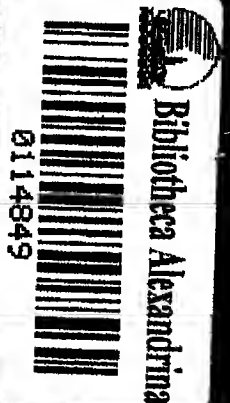


أمين
دكتور دولة في الحقوق
أستاذ محاضر في جامعة مصر

إفريقيا

سياسيا واقتصاديا واجتماعيا



افریقیا
سیاسی و اقتصادی و اجتماعی

أحمد بن محمد
دكتور دولة في الحقوق
أستاذ محاضر في جامعة دمشق

اقتصاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا



حقوق الطبع محفوظة لدار دمشق

طبعة أولى ١٩٨٥

موافقة رقم ١١٥٠١

تاريخ ١٥/٥/١٩٨٥

رسمه - شارع بوزر سميد - هاتف ٢١١٠٤٨ - ٢١١٠٤٢
بيروت - الحمراء - شارع المقدسي - بناء بونس - ص. ١٤٥٢٩٩



الإهداء :

إلى أعزائي :

منى وهوازن وردينة

فقد كنتم خير المشجعين لي على متابعة البحث والكتابة ، رغم قساوة الظروف التي تقاسمناها معاً في إفريقيا .

— مقدمة : —

عاب علينا بعض الأصدقاء الاستمرار في الكتابة حول افريقيا ، حاثا ايانا على بذل مثل هذا الجهد بالنسبة للعالم العربي المعاصر ، في حين لقينا من البعض الآخر تشجيعاً للمضي في نفس الطريق بحيث يصبح لدى القارئ العربي سلسلة من الدراسات الافريقية . ولأصدقائنا جميعاً نقول : اننا بالفعل نهدف إلى تحقيق ما شجعنا عليه البعض ، ولكن دون أن يغيب عن بالنا قط العالم العربي وما يجب أن يقوم به الكاتب تجاه وطنه .

إلا أن الكتابة عن افريقيا باللغة العربية هي بحد ذاتها خدمة للقارئ العربي ، فيما نعتقد ، بل ان ما يشجعنا على ذلك هو تشابه بعض الظروف والأحوال والتجارب الاقتصادية - الاجتماعية بين بلدان عربية ، وأخرى افريقية ، وكذلك مأساة التجزئة والانقسام التي يعيشها العالم العربي ، والقارة الافريقية . ثم ان الكاتب الآسيوي - العربي يجد نفسه في فسحة طيئة من الحرية يستطيع في مساحتها ان يحرك قلمه بالشكل المقبول مما يتيح لكتابه امكانيات النشر والتوزيع في البلدان العربية ، مما لا يمكن أن يكون عليه الحال نفسه بالنسبة لنفس الكاتب إذ يتطرق لمواضيع عربية بحتة .

ثمة أيضاً نقطة هامة أخرى ، هي أنني أكتب عن القارة الافريقية إذ أعيش منذ عدة سنوات على أرض هذه القارة ، وهذا بدوره يتيح لي وفرة المراجع ، وسهولة الحصول عليها ، وكذلك امكانية مشاهدة الأحداث ومعاشتها ، والتدقيق فيها ، مع الاتصال بالمتقنين الأفارقة في بلدانهم ، مما لا يمكن أن يتوفر لي الجسور ذاته ، إذ أقيم في وطني بين أهلي .

ولعل هذه النقطة تحفزني على الاستمرار في عملي ، كلما فترت المهمة ، انطلاقاً من قناعاتي بانه لا بد من عودة إلى التضامن الآسيوي - الافريقي لمجابهة الأخطار المشتركة التي تتهدد استقلال وأمن القارتين ، بل وأمن العالم كله .

وعلى هذا الأساس ، فأنني أترجم في الواقع إرادة بلدي : سورية العربية في مد الجسور متينة ، قوية ، مع القارة الافريقية ، فدمشق كانت ولا تزال صلة الوصل بين الآسيويين والافارقة ، وبر الشام كان على امتداد التاريخ مفتاح الأمن والسلام في افريقيا . وقبل هذا كله وبعده ، فما تزال دمشق تحرص على تطوير لقائها مع هذه القارة العظيمة ، إلى علاقات أوثق ارتباطاً ، وأصلب عوداً ، ودعوة دمشق إلى الوحدة العربية منذ مطلع هذا القرن لم تكن لتفترق بين بلد عربي آسيوي ، وآخر عربي أفريقي . . . ثم كان تأييد الدبلوماسية السورية لاستقلال ناميبيا ، منذ أن طرح الموضوع على منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ ، بداية لتأييد حازم لاستقلال الدول الافريقية ، والوقوف بفعالية الى جانب حركات التحرر الوطني .

لم تكن الوحدة السورية - المصرية بزعامة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر جسراً عربياً آسيوياً - افريقياً ، تمكن من احداث تغييرات وتقديرات مؤشرات جديدة ؟

واضافة الى ما تقدم ، فان سورية وجميع الشعوب العربية تجابه كما تجابه افريقيا عدواً واحداً هو العنصرية والتمييز العنصري ، وما توثق العلاقات بين اسرائيل وحكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا (نظام الابارتهايد) الا شاهد على صحة ما نذهب اليه .

لقد تناولت في كل من كتيبي السابقة موضوعاً معيناً بذاته يعبر عنه عنوان كل منها : «افريقيا والعرب» ، و«مسيرة الوحدة الافريقية» ، و«افريقيا وحقوق الانسان» وهذا الأخير باللغة الفرنسية ، اما الكتاب الحالي فقد هدفت من ورائه إلى أن أضع أمام القارئ العربي صورة شاملة ما أمكن ، ومعاصرة عن افريقيا اليوم .

بدأنا الكتاب بمدخل تناول اقسام القارة الافريقية ، المتعارف عليها طبيعياً أو تلك المصطلحات التي استخدمها الاستعمار ، أو جرت عليه العادة لاحقاً ، مضافاً إلى ذلك بعض التعابير والمفردات ، بحيث يسهل على القارئ معرفة ما سوف يمر لاحقاً بين دفني الكتاب من جمل وتعابير شائعة الاستعمال ..

ثم وزعنا الكتاب على ثلاثة أقسام رئيسية ، تناولنا في الأول منها افريقيا من الناحية السياسية والدستورية : الاتجاه الليبرالي ، فالتوجه الاشتراكي ، فالتوجه الأفريقي ، على أنه تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن هذا التقسيم ليس جاداً وجاسماً ، فالكثير من الدساتير الليبرالية تتضمن بعض التوجهات الاشتراكية ، كما أن دساتير البلدان التي تسير في طريق التوجه الاشتراكي تحمل في نصوصها آثاراً من الفكر الليبرالي . . . وهذه وتلك تحتضن التراث الأفريقي ، والتطلعات الافريقية ، مما يبدو واضحاً في النص على احترام العقيدة الدينية ، والدعوة إلى الوحدة الأفريقية ، وغير ذلك .

ونظراً لتدخل الجيوش الأفريقية في الحياة السياسية وهي الظاهرة التي تبدو واضحة في بلدان العالم المتخلف بصورة خاصة ، فقد رأينا أن نفرّد لذلك مبحثاً خاصاً تحت عنوان «دور الجيش في الحياة السياسية» ، قدّمنا فيه التفسيرات المختلفة لهذه الظاهرة ، فالمرحلة التي يمر بها الانقلاب العسكري ، ثم استعراضنا معظم الانقلابات العسكرية الهامة التي حدثت في بلدان القارة الافريقية . . . مختتمين ذلك كله بخلاصة حول الموضوع .

رأينا كذلك أن نخص نظام الفصل العنصري في جمهورية جنوب افريقيا ببحث مستقل ، معرفين بطبيعة هذا النظام ، وتطبيقه اذ يعتمد الفصل والتمييز العنصريين أساساً للسلطة والعلاقات الانتاجية والاجتماعية ، مما هو محل اذانة واستنكار منظمة الأمم المتحدة ولجان حقوق الانسان وكافة قرارات المحافل الدولية .

اعقب ذلك خاتمة للقسم الأول أبدينا من خلالها الرأي حول جملة من الأمور المتعلقة بأوضاع افريقيا من الناحية السياسية .

القسم الثاني من الكتاب تناول افريقيا من الناحية الاقتصادية وفيه تعرضنا أولاً لموقع الاقتصاديات الافريقية سواء بالنسبة للإنتاج الزراعي أو الحيواني وصيد الأسماك ، أو بالنسبة لإنتاج المواد الأولية والمعادن ونسبة الإنتاج والاحتياطي الافريقي من هذه المواد الى الإنتاج العالمي ، مثبتين خلال ذلك آخر الجدول الاحصائية المنشورة حول الموضوع .

الفقرة الثانية تتحدث عن الوضع الانتاجي العام : الناتج الوطني الخام ، استءخدام الثروات الوطنية ، مشاكل قطاع الزراعة ، الصناعات التحويلية والاستئغال التءديني والطاقة . أما التجارة الخارجية فقد ءصصنا لها الفقرة الثالثة .

ونظراً لأهمية تعريف القارئ العربي بالوضع الاقتصادي للطبقات الاجتماعية في المجتمعات الافريقية بصورة عامة فقد افردنا الفقرة الأخيرة من القسم الثاني لدراسة الطبقات الاقتصادية - الاجتماعية مستعينين في ذلك بجملة ملاحظاتنا الشخصية وبما كتب حول ذلك من قبل كتاب افريقيين وفرنسيين . . ان دراسة العلاقات الانتاجية في المجتمعات الافريقية امر في غاية الصعوبات لتعدد واختلاف وسائل الانتاج وطبيعتها حتى داخل الدولة الواحدة ، ومع ذلك فانه بالامكان الاحاطة بالموضوع بصورة كلية على مستوى القارة الافريقية ، دون أن تفوتنا الاشارة خلال النص الى تعدد البورجوازيات الافريقية ، وتباين ارتباطاتها ، ولعل هذا يفسر الى حد كبير استمرار ارتباط الاقتصاديات الافريقية باقتصاد البلدان الرأسمالية وءضوعها بصورة خاصة لتأثير الدول التي كانت تستعمرها سابقا . كما رأينا من المناسب وضع خاتمة خاصة بالقسم الثاني من الكتاب ، مشيرين الى تءهور الوضع الاقتصادي في القارة الافريقية خلال الأعوام الأخيرة بصورة متزايدة .

أما القسم الثالث والأخير من هذا الكتاب فقد تناول افريقيا من الناحية الاجتماعية ، وفيه حاولنا وضع صورة عن السكان والتربية والتعليم والصحة والعمل ، أعقبنا ذلك بالءديث عن الأديان والمعتقدات الطبيعية الأفريقية ، واختتمنا ذلك كله بملاحظات عامة .

لقد كان من المفروض وضع هذا المؤلف في متناول القارئ العربي قبل فترة من الزمن إلا أن أحداث الشرق الأوسط ، والغزو الاسرائيلي لأرض لبنان العزيزة وأهلنا هناك ، قد أجّل صدوره بعض الوقت ، ثم حال أخيراً دون صدوره في ءينه ، مما اضطرنا الى ادءال التعديلات اللازمة على بعض المواضيع ، أهمها تلك التي تتعلق بالأرقام والابءصائيات ، إذ أردنا ان يكون الكتاب مرجعاً فيما يقدم من معلومات حتى تاريخ صدوره .

ان الكتابة عن افريقيا امر ليس باليسير كما قد يتصور البعض : قارة مترامية الاطراف ، تضم خمسين بلدا مستقلا حاليا ، والمراجع حول الموضوع تكاد تكون حصرا باللغتين الفرنسية والانكليزية ، وهي على حداتها لا تخلو في بعض الأحيان من استرسال حول امور شبه غثه ، أو نقص في المعلومات حول أمور جد هامة ، علاوة على انها تكتب للمقارئ الاوروبي أو الامريكى ، وهذا بدوره ما يشكل أحد صعوبات الكتابة حول افريقيا اليوم .

انه على الرغم من محاولتنا المستمرة في كل كتاب لاحق استدراك مواطن النقص عما نكون قد كتبناه سابقا عن افريقيا ، فانه لا بد من الاعتراف في كل مرة ان الكتابة عن افريقيا عمل ضخم يستوجب وضع مجلدات ومجلدات ، ونشير ما نستشهد به بهذا الصدد هو الحكمة القائلة ان ما لا يستدرك كله يستدرك جله ، دون ان يغيب عن بالنا اثناء غربتنا عن الوطن ، ما ينصحنا به اصدقائنا بشان الكتابة حول العالم العربي الذي نريده عزيز الجانب ، قويا ، موحد الارادة الحرة والهدف ، فيسهم في صنع حركة التاريخ ، وبناء السلام والأمن الدوليين .

كوناكري ٢٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣

المؤلف

تمهيد

١ - تضم القارة الافريقية حاليا خمسين دولة مستقلة اعضاء في منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وذلك بالإضافة الى :

- دولة النظام العنصري (الابارتهايد) في جمهورية جنوب افريقيا .
- ناميبيا ، الاقليم الذي يناضل للحصول على استقلاله بقيادة منظمة «سوابو» مثله الشرعي الوحيد ، ضد النظام العنصري لجمهورية جنوب افريقيا .
كما ان ثمة بعض الحالات التي تطرح نفسها داخل اطار منظمة الوحدة الافريقية ، وعلى الساحة السياسية في الأمم المتحدة والعلاقات الدولية ، كما هو الأمر بالنسبة لارتريا ، وجزر الكناري ، وجزيرة ريونيون ، وحركة البوليساريو ، وجزيرة مايوت .

٢ - تقسم افريقيا بحسب موقعها الى قسمين رئيسيين احدهما القسم الواقع في شمال الصحراء ويقصد به البلاد العربية الافريقية ، وثانيهما القسم الواقع في جنوب الصحراء ويقصد به افريقيا السوداء . بذلك يمكن اعتبار موريتانيا صلة الوصل بين شمال الصحراء وجنوبها .

٣ - وبحسب الجغرافية الطبيعية تقسم القارة الافريقية الى الاقسام التالية :

المغرب : وتضم الجزائر ، تونس ، المغرب .

افريقيا الشمالية الشرقية : وتضم ليبيا ، مصر ، السودان .

القرن الافريقي : ويضم اثيوبيا ، الصومال ، جيبوتي .

افريقيا الساحل السوداني : ويضم موريتانيا ، مالي ، السنغال ، غامبيا ، فولتا العليا ، النيجر ، الرأس الأخضر .

ساحل بنين : ويضم غينيا بيساو ، غينيا (كوناكري) ، سيراليون ،

ليبيريا ، ساحل العاجل ، غانا ، توغو ، بنين ، نيجيريا .

افريقيا الوسطى : وتضم الكاميرون ، تشاد ، الغابون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الكونغو ، زائير ، رواندا ، بوروندي ، غينيا الاستوائية ، وساوتومي وبرنسيب .

افريقيا البحيرات الكبرى : وتضم كينيا ، اوغنده ، تنزانيا ، زامبيا ، ملاوي .

افريقيا الجنوبية : وتضم انغولا ، موزامبيق (نهاية المنحدر البرتغالي) جنوب افريقيا ، ناميبيا (جنوب غرب افريقيا) زيمبابوي ، بوتسوانا ، ليسوتو ، سوازيلند .

المحيط الهندي : ويضم ، جزيرة مدغشقر ، جزيرة ريونيون ، جزيرة موريشس ، جزر القمر ، جزر سيشل .

٤ - من المتعارف عليه ايضا بصورة عامة تقسيم افريقيا الى الأقسام الجغرافية الخمسة التالية :

افريقيا الشمالية : ويقصد بها البلدان العربية وتضم تسعة دول هي : المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا ، مصر ، السودان ، الصومال ، موريتانيا ، جيبوتي ، وجميع هذه الدول هي اعضاء في منظمة جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية معاً .

افريقيا الغربية : وتضم خمسة عشر بلدا هي : غامبيا ، غينيا - بيساو ، مالي ، ليبيريا ، توغو ، السنغال ، جزر الرأس الأخضر ، غينيا (كوناكري) سيراليون ، ساحل العاج ، غانا ، بنين (داهومي سابقا) نيجيريا ، النيجر ، بوركينافاسو (فولتا العليا سابقاً) .

افريقيا الوسطى : وتضم احدى عشر بلدا هي : الكاميرون ، غينيا الاستوائية ، الكونغو الشعبية (سابقا الكونغو برازافيل) جمهورية افريقيا الوسطى ، بوروندي ، الغابون ، ساوتومي وبرنسيب ، زائير (الكونغو كينشاسا سابقا) ، تشاد ، رواندا .

أفريقيا الشرقية : وتضم إحدى عشر بلدا هي : إثيوبيا ، كينيا ، تنزانيا ، موريشس ، جزر القمر ، الصومال ، أوغنده ، سيشل ، جيبوتي ، جزيرة ريونيون .

أفريقيا الجنوبية : وتضم سبعة بلدان هي : زامبيا ، مالاوي ، موزامبيق ، بوتسوانا ، ليسوتو ، سوازيلندا ، ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) .

٥ - تجدر الإشارة الى ان تقسيم القارة الأفريقية قبل استقلالها كان يخضع لاعتبارات ثقافية ، أي تبعا للغة التي يفرضها الاستعمار على سكان البلاد فكان التمييز يتم بين :

- البلدان الناطقة بالفرنسية (فرانكوفون) : ويقصد بها البلدان الخاضعة للنموذج الفرنسي .

- البلدان الناطقة باللغة الانكليزية (انكلوفون) : ويقصد بها البلدان الخاضعة للنموذج البريطاني .

- البلدان الناطقة باللغة اللسفونية ويقصد بها البلدان الخاضعة للنموذج البرتغالي .

وما يزال البعض يأخذ بهذا التقسيم .

٦ - ذهبت وسائل الاعلام الغربية الى تقسيم القارة الأفريقية ايضا على اساس اللون ، وما يزال البعض يستخدم ذلك في بعض الأحيان ، فيقال :

- أفريقيا البيضاء : ويقصد بها البلدان العربية الأفريقية .

- أفريقيا السوداء : ويقصد بها خلاف الأولى ، أي الواقعة بشمال وغرب الصحراء .

٧ - بلدان المواجهة الأفريقية : ويقصد بها البلدان التي تعتبر نفسها في حالة مواجهة دائمة ضد النظام العنصري في جنوب أفريقيا ، وتعقد فيما بينها مؤتمرات قمة بهدف التنسيق فيما بينها لدعم نضال شعب ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) ومثله الشرعي (سوابو) ومواجهة اعتداءات النظام العنصري على هذه البلدان ، وبلدان المواجهة هذه هي : انغولا وزامبيا وبوتسوانا وتنزانيا وزيمبابوي وموزامبيق .

٨ - مجموعة الاتصال : وهي البلدان الغربية التي تقوم بمهمة الاتصال مع النظام
العنصري في بريتوريا (جنوب افريقيا) وتتكون من : فرنسا وبريطانيا والمانيا
الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا .



القسم الأول

افريقيا

سياسياً

مقدمة

أولاً : الاتجاه الليبرالي للأنظمة السياسية والدستورية في افريقيا

ثانياً : التوجه الاشتراكي

ثالثاً : التوجه الافريقي

رابعاً : دور الجيش في الحياة السياسية

خامساً : نظام الفصل العنصري في جمهورية جنوب افريقيا .

خاتمة القسم الأول



مقدمة :

يجمع فقهاء الحقوق الدستورية على أن سماتير جميع البلدان الافريقية التي كانت خاضعة المنفوذ الغربي ، قد تأثرت بالثقافة الغربية ، وبالفكر السياسي والدستوري الفرنسي ، سيما دستور الجمهورية الخامسة .

إلا أن المشرع الافريقي قد تأثر ايضاً بصورة قوية بما حملته الثورة البلشفية بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، رغم أن هذا التأثير قد انتقل الى افريقيا في المراحل الأولى عن طريق اوروبا الغربية ، وفرنسا بصورة خاصة .

ان هذا لا يغيب عن أذهان الافارقة ، حكماً ومحكومين ، تراثهم الافريقي : عادات واعراف وتقاليد وتطلعات مستقبلية ، مما نجد بصماته واضحة في الدعوة إلى الوحدة الأفريقية ، وفي الشعور بالمسؤولية الجماعية .

وفي جميع هذه الحالات : حالة الاتجاه الليبرالي للأنظمة السياسية والدستورية في أفريقيا ، وحالة التوجه الاشتراكي ، وحالة التوجه الأفريقي ، فإن الجيش يلعب دوراً متميزاً ومتزايداً في الحياة السياسية والدستورية .

على أن أفريقيا عرفت بعد هجرة الأوروبيين إليها وبالتحديد منذ عام ١٩٤٨ نظاماً تشريعياً قائماً على أساس مبدأ الفصل والتمييز العنصريين ، ويقضي بالحفاظ على الجنس الأبيض مع ضمان امتيازاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق اصدار التشريعات والمؤيدات القانونية ، وبناء جيش حديث متطور لقمع حركة التحرر الوطني في جنوب افريقيا ، وذلك هو واقع الحال بالنسبة للنظام العنصري القائم في جمهورية جنوب أفريقيا .



أولاً - الاتجاه الليبرالي الغربي

تأثرت جميع الدساتير الأفريقية ، كما أشرنا قبل قليل بالفكر السياسي والدستوري الفرنسي ، سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمواطن من حيث المبادئ العامة للحقوق والحريات الشخصية ، والحقوق السياسية والثقافية ، ويكون هذا التأثير قاسماً مشتركاً بين الدساتير الأفريقية سواء المكتوبة منها باللغة العربية أو الفرنسية أو الانكليزية أو الاسبانية .

بل ان معظم الدول الأفريقية قد اختارت غداة استقلالها النظام الديمقراطي التقليدي على النمط الغربي : (تعدد الأحزاب ، الفصل بين السلطات ، الدور الأساسي للقطاع الخاص ... الخ) الا ان هذا الاختيار قد بدأ يتقلص نتيجة لتدخل الجيش في السياسة ، ولفشل النمط الغربي في تلبية الحاجات الاقتصادية والثقافية للمجتمعات الأفريقية .

إلا أن تأثير الفكر الدستوري الفرنسي على الدساتير الأفريقية ، استمر حول النقاط التالية :*

١ - المبادئ العامة :

ورد في جميع الدساتير الأفريقية « ان الحكومة هي حكومة الشعب بالشعب وللشعب » وان الدولة « تكفل المساواة أمام القانون لجميع المواطنين بلامتياز للأصل والعنصر والجنس والدين وتحترم كل العقائد^(١) » و« السيادة الوطنية ملك للشعب وهو يمارسها بواسطة ممثليه وعن طريق الاستفتاء العام ، وليس لأي جزء من الشعب ولا لأي فرد أن يدعي لنفسه الحق في ممارستها » .

ان جميع هذه المبادئ كان قد تضمنها اعلان حقوق الانسان ١٧٨٩ واكدها

* اعتمدنا في هذه الدراسة بصورة خاصة على الدساتير الحالية للبلدان الأفريقية التالية : الجزائر ، المغرب ، السودان ، غينيا ، السنغال ، مالي ، الكونغو الشعبية ، زائير ، مدغشقر ، نيجيريا .

وأكملتها مقدمة الدستور الفرنسي لعام ١٩٤٦ ، وفي الوقت نفسه فقد بقيت معظم الدساتير الافريقية وفيه لنظرية مونتسكيو من حيث مبدأ فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على الرغم من توسع صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية وتسييس القضاء خلال السبعينات في عدد من البلدان الافريقية .

احترمت الدساتير الافريقية حق اللجوء السياسي ، ونصت جميعها على أنه لا يمكن بحال من الاحوال تسليم أو رد لاجيء سياسي يتمتع قانوناً بحق اللجوء .

٢ - الحقوق الأساسية :

وتشمل الحريات العامة والشخصية للمواطن ، وعقيدته وحالته المدنية ، وحياته النفسية والأخلاقية وحرية التنقل وحق الدفاع ، وحق تأسيس العائلة ، وحرمة المسكن والمواطنون جميعاً سواء في هذه الحقوق دون النظر إلى الأصل أو الاثنية أو الدين ، أو الرأي .

ان هذه الحقوق مضمونة بموجب القانون ، وتعطي صاحبها الحق في الوصول إلى الوظائف العامة للدولة دون أي شرط سوى الأهلية والكفاءة الشخصية . . .

وهذا ما نصت عليه جميع الدساتير الافريقية باستثناء النظام العنصري لحكومة جمهورية جنوب افريقيا .

حرية الاعتقاد والدين : تضمن جميع الدساتير الافريقية حرية الاعتقاد

والدين ، كما ان ممارسة الشعائر الدينية مسموح بها في اطار القانون ، الا انه يمكن التمييز بهذا الصدد بين الدساتير التي نصت على مبدأ علمانية الدولة ، وتلك التي نصت على ان الاسلام دين الدولة .

وبشكل عام يمكن القول ان دساتير البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء قد تبنت مبدأ علمانية الدولة ، بما في ذلك منها البلدان الافريقية الاسلامية (باستثناء غينيا التي حذفت دستورها الأخير عبارة علمانية الدولية من الدستور الأول) اما البلدان الافريقية العربية : المغرب ، موريتانيا ، الجزائر ، ليبيا ، مصر . . . والتي يمثل فيها الاسلام الأغلبية الساحقة فقد نصت دساتيرها على أن الاسلام دين الدولة^(١) .

حق الحماية القانونية : يكفئ النص الدستوري يكون واسدا في الدساتير

الأفريقية بالنسبة لحق الحماية القانونية ، فلا يجرى الا بقانون صادر قبل ارتكاب العمل الاجرامي ، وكل فرد يعتبر بريئا في نظر القانون ، حتى يثبت القضاء ادانته طبقا للضمانات التي يفرضها القانون ، ولا يجوز اخضاع احد لتدابير امنية الا في الحالات التي ينص عليها القانون ، كما لا يجوز الاعتداء على حرمة المنزل ، ولا يجوز الامر بالتفتيش الا من القاضي او من السلطات المعنية بالقانون ، ولا يجوز تنفيذ التفتيش الا بالكيفية التي امر بها القانون ، كما لا يجوز اتخاذ تدابير تلحق الضرر بحرمة المنزل او تضييقها الا بقانون ، وسرية المراسلات والمواصلات الخاصة مضمونة .

حرية التعبير : لكل مواطن حق النشر والتعبير عن ارائه بحرية بالقول والقلم والصورة في اطار القانون .

حق الملكية : ضمنت معظم الدساتير حق التملك ، دون جواز المس به الا في حالة الضرورة العامة ، اذ يصبح للقانون ان يحدد من مدى الملكية واستعمالها اذا دعت لذلك ضرورة النمو الاقتصادي والاجتماعي .

حق الانتخاب وتولي الوظائف العامة : لجميع المواطنين من ذوي الأهلية حق الانتخاب وتولي الوظائف العامة في الدولة طبقا للشروط واللوائح التي تضعها القوانين .

٣ - مبدأ تعدد الأحزاب :

يعتبر هذا المبدأ الأساسي المميز للأنظمة ذات الاتجاه الليبرالي في افريقيا والذي يستقي اصوله من مبدأ الديمقراطية البورجوازية الغربية ، واذا كان يشكل القاسم المشترك لمعظم الأنظمة السياسية والدستورية في الأعوام الأولى التي تلت الاستقلال فانه يبدو الآن محصوراً في عدد قليل من الدول الأفريقية ، نتيجة التوجه الاشتراكي للعديد من البلدان الأفريقية وتبني مبدأ الحزب الواحد حتى في بلدان

افريقية ما تزال ترتبط بالغرب أو نتيجة للانقلابات العسكرية المتعاقبة التي تخاطر الأحزاب والتنظيمات السياسية .

يعتبر مبدأ تعدد الأحزاب موضع الاعتبار حالياً في كل من بوتسوانا وليسوتو وزيمبابوي وموريشس والسنغال والمغرب ومصر وتونس ، ويمكن اعتبار السنغال في طليعة الدول التي ينعدم فيها وجود السجناء السياسيين ، كما يبلغ عدد الأحزاب السياسية فيه أربع عشرة تنظيماً تتراوح ما بين أقصى اليمين والوسط وأقصى اليسار .

مر السنغال بعدة مراحل قبل أن يأخذ بمبدأ تعدد الأحزاب ، فحتى عام ١٩٧٦ ، كان ثمة تنظيم سياسي يقيم هو حزب اتحاد التقدم السنغالي ، وبعد ثلاثة تعديلات دستورية (٩ آذار ١٩٧٦ و ٢٨ كانون الأول ١٩٧٨ و ٢٤ نيسان ١٩٨١) اعترفت الدولة باديء ذي بدء بثلاثة أحزاب تمثل تيارات الاشتراكية الديمقراطية التي تتمثل في الحزب الاشتراكي الحاكم في السنغال (حزب اتحاد التقدم السنغالي سابقاً) والليبرالية الديمقراطية التي تتمثل في الحزب الديمقراطي السنغالي ، والماركسية اللينينية التي تتمثل في حزب الاستقلال الأفريقي .

وعام ١٩٧٨ اعترفت الدولة بتيار المحافظين الذي يتمثل في الحركة الجمهورية السنغالية ، وبعد استقالة الرئيس ليوبولد سيدار سنغور أقر البرلمان السنغالي مبدأ تعدد الأحزاب ، وقد هدف المشرع من وراء ذلك الى امتصاص النفوذ الديني بين الجماهير الشعبية أو تقليص دور أئمة المذاهب الطائفية في المجتمع السنغالي ، بحيث تثبت سلطة الدولة وترسخ علمانيته التي أقرها الدستور ، وفي الوقت نفسه الحزب الاشتراكي السنغالي الحاكم سيجد نفسه امام ظاهرة تعدد الأحزاب مضطراً للتلاحم والوحدة بين تيارات البورجوازية المتواجدة ضمن التنظيم .

تعتبر نيجيريا أيضاً في عداد الدول التي أخذت أحياناً بمبدأ تعدد الأحزاب وأحياناً أخرى كان النظام العسكري هو الذي يسير دفة الحكم والسياسة ، أما بالنسبة لجزيرة موريشس فقد عرفت نظام تعدد الأحزاب قبل استقلالها عام ١٩٦٨ ، وما تغير هو ان حزب العمال لم يعد وحده في السلطة ، بل أصبح يتقاسمها منذ عام ١٩٧٨ مع حزب موريشس الاجتماعي الديمقراطي ، مع أن الحركة المناهضة للموريشاسية هي التي تحكم في الداخل ، اذ حصلت على نسبة ٥٢٪ من الأصوات في الانتخابات البلدية لعام ١٩٧٧ .

ثمة أيضاً حالتان يمكن الإشارة إليهما أحدهما حالة الاعتراف والاعتراف بمبدأ تعدد الأحزاب إلا أن الدولة المعنية لا تلتزم باحترام ما تعلنه ، اذ تلجأ إلى اعتقال بعض القادة السياسيين أو النقابيين وتحظر حرية الصحافة والتعبير اذ تلجأ إلى نقد النظام أو تبیان عيوبه ، أما الحالة الثانية فهي اعتراف الدولة في دستورها بمبدأ تعدد الأحزاب في حين أن ثمة حزب وحيد هو الذي يتولى مقاليد السلطة دون وجود أية أحزاب أو تنظيمات سياسية أخرى وهذه هي حالة ساحل العاج والكاميرون .

جدول يبين أسماء الأحزاب السياسية المتواجدة في الدول التي تأخذ بمبدأ تعدد الأحزاب

الأحزاب السياسية المعترف بها رسمياً من قبل الدولة	اسم الدولة
حزب الشعب النيجيري	نيجيريا
حزب الشعب لنيجيريا العقلية	
الحزب الوطني لنيجيريا	
حزب الخلاص الشعبي	
حزب الوحدة	
حزب التقدم الشعبي	غامبيا
الحزب المتحد	
الميثاق الوطني	
الحزب الديمقراطي البوتسواني	بوتسوانا
الجبهة الوطنية	
حزب الشعب البوتسواني	
الحزب الوطني	ليسوتو
حزب المؤتمر	
حزب الحرية	
اتحاد الشعب الافريقي (زابو)	زيمبابوي
الاتحاد الوطني الافريقي (زانو)	

المؤتمر الشعبي العام	سيراليون
الحركة المناضلة	موريشس
حزب العمل	
الحزب الديمقراطي الاجتماعي	
الحزب الاشتراكي	السنغال
الحزب الديمقراطي السنغالي	
حزب الاستقلال الافريقي	
الحركة الجمهورية السنغالية	
العصبة الديمقراطية الوطنية	
الحركة الثورية للديموقراطية الجديدة	
الحركة الديمقراطية الشعبية	
الجامعة الديمقراطية - حركة حزب العمل	
حزب الاستقلال والعمل	
الاتحاد من اجل الديمقراطية الشعبية وغيرها	
الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية	المغرب
الاتحاد الوطني للقوى الشعبية	
حركة المستقلين	
الاستقلال	
حزب التقدم والاشتراكية	
حزب العمل	
الحركة الشعبية والدستورية	
الحركة الشعبية	
الحزب الوطني الديمقراطي	جمهورية مصر
التجمع التقدمي الاشتراكي	العربية
حزب العمل	
حزب الوفد	
الحزب الاشتراكي الدستوري (الحزب الحاكم)	تونس

الحزب الشيوعي الفرنسي
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين
التيار الإسلامي التقدمي
حزب التجمع التقدمي

٣ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية :

يمكن القول ان بعضا من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يعتبر من السمات المميزة للنظام الليبرالي كحقي الملكية والتعليم ، كما ان بعضا من هذه الحقوق قد ولد أو تأكد في أوروبا الغربية نتيجة لقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي ، ومن أوروبا انتقل الى الفكر الدستوري الافريقي كحقي العمل والرعاية الطبية ، وفيما يلي نتناول بالبيان كلا من :

حق الملكية الخاصة : يعتبر هذا الحق حجر الزاوية في الحقوق الأساسية

للإنسان في الأنظمة الليبرالية ، وهو يستمد اصوله الأولى من النظام الاقتصادي الرأسمالي ، وقد اعترفت به جميع الدساتير الأفريقية مع بعض القيود الشديدة بالنسبة للأنظمة ذات الاتجاه الاشتراكي .

وتنص الدساتير الأفريقية على ضمان حق الملك ، الا ان المادة المتعلقة بهذا الموضوع تضيف ان القانون ان يحد من مدى استعمال هذا الحق اذا دعت الى ذلك الضرورة العامة ولكن ذلك يتم ضمن اجراءات قانونية وبشرط تعويض عادل ومسبق .

حق العمل : تنص الدساتير الأفريقية على حق العمل لكل مواطن ، وينبثق

عن هذا الحق نفسه ما يتممه من الناحية المهنية كحق الراحة ، والحماية والأمن والوقاية الصحية ، وما يتممه من الناحية النقابية كحق الانخراط في التنظيم النقابي ، ثم ما يتممه من الناحيتين المهنية والسياسية كحق الاضراب ، الا ان هذا الحق محصور في جميع الأنظمة بالحدود التي يبين فيها القانون الشروط والاجراءات التي يمكن معها ممارسة هذا الحق ، في حين انه محظور في القطاع العام بالنسبة للأنظمة ذات التوجه الاشتراكي .

حق الزواج : ذهب المشرع الدستوري الافريقي الى ان الأسرة هي الخلية

الأساسية للمجتمع ومنحها حق حماية الدولة والمجتمع ، والسهر على الصيانة
الجسمية والخلقية للأسرة .

حق التعليم : ان الزامية التعليم في مرحلته الابتدائية مع مجانيةته امر وارد في

الدساتير الافريقية التي نقلت ذلك عن الثورة الفرنسية كحق ثقافي واجتماعي ، وإذا
كانت صيانة هذا الحق تختلف في بلد افريقي عنه في آخر ، الا ان المهم بالنسبة لنا هو
وجود النص الدستوري على هذا الحق كما هو الحال بالنسبة لغيره من الحقوق ،
بالإضافة الى ان بعض الدساتير قد نصت على انه من الحق الطبيعي والواجب على
الأولياء تربية أولادهم تساندهم في ذلك الدولة والجماعات العامة .



ثانياً - التوجه الاشتراكي

برز بصورة واضحة بعد الحرب العالمية الثانية ، وانتصار الحلفاء على النازية نظامان سياسيان دستوريان على الصعيد الدولي ، يستند كل منهما على مجموعة من المبادئ والأسس الفكرية ، وإذا كان كلا النظامين معروفين في الواقع قبل الحرب الثانية فإن أولهما أي النظام الرأسمالي لا يقوم على أساس نظرية محددة ، وإنما على أساس الأفكار التي طرحها وما يزال يطرحها منظرًا والفكر البورجوازي انطلاقًا من مبدأ حق الملكية الفردية في حين يقوم النظام السياسي الدستوري الآخر على أساس نظرية المادية - التاريخية ومبدأ تواجد الفرد ضمن إطار الجماعة .

وما بين كلا النظامين تتعدد الأنظمة السياسية والدستورية التي تقترب من أحد النظامين المعروفين أو تبتعد عنه ، والشئ المهم هو صيغة التعايش السلمي بين مختلف الأنظمة ، والاعتراف بالاشتراكية كنظام سياسي ودستوري .

على أن دخول الاتحاد السوفييتي ، أول دولة اشتراكية في العالم ، عصر الفضاء منذ عام ١٩٥٧ قد لفت انتباه البلدان التي ما تزال في ذلك الحين رازحة تحت وطأة الاستعمار وكذلك البلدان المتخلفة المستقلة ، وبالمقابل فإن رغبة الاتحاد السوفييتي في إقامة العلاقات مع البلدان الأفريقية التي لما تسر بعد في طريق التوجه الاشتراكي وساعده له لجميع حركات التحرر الوطني حتى تلك التي لم تتبن الفكر الماركسي - اللينيني ، كل ذلك قد خلق تفاعلاً جديداً بين البلدان الأفريقية من جهة ، وبين النظام الاشتراكي الذي تمثله دولة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية من جهة ثانية .

وعبر هذا التفاعل بدأ انتقال الفكر الاشتراكي العلمي إلى الأنظمة السياسية والدستورية في عدد من بلدان القارة الأفريقية ، بعد أن كان العديد من الأفارقة قد تأثروا بهذا الفكر إما أثناء دراساتهم في جامعات أوروبا الغربية ، أو عن طريق الأحزاب الشيوعية الأوروبية (سيما الحزب الشيوعي الفرنسي) والحركة النقابية العالمية .

ثمة حالياً في افريقيا عدد من الدساتير التي يبدو من خلالها التأثير واضحاً بدساتير بلدان الديمقراطية الشعبية في أوروبا الشرقية ، وبالتوجه الاشتراكي بصورة عامة ، وهذه البلدان هي : الجزائر - انغولا - بنين - غينيا - موزامبيق - الكونغو الشعبية - تنزانيا - اثيوبيا - وتغطي هذه البلدان ما مساحته ٣٠٪ من أرض القارة الافريقية ، وتضم ٢٥٪ من سكانها .

وفما يلي نستعرض ملامح التوجه الاشتراكي في الفكر الدستوري الافريقي مما يبدو في النواحي التالية :

١ - في المبادئ العامة :

تتمثل المبادئ العامة للتوجه الاشتراكي في الأنظمة السياسية والدستورية الافريقية في مبدئين اساسيين احدهما مفهوم الديمقراطية الاشتراكية ، وثانيهما مبدأ الصلة بين الحق والواجب .

مفهوم الديمقراطية : يذهب اصحاب مذهب التوجه الاشتراكي الى ان

الديموقراطية الاشتراكية تمثل الديمقراطية الحقيقية بالنسبة لأغلبية السكان ولجميعهم الكادحة العريضة ، فحق الانتخاب يمارس بصورة عامة ومباشرة وعادلة في جميع بلدان التوجه الاشتراكي دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو القومية والمواظون متساوون في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية ، وتضمن هذه المساواة النصوص القانونية وحق العمل الموفر لكل مواطن بعيداً عن استغلال الانسان أو رب العمل للانسان ، وبعيداً عن البطالة والأزمات الاقتصادية الحادة مما يكفل حرية ابداء الرأي والتعبير لأن المواطن في ظل النظام الرأسمالي يملك الحرية السياسية من الناحية النظرية ، إلا أنه لا يستطيع على سبيل المثال الادلاء بصوته بحرية أثناء الانتخابات ، لأنه لا يتمتع بحريته الاقتصادية على اعتبار انه معرض للاضطهاد إذا أدلى بصوته أو برأيه خلافاً لرأي الاقطاعي ، أو رب العمل الذي يعمل لديه ، في حين ان المواطن في ظل التوجه الاشتراكي يمارس حريته بكل أبعادها سواء كمواطن في المجتمع ، أو كعامل يعمل في اطار عمل معين ويمارس حقوقه النقابية والمهنية من خلال التنظيم النقابي أو الشعبي الذي ينتمي اليه ، فالدولة تكفل حق المساواة لكل المواطنين ، وذلك بازالة العقبات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي

تحدد في الواقع من المساواة بين المواطنين ، وتمتدق ازدهار الانسان وتحول دون المشاركة الفعلية لكل المواطنين في التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي .
ولعله من الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن منظري الفكر الماركسي - اللينيني يميزون بين ديكتاتورية البروليتاريا ، والديكتاتورية الديمقراطية الثورية في بلدان التوجه الاشتراكي ، لأن الأخيرة تمثل مصالح الأكثرية المستقلة ، فهي إذن ليست نقيضة لديكتاتورية البروليتاريا ولكن حليفة لها .

الصلة بين الحق والواجب : تبدو الصلة واضحة بين الحقوق والواجبات في النصوص الدستورية وإذا كانت هذه الصلة موجودة في دساتير معظم البلدان ، فإنها أكثر شمولاً في البلدان ذات التوجه الاشتراكي ، بمعنى أن واجبات المواطن تشمل حماية القطاع العام ، واحترام الاشتراكية كمبدأ سياسي ودستوري ، والدفاع عن مكتسبات الجماهير والثورة .

٢ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

يتكرر النص الدستوري في جميع البلدان ذات التوجه الاشتراكي حول ضمان الملكية الفردية ذات الاستعمال الشخصي أو العائلي ولكن هناك قيوداً حول الضمان ، فالملكية الخاصة يجب أن تكون غير استغلالية وأن تساهم في تنمية البلاد ، وتكون ذات منفعة اجتماعية بحيث لا تتعارض وسيادة القطاع العام في الدولة ومصالح الطبقات الكادحة في الوطن .

أما حق العمل فيشكل الأساس الراسخ للتوجه الاشتراكي ، إذ تضمنه الدولة ، وتؤمنه وفقاً للنصوص الدستورية وتعتبره واجباً وشرفاً بنفس الوقت ويستتبع ذلك تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين تبعاً لإمكاناتهم وقدراتهم ، وكذلك حق الانتساب إلى النقابة إلا أنه في حين قصرت بعض الدساتير حق الاضراب على القطاع الخاص كما في الدستور الجزائري ، فإن البعض الآخر قد اعترفت به وأجازته ، إلا أن الدولة في جميع الأحوال تضمن الحق في الحماية والوقاية الصحية والأمن والراحة ، على أن السعي وراء تحسين الانتاجية هدف دائم للمجتمع الاشتراكي ، ويتم ذلك بواسطة الحوافز المعنوية والمادية .

حق المجاهدين أثناء حروب التحرير : نصت على هذا الحق بعض

النصوص الدستورية الأفريقية كما في المغرب ، الجزائر ، السودان ، وأنغولا ، وزيمبابوي ، ومرد ذلك الى ان ضراوة حروب التحرير في بعض البلدان قد خلقت حالات خاصة لمئات من المناضلين الذين ناضلوا من أجل استقلال هذا البلد أو ذاك أو تركوا وراءهم أسرهم ومجملاتهم ، أو أصبحوا عاجزين عن العمل نتيجة إصابتهم ، مما رتب على الدولة بعد الاستقلال أخذ هذه الحالات بعين الاعتبار ، التي كان الاستقلال الوطني ثمرتها الطيبة ، وهكذا يبدو لنا أن حق المجاهدين مضمون في دساتير ذات اتجاه ليبرالي أو توجه اشتراكي .

نشير على سبيل المثال الى المادة ٨٥ من الدستور الجزائري : اذ نصت على مايلي : « يحظى المجاهدون وأولو الحق من ذويهم بحماية خاصة من طرف الدولة . ضمان الحقوق الخاصة بالمجاهدين وأولي الحق من ذويهم والحفاظ على كرامتهم ، فرض على الدولة والمجتمع » .

٣ - الحقوق السياسية

ان العديد من البلدان الأفريقية ذات الاتجاه الديمقراطي الغربي قد اتخذت مبدأ الحزب الواحد ، والتفسير الذي يمكن اعطاؤه بهذا الصدد هو أن الدولة الأفريقية ليست وليدة الأمة بمعنى ان الدولة قد نشأت نتيجة المصالح الاستعمارية منذ أن تم اقتسام القارة الأفريقية بموجب مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ وما لحقه فيما بعد من تفاهم بين الدول الأوروبية على تبادل الأجزاء كبيرة أو صغيرة من هذا البلد أو ذاك فيما بينها .

والدولة الأفريقية أيضاً ليست وليدة اللاتنية ، بل اننا نجد اللاتنية ، أو القبيلة الواحدة على امتداد عدد كبير من الدول الأفريقية ، ان الدولة الأفريقية هي سابقة لتشكيل الأمة والأمة هي مرحلة لاحقة في طور التشكل والتكوين ، وعلى هذا الأساس فقد كان لابد للدولة الجديدة من أن توحد مجموع اللاتنيات ، وتفسح ثقافات هذه اللاتنيات ولغاتها وتقاليدها ومصالحها الاقتصادية في إطار جديد ، يوحّد فيما بينها مرور الوقت ، ويقضي تدريجياً على النزعات العنصرية والقبلية باتجاه بناء

المجتمع والانسان العصري القادر على التفاعل مع الثقافة العصرية والواقع الجديد، والتواصل مع الحاضر والمستقبل وفي حالة كهذه فان صيغة الحزب الواحد هي الأكثر شيوعاً في افريقيا ، تغطي حالياً العدد الأكبر من البلدان الافريقية ، واذا كانت هذه الظاهرة تشكل قاسماً مشتركاً مع بلدان الديمقراطيات الشعبية فان مفهوم الحزب الواحد مختلف تماماً ، اذ بيننا يقوم الحزب الوحيد في هذه البلدان على أسس طبقية فإن مبدأ الحزب الوحيد في بعض الدول الافريقية التي تأخذ بهذا الاتجاه يضم افراداً من جميع الطبقات الاقتصادية - الاجتماعية في المجتمع : فلاحين وعمالاً وطلبة وملاكين وبورجوازيين وسمايرة ورجال دين وموظفين كباراً وصغاراً ، وفي بعض الدول الافريقية يشكل الحزب الوحيد الاطار التنظيمي لجميع الشعب كما كان عليه الحزب الديموقراطي الغني أيام الرئيس الراحل سيكوتوري .

ثمة تفسير آخر يمكن اعطاؤه لصيغة الحزب الواحد هو أن السلطة الجديدة بعد الاستقلال أحوج ما تكون الى مركزية السلطة كي تكون قادرة على الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها في بناء الاقتصاد والمجتمع ، وتحت هذا الغطاء تتمكن السلطة من الاستمرار برموزها وأشخاصها مبررة لنفسها استخدام القمع كوسيلة اساسية لممارسة السلطة ، كما هو عليه الحال على سبيل المثال في زائير بصورة خاصة .

كما تستفيد البورجوازية الوطنية في بعض البلدان الافريقية من هذه الصيغة لتحافظ على امتيازاتها ومصالحها ، دون أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الطبقات الشعبية رغم حرصها على الاستقلال السياسي للبلد وعدم وضع اقتصاده في خدمة الاحتكارات الدولية ، وقد يصح اعتبار ساحل العاج مثالا على هذا الوضع ، رغم ان دستور هذه الدولة قد نص على مبدأ تعدد الأحزاب .

ثمة ايضاً بعض الأنظمة السياسية والدستورية التي جاءت وليدة انقلاب عسكري ، ورأت من الضرورة بمكان اللجوء الى تنظيم سياسي فأخذت بصيغة الحزب الواحد ، ويمثل النظام السوداني هذه الظاهرة اذ لجأ في بادئ الأمر الى تأسيس حزب الاتحاد الاشتراكي العربي متأثراً بفكر الرئيس الراحل عبد الناصر ، ثم ما لبث في المرحلة التي اعقبت وصول السادات الى السلطة في مصر أن أبقي على نفس الصيغة مع تغيير اسم التنظيم السياسي اذ اصبح الاتحاد الاشتراكي

السوداني ، كما انقلب الولاء لفاهيم السلطة الجديدة في مصر بعد وفاة عبد الناصر .

في الوقت نفسه فان مبدأ الحزب الواحد في بعض الأنظمة الافريقية يقوم على أساس الفلسفة الماركسية - اللينينية بصورة واضحة ، كما هو الحال في اثيوبيا وبنين وغينيا بيساو ، والكونغو الشعبية (برازافيل) كما ان البعض الآخر يتأثر الى حد كبير جداً بموضوعات الاشتراكية العلمية ، وان لم ينص على ذلك صراحة في النصوص الدستورية .

جدول يبين أسماء الأحزاب السياسية في الدول التي تأخذ بمبدأ الحزب الواحد

اسم الدولة	التنظيم السياسي الوحيد الموجود
بنين	الحزب الثوري لشعب بنين
بوروندي	الوحدة والتقدم القومي
الكاميرون	الاتحاد القومي الكاميروني
الكونغو	حزب العمل الكونغولي
ساحل العاج	الحزب الديمقراطي لساحل العاج
غابون	الحزب الديمقراطي الغابوني
مدغشقر	الجبهة الوطنية للدفاع والثورة
مالي	الاتحاد الديمقراطي للشعب المالي
روانده	الحركة الثورية الوطنية للتنمية
توغو	تجمع الشعب للثورة
الجزائر	جبهة التحرير الوطنية الجزائرية
السودان	الاتحاد الاشتراكي السوداني (حتى سقوط النيميري)
الصومال	الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي
جيبوتي	التجمع الشعبي للتقدم
الرأس الأخضر	الحزب الافريقي للاستقلال

الحزب الأفريقي للاستقلال	غينيا - بيساو
الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني	كينيا
حركة التحرر لساوتومي وبرنسيب	ساوتومي وبرنسيب
حزب الثورة	تنزانيا
حزب الاتحاد الوطني المستقل	زامبيا
حزب المؤتمر المالاي	مالاوي
الحركة الشعبية لتحرير انغولا (حزب العمل)	انغولا
جبهة تحرير موزامبيق	موزامبيق
المجلس السياسي العسكري	جزر القمر (الكومور)
الجبهة التقدمية للشعب	سيشل
الحركة الشعبية للثورة	زائير



ثالثاً - التوجه الأفريقي

تتجهل جميع الأنظمة السياسية والدستورية في أفريقيا من الأعراف والمادات والتقاليد الأفريقية وبعض هذا الذي يهيمه الأفارقة في أعرافهم وتقاليد حياتهم اليومية ما يزال أقوى من النصوص الدستورية أو القوانين التي يصوغها المشرع ، سيما فيما يتعلق بالأحوال والعلاقات الشخصية والإنسانية . بل لقد ذهب «الكتاب الأخضر» وهو الأسس الأيديولوجية لنظرية الحكم في الجماهيرية الليبية الى ان «الشريعة الحقيقية لأي مجتمع هي العرف أو الدين . أي محاولة أخرى لابتعاد شريعة لأي مجتمع خارجة عن هذين المصهورين هي محاولة باطلية وغير منطقية . الدساتير ليست هي شريعة المجتمع . الدستور عبارة عن قانون وضعي أساسي» .

تتجلى قوة الأعراف والمادات والتقاليد الأفريقية سواء من خلال النصوص الدستورية أو من خلال العلاقات الاجتماعية في النقاط التالية :

١ - الدعوة الى الوحدة الأفريقية :

صدرت الدعوة الى الوحدة الأفريقية خارج حدود القارة ، وذلك بسبب المعاناة القاسية والضياع الذي تعرض له الزوج بعيداً عن جذورهم الأصلية ، بحيث يمكن القول ان ذلك قد شكل مرحلة التبشير والدعوة الى الوحدة الأفريقية مما يمكن ان نقرأه في أدبيات وأشعار الزوج الأمريكيين بصورة خاصة .

الا ان هذه المرحلة كانت مزوجة بأفكار ونظريات متباينة من الفكر الغيبي الى الرؤية العنصرية الى النزعة القومية البورجوازية الى التيار الماركسي .

المرحلة الثانية من مراحل الدعوة الى الوحدة الأفريقية بدأت منذ الخمسينات ، حيث أصبحت مسألة ثقافية خارج أفريقيا ، بينما اتخذت داخل القارة مفاهيم جديدة ومضامين ثورية نتيجة دعوة قادة أفارقة نشأوا وسط الجماهير الشعبية . . . أصبحت الوحدة الأفريقية مبدأ ثوريا يهدف الى تصفية الاستعمار ، والتفرقة العنصرية ، ومجابهة الاستعمار الجديد وتمكن القادة الوندويون الأوائل : جمال عبد الناصر ونيكروما وباتريس لومومبا واحمد سيكوتوري ان يقفوا في وجه

التيار الذي يرمي الى ربط البلدان الأفريقية بالقوة الاستعمارية ، وإن يشعروا معالماً الشخصية الأفريقية .

وعلى الرغم من اشتقاق وفشل الدول الاتحادية التي قامت على أرض القارة الأفريقية بين دولتين فاكتر (اتحاد وسط أفريقيا ، اتحاد غانا وغينيا ، الاتحاد مالي ، اتحاد الدول الأفريقية ... الخ) ، فإن فكرة الوحدة الأفريقية ظلت قائمة مشتركاً بين معظم الدساتير والأنظمة السياسية والدستورية في أفريقيا ، بل لقد ذهبت بعض البلدان الى النص في دساتيرها على أنها مستعدة للتخلي عن جزء من سيادتها في سبيل تحقيق الوحدة الأفريقية .

يبقى أن نشير بهذا الصدد الى أن الدعوة الى الوحدة الأفريقية ما تزال مجرد فكرة مدعومة بحماس شعبي دون أن يقترن ذلك بنظرية علمية محددة ، أو بمفاهيم اجتماعية واضحة .

٢ - الشعور بالمسؤولية الجماعية : أن أول ما يلفت انتباه الأجانب الذي يتجول في

أفريقيا هو ظاهرة الشعور بالمسؤولية المتبادلة بين الأفراد والجماعة مسؤلية الفرد تجاه المجتمع ، ومسؤلية المجتمع تجاه الفرد بنفس الوقت ، فمن سنق الأفريقي على سبيل المثال ، إذا ما يقوم يأكلون ، أن يتناول الطعام دون دعوته من الجماعة ، وإذا كانت هذه الظاهرة موجودة لدى شعوب أخرى ، فإن تفسيرها في أفريقيا ينبع من الثقافة التقليدية ، فالملود الجديد يلقي الترحيب من قبل الجماعة ، وفي ظلها بعيداً عن الحقد والذاتية ، أنه ينمو في مجتمع منفتح فهو ، أي الملود الجديد ابن الجميع وعليه أن يحترم الجميع ، أنه يحمل اسم أحد أفراد العائلة وصراعاً ما يحفظ قاموس الأقرباء فكلمة دادا تعني الجدة ، وكلمة تاتا تعني الخالة ، ودادا تعني الحسم أو الخال أو الأخ ، وهذه العائير تستخدم بصورة خاصة في أفريقيا الشمالية وبلدان الساحل وكذلك في أفريقيا الشرقية .

ونخرج إطار العائلة فإن الفرد ينمو في إطار القبيلة وفي جو من الشعور بالتضامن الذي تتم ترجمته من خلال مساعدة الجماعة للفرد في حالات الأفراح والاتراح (الموت ، المرض ، الزواج ، التعميد ، التسمية ، السكوارث الطبيعية ... الخ) .

ان هذا يفسر شعور الأفريقي وقادته بان ما يقدم لأفريقيا من معونات هو أمر طبيعي ، بل وواجب على الدول الغنية .

وباختصار يمكن القول ان الأفريقي يتضامن مع سواء من الأفارقة على نحو أكثر مما يمكن تصوره ، وهذا ناتج عن الثقافة العنصرية المتداولة التي تتعلق من مبدأ «ان جميع الناس هم أقرباء لأن جسد الإنسان هو نفسه» هذا الجسد الواحد الذي يتأثر من الأرض ، والأرض بدورها هي ملك الأجداد القدامى ، الذين ينحسب من رفاقتهم وأرواسهم الجسد الجديد وبالتالي فإن مفهوم الأبوة الكونية (القرابة) هو قاسم مشترك للمجنس البشري .

٢٣ - حرية الاعتقاد والدين : تنفرد المجتمعات الأفريقية بهذه الحرية المطلقة في

الاعتقاد والدين فهي كل بلدان أفريقيا السوداء تتدأش الأديان السماوية والمعتقدات الطبيعية دون أن يكون لمعتنق هذا الدين أو ذاك حق الأفضلية من هذه الناحية أو تلك . وفي حين شهد العالم في القرون الوسطى مذابح المسيحيين ، وكذلك الاقتتال بين المسلمين بعد وفاة الرسول العربي الكريم ، فإن معتنقي الاسلام والمسيحية واليهودية والمعتقدات الطبيعية والرثية يتعايشون بهدوء ومساواة دون أي تمييز في القرية الواحدة وأحياناً في القبيلة الواحدة ، فعائلة الرئيس السنغالي السابق ليوبولد سيديار منتفون جميع بين الاسلام والمسيحية ، والقبيلة التي ينتمي اليها الرئيس هو فريت بوانيه (صاحل العاج) وثنية في الأصل ، ولكنه ولد في قرية أكثريتها من المسلمين في حين اعتنق هو المسيحية .

ان التسامح الديني هو الصفة المميزة التي تطبع المجتمعات الأفريقية ، وما نشهده اليوم في بعض البلدان الأفريقية (نيجيريا) من خلاف بين معتنقي الاسلام والمسيحية هو أمر طارئ وخارج عن طبيعة القارة الأفريقية .

وبهذا الصدد يمكن القول ان الفكر المثالي الديني قد عرف أول تطوره في مصر اذ ولد مفهوم الآله الواحد لدى قدماء المصريين ، كما ان أفريقيا قبلت فيما بعد البيانات التوحيدية الثلاثة اليهودية والمسيحية والاسلام ، مع الإشارة الى ان الدين الاسلامي ما يزال ينتشر بصورة واضحة في انحاء كثيرة من أفريقيا .

٤ - حق المرأة في الانجاب دون زواج شرعي : يبدو هذا الحق امرا نادرا بالنسبة لنا نحن العرب كما انه كان كذلك في اوروبا الى فترة قريبة جدا ، هذا الحق هو حق مطلق لدى الجميع دون تمييز بسبب الدين أو الجنس اذ انه يشور بهيدا في اعماق الثقافة الاجتماعية .

ان من حق الفتاة بعد بلوغها الأنوثة ، ان تعاشر من الرجال من تشاء وتنجب منه ، فان اعترف الرجل بالملود ضمنه اليه ، وربما تزوج الفتاة ، وإلا مارست المرأة أمومتها في بيت والدها الذي ينفق عليها وعلى أولادها طالما أنها لم تتزوج كما أن للمرأة المتزوجة حق البقاء في بيت واميها ريثما تنجب فتنتقل إلى بيت الزوجية . وبالإضافة الى ذلك فانه ما يزال يوجد أيضا في افريقيا الغربية والوسطى ، وفي بعض أوساط الطوارق بعض القبائل والائتمات التي تأخذ بنظام الأمومة الذي يقوم على انماء الابن لأمه وسلطتها الأعلى في الأسرة ، فاذا ما توفيت فان الارث ينتقل الى الأنثى أولاً فالذكر ثانياً .



رابعاً - دور الجيش في الحياة السياسية

مقدمة :

أخذت معظم الدول الأفريقية بالنظام الديمقراطي البرلماني اثر استقلالها مباشرة ، الا ان هذا الوضع بدأ يتغير منذ ان اقام أول انقلاب عسكري في افريقيا شمال الصحراء ، وبالتحديد في مصر عام ١٩٥٢ ، أعقبه بعد عشر سنوات ونيف أول انقلاب عسكري في افريقيا جنوب الصحراء وبالتحديد في توغو بتاريخ الثالث عشر من شباط (فبراير) عام ١٩٦٣ ، تلا ذلك عدة انقلابات في افريقيا الناطقة باللغة الفرنسية بصورة خاصة ، ومهمتنا في هذا الفصل سوف تتناول تقديم التفسير لظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا ، فمراحل الانقلاب العسكري ، فعرضاً لهذه الانقلابات .

١ - تفسير الظاهرة :

يقوم النظام العسكري على قطع العلاقة مع الشرعية السابقة ، اذ ان الأساس الجديد للنظام ينبثق عن استخدام أو الانذار باستخدام قوة الجيش ضد السلطات الدستورية وهذا يقودنا الى تقديم احد التفسير وهو تصنيف النظام العسكري بأنه استثنائي طالما انه لا يقوم على اساس دستوري ، اذ في الحين الذي يتسلم فيه العسكريون السلطة يمدون او يلغون الدستور الذي كان موضع التطبيق .

أما التفسير الذي يقدمه العسكريون لانقلابهم فهو ما يتضح في جميع البيانات الانقلابية التي تخاطب الشعب والجماهير بلغة وطنية مهذبة وعبارات حماسية قريبة الى نفوس الجميع .

فاحياناً يشير الانقلابيون الى ان هدفهم هو ضد تفرد الحزب الوحيد في السلطة أو ضد تسلط اقلية حاكمة ، ومن اجل اعادة الحياة السياسية الى النظام الديمقراطي الذي يكفل المساواة وتكافؤ الفرص وضمان الحريات العامة والأساسية .

الا ان تفسيرات العسكريين لا يفسر تدخل العسكريين كما يرى Huntington الذي يقدم بدوره تفسيراً آخر لظاهرة الانقلابات العسكرية ينطلق من البنية

التفليحية السياسية ، فهو يؤكد ان اسباب الانقلاب العسكري هي «غياب او ضعف المؤسسات السياسية الفعالة في المجتمع القادرة على التحديث وفرض المتطلبات» وبعبارة اخرى «ان هناك هوة بين المدينة والريف» .

ويرد البعض الآخر الانقلاب العسكري الى العناصر المتناقضة بين صفوف الأقلية الحاكمة نفسها ، اذ تبرز في المجتمعات الزراعية التناقضات بين العمال والبرجوازية او بين الفئات الاجتماعية المتناقضة داخل البرجوازية نفسها ، أو البرجوازية الصغيرة او بين البرجوازية الناشئة بعد الاستقلال ، وتلك التي تولدت من صلب النظام الاقطاعي ابان الحكم الاستعماري .

وكما يبدو فان هذا التفسير ينطلق من ان الانقلاب العسكري هو تعبير أو ترجمة للتناقضات داخل رحم البرجوازية المحلية أو البرجوازية الصغيرة . . انه نضال من اجل الوصول الى السلطة والحصول على مزاياها ، وبين (داهومي سابقا) تقدم مثالا حيا على ذلك كما يرى البعض .

ويستتبع هذا التفسير انه لا بد للقوى الشعبية من التوجه الى الجيش لاجداث التغييرات المنشودة ولحسم مسألة التناقضات بين القوى الكادحة وبين الطبقة - الأقلية التي تمارس السلطة ، وهنا نقدم حالتى السنغال والكونغو الشعبية لهذا التفسير ، ففي الحالة الأولى نلاحظ فشل الطبقة العاملة لتسلم السلطة في السنغال رغم تنظيمها النقابي القوي ، ورغم مظاهرات اسقاط السلطة ما بين عامي ١٩٦٨ - ١٩٦٩ ، بينما نجح العمال في حالة الكونغو (برازافيل) عام ١٩٦٣ في قلب النظام بعد ان استنجدوا بالجيش . ان تحالف الجيش والطبقة العاملة معا امر مؤكد النجاح للوصول الى السلطة .

يمكن ان يتم الانقلاب العسكري ايضا كيلا تقع الدولة تحت تأثير الاتهام الديمقراطي الثوري ، كما حدث في حالة الكونغو كينشاسا (زائير حاليا) اذ قام انقلاب موبوتو عام ١٩٦٠ بعد فترة وجيزة من اعلان الاستقلال .

اذا كنا قد استعرضنا تفسيرات ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا ، فلا بد من الاشارة اخيراً الى الاتجاهين الايديولوجيين في تفسير هذه الظاهرة .

الاتجاه الماركسي : وهو يحدد امكانية القيام بتحليل موضوعي متركز على وقائع سياسية ، بل انه لابد من دراسة التناقضات الاقتصادية القائمة في المجتمع ، اذ ان ثمة مسلمة اولية في حالة ما قبل الانقلاب وهي ان الدولة هي وسيلة الطبقة - الاقلية للسيطرة على الاكثرية والجيش اذ يقوم وحده بالانقلاب فانما يمارس مهمة النهاية هي البورجوازية على اعتبار انه ليس ثمة قوة مؤهلة لاستلام السلطة .

الاتجاه البورجوازي : وينطلق من أن الانقلابات العسكرية امر شاذ ولا يقاس عليه ، والجيش يعتبر حكماً لأسباب تاريخية معارضا للمبادئ الديمقراطية البورجوازية ، والأنظمة العسكرية هي أنظمة استبدادية ، فكل العسكريين الأفارقة الذين تسلموا السلطة اعلنوا منذ اللحظات الأولى ارادتهم في «حفظ الأمن وضبط النظام» وبالتالي ممارسة سلطات غير محدودة ، اذ يتم حصر السلطات وتكثيفها بين أيدي شخص أو مجموعة أشخاص ، وفي الأعم الأغلب فان رئيس السلطة الجديد يمارس السلطتين التشريعية والتنفيذية ، والحكام الجدد لا يكفون انفسهم بصورة عامة عناء احلال نص دستور جديد بل يكتفون بتغيير قصير يعلنون فيه ان السلطة ستمارس من قبل شخص يساعد جهاز أو عدة أجهزة مؤلفة بصورة مبدئية أو حاسمة من العسكريين ، فاذا ما أصدر رئيس الانقلاب عدة مواد دستورية ، فان ذلك لا يعني انه قد تمت صياغة دستور جديد بالمعنى الفني لهذه الكلمة .

٢ - مراحل الانقلاب العسكري :

يتسلم الجيش عن طريق قائد عسكري أو مجلس عسكري يعلن انشؤه ، المسؤوليات الكاملة للسلطة دون ترحيب مسبق بسلطته ، وفي حالة تجماع الانقلاب والاطاحة بالحكومة السابقة فإن النتيجة دوماً هي قيام حكومة الأمر الواقع ، فالحكام الجدد يقيمون سلطتهم باعتبارهم ثواراً ليس في أصلهم ، وانما بموجب الاهداف التي يعلنونها .

ان هذا النظام الجديد لا يمكن أن يتعايش مع المؤسسات السياسية السابقة التي قام أصلاً ضدها ، ويشكل استمرارها خرقاً لشرعيته الجديدة التي يفتخروا بها ،

وبالتالي فإنه لابد من تعطيل الدستور والمؤسسات التشريعية ، و يترافق ذلك مع اجراء تعديلات قانونية تقتضيها طبيعة النظام الجديد ويقوم بوضعها الموظفون المدنيون والفنيون الذين يتعاونون مع قادة الانقلاب .
يعطي الانقلابيون الشعب انطبعا ان الأمور ستكون منذ الآن فصاعدا واضحة بعد أن «تساقطت الأتعة» ولا بد من أن تتحسن الأحوال ويعم الخير والرفاه .

وبالنسبة للشخص العادي فان انقطاع «الدستور» ما بين النظام السابق والجديد ليس أمراً مهماً لأن الدستور في الأعم الأغلب لم يكن موضع احترام السلطة السابقة ، إذ كان من قبلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وما يقوم به هذا المواطن هو مراقبة ما يصدره الانقلابيون من قوانين لتثبيت سلطتهم السياسية .

وهنا تبدأ المرحلة الثانية من الانقلاب وذلك عن طريق اصدار بعض المواد الدستورية المؤقتة او عن طريق البيانات المتعاقبة لاعلان الانقلاب .

يتولى قائد الانقلاب عادة رئاسة الجمهورية والحكومة والقيادة العليا وهنا لجنة عسكرية : «الاصلاح الوطني» أو «الخلاص الوطني» أو «التحرير الوطني» ، مؤلفة من عدد من العسكريين تشكل بدورها حكومة معظم اعضائها من العسكريين ، وتمنح الصلاحيات بصورة عامة لرئيس الدولة أو للجنة العسكرية ، بحيث يكون ثمة توازن في القوى السياسية داخل المؤسسة القيادية الجديدة ، الا في بعض الحالات النادرة^(٣) ، والقادة الانقلابيون لا يقيدون انفسهم في هذه المرحلة بنصوص جامدة لها صفة الديمومة ، وانما يصدرون من المراسيم والأوامر ما يكفل تثبيت سلطة الدولة في أيديهم كما لا يقيدون انفسهم باجراء أي استفتاء شعبي حول ما يصدرونه ، وانما يكتفون بالاعلان عن صياغة مشروع دستور «سيكون بين أيدي الشعب لمناقشته والاستفتاء عليه حالما تسمح الظروف المناسبة» .

بصورة عامة يمكن القول أن ثمة نموذجان لممارسة السلطة «الانقلابية» احدها تقوم على تفوق شخص القائد مع قيام ما يسمى بـ «المجلس العسكري للثورة» أو حكومة الى جانبه وفي هذه الحالة فان للأجهزة المحيطة بالرئيس سلطة استشارية أو أهمية ثانوية .

اما النموذج الثاني للسلطة الانقلاية فيعتمد على مبدأ مشاركة السلطة بين شخص القائد ومجموعة القيادة . فالقائد (الرئيس) يمارس سلطاته مع الأخذ بعين الاعتبار رأي مجموعة القيادة ، وبذلك فان تصرف الحكام في هذه الحالة هو أكثر صبراً مما هو عليه الحال في الوضع السابق ، على اعتبار ان مناقشة أمور ما داخل مجموعة القيادة يؤدي الى تعديل وجهات نظر البعض للبعض الآخر ، والى تفاهم مشترك .

المرحلة الثالثة : هي اعطاء الحكم العسكري الصبغة الدستورية أو «دسترة»

الحكومة العسكرية والواقع ان هذا الاتجاه قد برز خلال الأعوام الأخيرة ويعبر عن رغبة الحكام العسكريين في اقامة سلطة جديدة تقوم على اساس نص دستوري ، بحيث يمكن القول انه يصبح للحكم العسكري الصبغة الدستورية ، وبهذا الصدد يمكن أن نشير الى حالات فولتا العليا اذ تبنت دستوراً في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٨١ ، والكونغو برازافيل اذ اقرت دستوراً في ١٢ تموز (يوليو) ١٩٧٣ ، ومالي اذ اصدرت دستوراً في ٢ حزيران (يونيو) ١٩٧٤ ، وبروندي مع دستوراً في ١١ تموز ١٩٧١ ومدغشقر مع دستوراً في ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥ وغير ذلك من الحالات .

ان عودة القادة العسكريين الى الحياة الدستورية يبدو تنفيذاً للوعود السابقة التي اخذوها على انفسهم من خلال البيانات والتصريحات السابقة خلال المرحلة الأولى للانقلاب ، كما انه قد يبدو تعبيراً عن عودة الحياة الديمقراطية ، واذا كان هذا الاتجاه محل الاعتبار في نظر البعض ، فان مشرعين دستوريين يرون ان ذلك ليس صحيحاً وحاسماً ، فمشروع الدستور انما يضعه الحكام العسكريون محل الاستفتاء الشعبي ولكن اية ديمقراطية فعالة هي هذه في بلد يتم فيها الاستفتاء والأغلبية الساحقة لا تعرف القراءة والكتابة ، وبالتالي فان النتيجة الطبيعية هي الموافقة على نص مشروع الدستور المطروح .

الا ان الأمر الأهم في حالات كهذه هو العودة الى الاستفتاء الشعبي كمبدأ اساسي في الحياة السياسية ، وإضفاء الصفة الشرعية على الحكم العسكري .

ذلك من جهة ، ، ومن جهة ثانية فان العودة الى الحياة الدستورية يعني رغبة

الحكام العسكريين في استقرار سلطتهم السياسية ، وهذا يستتبع حرصهم على سيادة القانون لمصلحة الطبقة التي يمثلونها بطبيعة الحال ، وإيجاد ثقة تحول دون وضعهم موضع الاتهام وعدم الشرعية ، وتجنبهم حالة حدوث انقلاب عسكري جديد .

ومن أجل ذلك فإن القادة الانقلابيين يعمدون ثانية الى اقضاء الجيش عن مسرح الحياة السياسية ، وباستثناء دستور فولتا العليا عام ١٩٧١ الذي اعطى الجيش أهمية خاصة ، واعتبره مؤسسة سياسية ، فإن بقية الدساتير «الانقلابية» لم تتعرض لهذه الناحية لأن الجيش وفقا للواقع السياسي والاجتماعي يمثل مصدر الخطر الحقيقي والوحيد على نظام الحكم العسكري الجديد سيما وان القوى الاجتماعية الكادحة ليست قادرة على احداث الثورة الشعبية الديمقراطية .

٣ - الانقلابات العسكرية في افريقيا :

وقع في افريقيا ما يقرب من خمسين انقلابا بالاضافة الى عدد كبير من المحاولات الانقلابية التي احبطت عن طريق تدخل القوات الفرنسية المتمركزة في بعض البلدان منذ اعلان استقلالها كما حصل في تشاد والغابون والكاميرون والسنغال ، كما ان هناك تحضيرات لانقلابات لم تبدأ الا من حيث بداية الاطمر التنظيمية للقادة العسكريين ، ولكن اعتقال قيادات هذه الاطمر قد حال دون الشروع بالانقلاب ، ومن الصعب التعرف على عدد هذه التحضيرات والبلدان التي تمت بها .

وبالمقابل عرفت بلدان افريقية استقرارا مقبولا في نظامها السياسي والدستوري منذ استقلالها ، فرئيس ساحل العاج يتسلم السلطة منذ الاستقلال وحتى اليوم ، وباستثناء المحاولة الانقلابية التي قام بها رئيس الوزراء السنغالي عام ١٩٦٢ والتي باءت بالفشل فإنه يمكن القول ان الرئيس السنغالي السابق ليوبولد سيدار سنغور قد استقال بطواعيته ولكن بعد ان تمكن من تعديل الدستور السنغالي بحيث تسلم رئيس الوزراء رئاسة الجمهورية عند شغور سدة الرئاسة ، وهكذا تمكن الرئيس السابق للسنغال من احلال رئيس وزرائه عبدو ديوف محله بالفعل كرئيس للجمهورية .

والانقلابات في افريقيا هي بصورة عامة ، ان لم نقل كلية ، هي عسكرية عما يؤكد دور الجيش في الحياة السياسية ، وهذا لا ينفي دور المدنيين في بعض الحالات في التهيئة للانقلاب على الرغم من أن السلطة الفعلية في المرحلة الأولى للانقلاب العسكري تتمركز بين ايدي العسكريين .

يبرز ايضا دور الشباب والنقابات العمالية التي تلعب دورا محركا في اشارة العسكر باعتبارها قوى منظمة على الرغم من ضعفها العددي ، وعلى الرغم من ان القادة الانقلابيين يحاولون تجاهل هذه القوى في المراحل اللاحقة وتسخيرها لخدمة نظامهم .

ان النقابات الافريقية تنجح في الضغط والتأثير على السلطة الحاكمة لتعديل سياستها ، ولكنها لم تنجح حتى الان في الوصول الى السلطة .

وباستثناء حالة الانقلاب الذي تم في جزر سيشل خلال حزيران (يونيو) ١٩٧٧ فان المدنيين لم ينجحوا في اي انقلاب وقع في افريقيا ، وبصورة عامة فان مثل هذه الانقلابات « المدنية » اذا صح التعبير ، تتم عن طريق ثوريين في القصر الحاكم نفسه ، ولكن حظها من النجاح محدود جدا ، وتقدم لنا المحاولة الانقلابية في غامبيا عام ١٩٨١ مثالا حيا على ذلك مع التأكيد على أن تدخل الجيش السنغالي في غامبيا لمصلحة النظام القائم قد وجه الضربة الحاسمة إذ أحبط الانقلاب ضد الرئيس داوودا جاوارا .

قد يعقب الانقلاب العسكري سلسلة من الانقلابات ، ومرد ذلك تواجد عدد من التنظيمات العسكرية السرية داخل الجيش ، أو قيام تنظيمات لاحقة ، كما تم عليه واقع الحال في أثيوبيا ، والكونغو الشعبية ، وبنين ، وغيرها .



وفيما يلي جدول بأسماء الدول الأفريقية وأهم الانقلابات التي قامت بها :

اسم الدولة	تاريخ الانقلاب	ملاحظات
اثيوبيا	كانون الأول ١٩٦٠	محاولة قام بها مجموعة من المدنيين والعسكريين دون ان يكتب لها النجاح
	شباط ١٩٧٤	اطاح الجيش بحكم الامبراطور هيلا سيلاسي وتلا ذلك سلسلة من الانقلابات الدموية على النحو التالي:
	تشرين الثاني ١٩٧٤	سقوط اللواء عندوم ومؤيديه
	شباط ١٩٧٧	سقوط الجنرال بانت
	تشرين الثاني ١٩٧٧	سقوط القائد اتنافو ابات اعقبه تسلم الجنرال مانغستوهيلا ماريام الذي مايزال قائما على رأس السلطة
السنگال	١٩٦٢	قام رئيس وزراء السنغال محمد ضيا ضد الرئيس السابق ليوبولد سedar سنغور الا انه لم يكتب لها النجاح
غامبيا	اب ١٩٨١	اخفق انقلاب قاده المدنيون وذلك بسبب تدخل الجيش السنغالي ، تمكن زعيم الانقلاب سامباسايناغ وبعض رفاقه من الهرب خارج البلاد
الجزائر	١٩ حزيران ١٩٦٥	اطاح هواري بومدين بالرئيس احمد بن بيللا
	الجنماهيرية الليبية الفاتح من سبتمبر ايلول ١٩٦٩	سقط النظام الملكي بقيام الثورة وتسلم العقيد معمر القذافي للسلطة
بنين (داهومي)	٢٨ تشرين الأول ١٩٦٣	بقيادة العقيد كريستوف سوغلو
سابقا	٢٢ كانون الأول ١٩٦٥	انقلاب سوغلو الثاني نتيجة الصراع الحاد بين الحاكمين .

اسم الدولة	تاريخ الانقلاب	ملاحظات
	١٩٦٩ / ١٢ / ١٠	انقلاب الرائد موريس كوندائيني بقيادة رئيس الأركان العقيد كوندائيتيه بقيادة الضابط الشاب مايتوكيرينكو الذي وضع البلاد في طريق الاستقرار السياسي وقضى بتاريخ ١٩٧٧ / ١ / ١٦ على محاولة الغزو الامبريالي بمساعدة الرجعية الداخلية ومشاركة بعض الأنظمة الرجعية الأفريقية والمرتقة
الكونغو برازافيل	١٩٦٨	انقلاب ماريان نغواي يتسلم السلطة عن طريق الجيش والمنظمات الشعبية سلسلة من المحاولات الفاشلة للقيام بانقلاب عسكري مدعم من المخابرات الأمريكية
	١٩٧٠	محاولات انقلابية مستمرة تبوء بالفشل ولكن تنتهي بمقتل نغواي بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٧٧
	٥ شباط ١٩٧٩	وصول العقيد دونيس سانيتو نغيسو الرفيق السابق والمخلص لنغواي . محاولة انقلابية لم يكتب لها النجاح . الاطاحة بالرئيس تمل باي اعقبه نظام فيلكس مالوم قيام حكومة الاتحاد الوطني المؤقتة أعقب ذلك سلسلة الخلافات الداخلية والحرب الاهلية ماتزال مستمرة ، في
كينيا	١٩٨٢	
تشاد	١٣ نيسان ٩٧٥	
	٢٩ نيسان ١٩٧٩	

اسم الدولة	تاريخ الانقلاب	ملاحظات
زائير	١١ تموز ١٩٦٠	الحين الذي تمكن به حسين هبري من احتلال العاصمة
	٥ ايلول ١٩٦٠	اخفاق حكومة لومومبا وحلول حكومة كازافوبو
	٢٤ تشرين ثاني ١٩٦٤	اعلان تشومبي استقلال كاتانغا
	٢٥ تشرين ثاني ١٩٦٥	تسلم الجنرال موبوتو للسلطة بمساعدة بلجيكا
موريتانيا	١٠ تموز ١٩٧٨	انقلاب موبوتو الثاني
	١٥ تموز ١٩٧٨	الاطاحة بالرئيس مختار ولد دادا
	٢١ اذار ١٩٧٩	وتشكيل «لجنة عسكرية للخلاص الوطني» برئاسة العقيد مصطفى ولد السالك رئيس القيادة العليا للقوات المسلحة
	٦ نيسان ١٩٧٩	فشل محاولة الملازم اول مولاي هاشم في الاستيلاء على السلطة
	٣١ ايار ١٩٧٩	تسليم العقيد ولد السالك للسلطة
موريتانيا	٣ حزيران ١٩٧٩	حركة المقدمة احمد ولد بوسيف
		التصحيحية
		تعيين المقدم محمد خونا ولد هيدالله
		رئيسا للوزراء ونائبا لرئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني على اثر تحطم طائرة ولد بوسيف في حادث
		طائرة وهو في طريقه الى داكار
		استقالة العقيد ولد السالك لاسباب
		صحية وتعيين المقدم محمد محمود ولد

اسم الدولة	تاريخ الانقلاب	ملاحظات
	٤ كانون الثاني ١٩٨٠	الولي رئيسا للدولة ورئيسا للجنة العسكرية تعيين ولد هيدالله رئيسا للدولة ورئيسا للجنة العسكرية فشل محاولة انقلابية قام بها العقيد السابق في الجيش الموريتاني محمد ولد عبد القادر والعقيد احمد سالم بن سيدي
ليبيريا	١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٤	الاطاحة بالرئيس ولد هيدالله واستلام العقيد معاوية ولد سيد أحمد ولد الطابع للسلطة
مالي	٢٣ تشرين ثاني ١٩٦٨	الاطاحة بالرئيس تولبر علي يد العريف الأول صموئيل دو الذي اصبح رئيسا للجمهورية
	٧ نيسان ١٩٧١	الاطاحة بنظام موديبو كيتا على يد مجموعة من الضباط الشباب بقيادة الكابتن يورودياكي
بوروندي	١٩-١٨ تشرين الأول ١٩٦٥	تعيين موسى تراوري رئيسا للجمهورية بعد اقضاء اللجنة العسكرية للتحرير الوطني لكل من دياكيي ومالك ديالو من بين اعضائها . انقلاب بقيادة سكرتير الدرك انطوان سيروكو كوافو وهرب الملك ولكن سرعان ما تمكن الكولونيل ميشيل ميكومبيرو سكرتير

اسم الدولة	تاريخ الانقلاب	ملاحظات
	توز ١٩٦٩	الدولة للجيش من تسليمه للسلطة عودة النظام الملكي بشخص الأمير شارل نديري وتعيين ميكومير رئيسا للوزراء
	٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٩	اعلان الجمهورية من قبل ميكومير و عزل الملك اخفاق محاولة انقلابية
	١٩٧٢	من قبل مشقي الباهوتوس سقوط ميكومير و قيام المجلس الشوري الأعلى بقيادة الكولونيل جان بايتيست باغازا
توشو	١٣ كانون الثاني ١٩٦٧	الجنرال ايتان جينا سينغي ايايما وذلك على اثر مقتل اوليمبو وحلول صهره نيكولا غرونيتسكي محله باعتباره كان قائدا للجنة الوحدة التوغولية
بوركينافاسو (فولتا العليا سابقاً)	كانون الثاني ١٩٦٦	اطاحة الجيش بقيادة الكولونيل سانغولي لاميناذا بالرئيس موريس بامبوعو على اثر مظاهرات نقابية صاخبة
	تشرين ثاني ١٩٦٩	المجلس الأعلى للقوات المسلحة
	كانون الأول ١٩٧٠	عودة المدنيين للسلطة اثر استفتاء دستوري
	٨ شباط ١٩٧٤	تشكيل الجيش والجنرال لاميناذا لحكومة التجديد الوطني
	٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٠	انقلاب الكولونيل ساي زربو وتسلمه

اسم الثورة	تاريخ الانقلاب	ملاحظات
	١٩٨٢	لرئاسة اللجنة العسكرية للتصحيح انقلاب عسكري
	١٩٨٣	انقلاب عسكري على رئيس الدولة من قبل رئيس وزرائه
جنرل القصر	١٩٧٥/٨/٧	انقلاب المهندس الزراعي علي صويلح على احمد عبد الله رئيس مجلس الحكومة وانتخابه رئيسا للدولة من قبل المجلس الوطني للشورى والمجلس التنفيذي الوطني
	٩٧٦/٤/٧	
	٩٧٦/١٠/٤	محاولة انقلاب فاشلتان
	٩٧٨/٥/١٢	انقلاب اشتركت فيه بعض عناصر الجيش بمساعدة مرتزقة اجانب قدموا عن طريق البحر وتألّفت ادارة سياسية عسكرية وعودة احمد عبد الله لرئاسة الجمهورية
مدغشقر	١٩٧٥-١٩٧١	سلسلة الانقلابات العسكرية المتعاقبة انتهت باستيلاء ديدير راتسيراكا على السلطة وانتخابه رئيسا للجمهورية على اثر استفتاء ٢١ كانون الأول ١٩٧٥
النيجر	١٥ نيسان ١٩٧٤	الجنرال سيني كونثي - رئيسا للدولة والحكومة رئيساً للمجلس اعمال محاولة انقلاب عسكرية
	١٩٨٣	
الغابون	١٨/١٧ شباط ٩٦٤	انقلاب مجموعة من الضباط وصف

اسم الدولة	تاريخ الانقلاب	ملاحظات
		الضباط وتشكيل لجنة ثورية
	١٩ مارس ١٩٦٧	عودة رئيس الجمهورية السابق ليون مبا للسلطة تم تسلم نائبه عمر بانغو للسلطة بعد وفاة الأول في ٢٨ تشرين الثاني في باريس
غينيا - بيساو	٩٨٠ / ١١ / ١٤ مساء	انقلاب رئيس الوزراء خواد بيرناردو الملقب بالجنرال نينو ضد حكم الرئيس لويس كابرال
روانده	٥ تموز ١٩٧٣	تسلم الجنرال جوفينال هابيا ريمانا لرئاسة الجمهورية
نيجيريا	١٥ كانون الثاني ١٩٦٦ ٢٤ ايار ١٩٦٦	تشكيل حكومة عسكرية الانقلاب العسكري الثاني قضى بالغاء النظام الفدرالي
	الأول من آب ١٩٦٦	انقلاب عسكري اعاد نيجيريا للنظام الفدرالي
	٢٩ حزيران ١٩٧٥ ٢١ ايلول ١٩٧٨	قيام سلطة عسكرية فدرالية جديدة صدور الدستور الفدرالي متأثرا بالنظام الرئاسي على غرار الولايات المتحدة الامريكية
	١٩٨٣	انقلاب عسكري
افريقيا الوسطى	١٩٦٥	انقلاب بوكاسا وترقيته من كولونيل الى جنرال فالى رئيس مدى الحياة
		فتنصيه امبراطورا ٤ ك ١ ١٩٧٦ .
		عودة داكوا الى رئاسة الجمهورية وخلع بوكاسا

اسم الدولة	تاريخ الانقلاب	ملاحظات
	اول ايلول ١٩٨١	انقلاب الجنرال اندريه كوليغبا وتشكيل حكومة عسكرية وتسلمه لرئاسة المجلس العسكري للتصحيح الوطني
اوغنده	٢٤ كانون الثاني ١٩٧١ نيسان ١٩٧٩	انقلاب عيدي امين دادا الاطاحة بالجنرال دادا وعودة اول رئيس للجمهورية ميلتون اوبوت للسلطة بمساعدة القوات التنزانية
غانا	٢٤ شباط ١٩٦٦ ١٥ ايار ١٩٧٩	انقلاب الجيش على كوامي نكروما وقيام المجلس الوطني للتحرير فشل محاولة انقلاب الضابط الطيار رولينجر
	٤-٣ حزيران ١٩٧٩	تأسيس المجلس الثوري المؤقت بقيادة رولينجر
	١٨ حزيران ١٩٧٩	وفاء رولينجر بوعدده وتنازله عن السلطة للمدنيين
	٣١ كالأول ١٩٨١	انقلاب رولينجر الثاني وتسلمه السلطة
	تشرين الثاني ١٩٨٢ ١٩٨٣	فشل محاولة انقلابية ضد رولينجر فشل محاولة انقلابية اخرى ضد رولينجر
غينيا الاستوائية	٣ آب ١٩٧٩	اطاحة الجنرال تيودور اوبيانغ نغوما بقريبه الدكتاتور ماتياس نغوما
	١٩٨١	محاولة انقلابية فاشلة أعلن عنها عام ١٩٨٢

اسم الدولة	تاريخ الانقلاب	الاستعدادات
غينيا (كوناكري) ٢ نيسان ١٩٨٤	انقلاب عسكري على اثر وفاة الرئيس سيكوتوري باسبورع واحد	

جسرى العديد من المحاولات الانقلابية نتيجة تخطيط اجنبي وخلفية استعمارية ، نتيجة التناقض بين المصالح الاستيرالية الأمريكية والاستيرالية الفرنسية ومحاولة الأولى تثبت حضورها وبسط هذا الحضور على حساب الثانية .

إلا أن الأخطر من ذلك هو أن بعض المحاولات الانقلابية قد كانت مترافقة مع غزو اجنبي مدبر كما حدث في حالات الغزو البرتغالي لغينيا عام ١٩٧٠ والغزو الاجنبي لبنين عام ١٩٧٧ وكذلك محاولة غزو ومدغشقر عام ١٩٨٢ وسوف نستعرض فيما يلي الحالة الأولى كنموذج لمحاولة الغزو الاجنبي لبعض البلدان الأفريقية المستقلة .

٤ - حالة الغزو البرتغالي لغينيا : وقف وراء هذا الغزو صباح ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٠ البرتغال بالتآمر مع حلف الأطلسي سيما فرنسا وألمانيا الاتحادية ، اذ التفت مصالح هذه الدول لاسقاط الرئيس الغيني احمد سيكوتوري : فالبرتغال ترى في دعم غينيا لثورة التحرر الوطني التي كانت مستقلة آنذاك في غينيا - بيساو ، احدي مستعمراتها بقيادة حزب الاستقلال الأفريقي للرأس الأخضر وغينيا - بيساو وزعيمه الراحل اميلكارو كابرال خطراً يهدد مصالحها ، وما من سبيل لايصاف المجاهدة العنيفة الا إنهاء النظام الغيني .

وفرنسا غير راغبة بطبيعة الحال عن النظام الغيني باعتباره يمثل تاريخياً استعماراً صارخاً ضد النفوذ الفرنسي .

وألمانيا الغربية تعلم بالعودة الى القارة الأفريقية ومواردها الغنية بعد ان فقدت مستعمراتها اثر الحرب العالمية الأولى .

أما الرجعية الغينية الداخلية فقد كانت على علم مسبق بما يجري وشارك العديد من الفيين المتواجدين في الخارج في القوة البحرية البرتغالية التي هبطت قريباً من شاطئ العاصمة الغينية ومن المنطقة التي يتواجد فيها عادة الرئيس الغيني

حيث مقر اقامته ، وكذلك مقر اقامة الزعيم الغيني بيساوكابرال .
تشكلت قوة الغزو انداك من باخرتين عسكريتين ترافقهما اربعة طرادات
وقدر عدد المرتزقة بما يزيد على ٤٠٠ جندي .

الا ان الشعب الغيني استيقظ على نداءات الدفاع عن الوطن والشورة ،
ويمكن من احباط الغزو رغم تأمر عدد كبير من الوزراء وكبار المسؤولين ولين ورئيس
الأركان وبعض الضباط مع قوات الغزو الأجنبية ، ورغم تحقيق قوات الغزو
الأجنبية لبعض النجاحات الأولية فان الجولة الأخيرة كانت فرار المرتزقة والقضاء
القبض على قسم منهم . اسفر التحقيق الذي قام به مجلس الأمن اثر الشكوى التي
قدمتها غينيا عن ادانة واضحة للبرتغال الا ان مندوبي امريكا والدول الغربية
(بريطانيا وفرنسا واسبانيا) صوتوا ضد مشروع قرار الادانة ، كما اسفر التحقيق عن
مشاركة سفارة المانيا الغربية في كوناكري ، وبعض الأجانب ممن كانوا يحمل ثقة
الرئيس سيكوتوري الشخصية* .

خلاصة الرأي :

يبدولنا من خلال العرض السابق لمعظم الانقلابات العسكرية والتي نهجت
أو اخفقت فشل النظام الديموقراطي البرلماني الغربي وانخفاقه في القارة الأفريقية ،
وعلى الرغم من أن بعض الانقلابات العسكرية حاولت أن تتخلص من الحكم
وتسلم السلطة للمدنيين الا ان الجيش ما لبث أن عاد الى السلطة وبصورة حاصصة
واقوى (حالة غانا) .

وحتى في البلدان التي لم تقم فيها بعد انقلابات عسكرية فان ظاهرة الغزو
الوحيد تكاد تطفئ كما هي عليه الحال في غينيا (سيكوتوري) وفي ساحل العاج
والكاميرون رغم ان دستوري هذا البلدين الأخيرين ينصان على حرية تعدد
الأحزاب .

ان تدخل العسكر في الحياة السياسية لا يمكن النظر اليه من منظور احزاب

* تجار الإشارة بهذا الصدد ، إلى أن غينيا (سيكوتوري) قد اتخذت من يوم ٢٢ تشرين الثاني
(نوفمبر) من كل عام عيداً وطنياً ، تحتفل فيه بمناسبة الانتصار على الغزو البرتغالي ، أكثر من
احتفالها بأي مناسبة وطنية أخرى .

النزعة الليبرالية ، كما انه لا يمكن ان يكون بالضرورة ثوريا وتقدميا ، على انه ، اي الجيش في كلتا الحالتين ، سواء كان لمصلحة التقدم والديموقراطية الشعبية ، أو متناقضا معها ، فان تدخله في الحياة السياسية امر تفرضه التناقضات القائمة داخل المجتمع الافريقي في هذا البلد أو ذاك ، انه القوة المادية الأكثر فعالية والمؤسسة الأكثر تنظيما وتماسكا عما سواه في مجتمعات زراعية قبلية متخلفة تشكل نسبة الطبقة العاملة فيه والمثقفين الى عدد السكان نسبة ضئيلة جدا .

ذلك من جهة ومن جهة ثانية فقد اثبتت الانظمة السياسية والدستورية التي تستمد قوتها واستمرارها من شخصية قائد الانقلاب العسكري سواء على مستوى السلطة أو على مستوى التنظيم الحزبي الذي نشأ قبل الاستقلال ، او احدث لاحقا لدعم سلطة القائد نقول : اثبتت هذه الأنظمة فشلها .

ومن هنا يمكن القول ان وجود التنظيم الحزبي القائم على اسس ايديولوجية علمية هو الضمان لاستمرار نظام سياسي ودستوري وان شخصية القائد مهما كانت نافذة وفعالة ومخلصة فانها لن تستطيع الاستمرار واذا استطاعت ذلك لفترة فانها لن تستطيع الحفاظ على المكاسب التي حققتها الجماهير الكادحة .

ان الانقلاب على كوامي نكروما (غانا) يعطينا مثالا حيا على ذلك ، فنجاح الانقلاب العسكري على نظام نكروما لم يكن ليتطلب عمليا اي تأييد شعبي لنجاح الانقلاب كما أن الشعب لم يكن يستطيع بدوره الدفاع عن مكتسباته لأنه واقعياً غائب بمعظمه عن الحياة السياسية . . . وهكذا فان عشرين دبابة احاطت بالقصر الجمهوري للدكتور نكروما عند غيابه في زيارة رسمية للصين الشعبية ، كانت كافية للاطاحة به دون ان يتخذ الشعب اي موقف سلبي من الانقلاب بل لقد عبر البعض عن تأييدهم للانقلاب بالتزول والتظاهر في الشارع حتى النقيبون الذين كانوا «محسوبين» على نكروما حيوا واستقبلوا بحرارة النظام العسكري الجديد الذي قاده ضابطان ، وحزب نكروما الذي يضم مليونين ونصف مليون منتسب لم ينظم اي مظاهرة معارضة للانقلاب العسكري .

ان الشعب اذ لا يمارس مسؤولياته بقيادة حزب طليعي ذي ايديولوجية علمية محددة فانه سيقف موقف المتفرج في حالة قيام انقلاب عسكري .
لذا ما انتقلنا الى الامتداد الآسيوي - الافريقي فانه يمكن القول أننا نحن

العرب قد عشنا في تاريخنا المعاصر مثالا واضحا على صحة فرضيتنا ، فدولة الجمهورية العربية المتحدة التي تمت نتيجة وحدة القطرين السوري والمصري ، والتي حازت على الاكثرية الساحقة أثناء الاستفتاء الشعبي على الوحدة وعلى شخص رئيسها قد سقطت نتيجة انقلاب عسكري قام به عدد محدود جداً من الضباط في القطر السوري ، نتيجة غياب التنظيم الايديولوجي الطبقي في دولة الوحدة ، واستمر هذا المثال صاخبا على نحو ، اكثر مأساوية في القطر المصري بعد غياب الرئيس عبد الناصر .

على أية حال فان الانقلابات العسكرية في القارة الأفريقية كما في القارة الآسيوية ستظل واردة في المجتمعات الزراعية المتخلفة طالما أن ثمة هوة بين الطبقة الحاكمة وبين جماهير الشعب المحكومة .

انه لا يمكن انكار دور الجيش في انقاذ افريقيا من الأنظمة الديكتاتورية الفردية في اثيوبيا (الامبراطور هيللا سيلاسي) وفي افريقيا الوسطى (الامبراطور الجنرال بوكاسا) وفي اوغنده (الجنرال عيدي امين دادا) وفي جمهورية غينيا - الاستوائية (فرانيسكو ماتياس نغويما) .

وكما قد يكون الجيش أداة قمع لخدمة للطبقة البورجوازية الحاكمة ، فانه قد يتحول الى تبني سياسة تقدمية بعد وصوله للسلطة تعيد تنظيم البنى الاقتصادية - الاجتماعية في المجتمع ، ويضعه في طريق التوجه للاراسالي والاشتراكية العلمية كما في حالات الكونغو الشعبية وبنين واثيوبيا وغينيا - بيساو وغيرها .



خامساً - نظام الفصل العنصري في جمهورية جنوب افريقيا

يقوم في افرة الأفريقية نظام سياسي ودستوري يعتمد الفصل والتمييز العنصريين (الابارتهايد) اساساً للسلطة والعلاقات الانتاجية ، ولذلك فقد رأينا من الضرورة بمكان ، افراد هذا البحث لالقاء الضوء على الخلفية التاريخية لهذا النظام ، فللتعريف بالابارتهايد ، وكيفية تطبيقه في كل من جنوب افريقيا ، وناميبيا (جنوب غرب افريقيا) مع الاشارة اخيراً الى القوى التي يستند اليها هذا النظام .

الخلفية التاريخية :

كان البرتغاليون اول من نزل الى جنوب افريقيا في القرن الخامس عشر ، الى ان جعل منها الهولنديون ما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر مستعمرة لهم . وبعد ان خاضهم فيها فيما بعد باسم البوير ، ثم استولى البريطانيون على الاقليم عام ١٨٠٤ ، واشتعلت حرب البوير بين البريطانيين والمستوطنين القدامى (البوير) ١٨٩٩ - ١٩٠٢ ، وعند هزيمة البوير اعترفت بريطانيا بالحكم الذاتي للأفريقيين ، فاعلن اتحاد جنوب افريقيا عام ١٩١٠ ما بين اقليمي الكاب والنااتال مع جهة وبين الترانسفال والأورانج من جهة ثانية ، وذلك في اطار الكومنولث البريطاني .

الا ان بداية تصفية الاستعمار لاحقاً في افريقيا وضعت اتحاد جنوب افريقيا في صراع حاد ، اذ طلبت البلدان الأفريقية والآسيوية داخل الكومنولث (نيانكرو واونيرو) تعديل سياسة الاتحاد الداخلية التي سوف نشير اليها لاحقاً ، اسان الانفصال وقيام جمهورية جنوب افريقيا عام ١٩٦١ .

ان أول الانتقادات الموجهة الى سياسة المستوطنين الأوروبيين في جنوب افريقيا وردت من الهند والباكستان في منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، ومنذ ذلك

التاريخ بدأت الضغوط تزداد في هذه المنظمة ، وفي وكالاتها المتخصصة من قبل الأفارقة وبلدان عدم الانحياز والمنظومة الاشتراكية ، ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا ، مع استمرار السياسة الأمريكية ، والبلدان الغربية في التعاون مع هذا النظام وتقديم العون له .

١ - تعريف الاباتنهايد L'apartheid

اتخذت هذه الكلمة (الاباتنهايد) مغزاها عام ١٩٤٨ ، اذ اصبحت عنوانا لبرنامج حكومة جنوب افريقيا يقضي الحفاظ على نقاء الجنس الأبيض مع ضمان امتيازاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق اصدار التشريعات اللازمة لذلك ؟

وعرف المؤلف John Bosco ADOTEVI الاباتنهايد تعريفا ماثلا بانـه «عنصرية الدولة ، عنصرية مشرعة ، انه عزل رسمي للمجتمعات التي تعيش في الوسط الجغرافي نفسه عن طريق تقسيمها ، انه فصل مفروض من الأعلى ، انه ليس الارادة الشخصية التي تقرر العلاقات بين البيض والسود ، انه مجموعة القوانين ، انه مفروض من دستور الدولة وليس هذا فحسب ، بل انه ايضا اي الاباتنهايد مؤسسة الرجل الأبيض الذي يريد ان يفرض تأثيره وقيادته من خلال معطيات مسار جيوسياسي ، الأبيض وغير الأبيض يجب ان يطبق القواعد التي تقسره على الحياة في مجتمع مصنف ، ان ذلك هو نتيجة لانتصار البيض الذين نجحوا في توطنهم في هذه المنطقة الجغرافية من افريقيا الجنوبية وجاؤوا بطبيعة الحال لحماية مصالحهم ، وأعدوا ، من أجل ذلك ، ايدولوجية غريبة اصبحت معتقدات راسخة بالنسبة لهم» معتقدات شكلت ولادة لمواقف مختلفة تفسح نفسها في خدمة معطيات هي عقدة التفوق والخوف وتأثير الدين والزرع بان الاسود هو دون مستوى الانسان ، والحرص على ادارة المؤسسات بحجة حمايتها ، والقومية البيضاء» .

يمكن أن يطبق الاباتنهايد بصورة جزئية بحيث يحدد لكل عنصر مناطق خاصة للاقامة ، كما قد يطبق بصورة كلية حين يحدد لكل عنصر انواع معينة من العمل والتجارة والوظائف والأجور ، بالاضافة الى تحديد مناطق خاصة لكل عنصر يقيم فيها ، وهو تحديد يستند الى اعتماد الأقلية الحاكمة في تطبيقه على استخدام سلطاتها

السياسية والاقتصادية متذرعة في ذلك بان هذا الاسلوب من العزل أو الفصل الكلي ، أمر ضروري لتحقيق السلام ، وتقليل الصدام بين العناصر المختلفة حضارياً ولفوقياً ودينيًا .

ويشير المؤرخ الأفريقي KI-ZERBO الى ان حكومة جنوب افريقيا قد تبنت مبدأ الابارتهايد بهدف عزل كل جنس وكل قبيلة في المنطقة المخصصة لها وفصل البيض عن السود بصورة جذرية^(٦) .

وبصورة مجملية يمكننا أن نأخذ فكرة عن التفكير العنصري من خلال ما أورده رئيس وزراء جنوب افريقيا اذ قال : اننا نريد ان نحافظ على افريقيا الجنوبية بيضاء ، وهذا يعني شيئاً واحداً هو سيطرة البيض ، انه لا يكفي ان يدير أو يقود البيض ، بل يجب ان يسيطروا^(٧) .

ولكي تتضح أماننا خطورة الابارتهايد ، فاننا نشير الى ما ورد في وثائق الأمم المتحدة من أنه ، أي الابارتهايد ، تهديد للسلام والأمن الدوليين ، بسبب سياساته اللا انسانية التي يجب ان تدان كجريمة ضد الانسانية^(٨) .

اما تقرير منظمة اليونسكو عن الابارتهايد فيختتم بالقول «ان الابارتهايد يخرق دفعة واحدة سواء عن طريق اسسه التي يقوم عليها او عن طريق الممارسة التي تصدر عن هذه الأسس ميثاق الأمم المتحدة ، وشرعة اليونسكو ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان وجميع صيغ السلوك الأخلاقي التي تنهل منها الاتفاقات او التصريحات والتوصيات التي اقرها المجتمع الدولي في اطار مؤسسات منظمة الامم المتحدة^(٩) .

٢ - تطبيق سياسة الابارتهايد

يعرف نظام جمهورية جنوب افريقيا ايضا باسم الابارتهايد Pays de l'apartheid لانه يمارس سياسة الفصل والتمييز العنصريين في جنوب افريقيا وكذلك في جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) وفيما يلي نتحدث عن هذه الممارسة في كل من الدولتين .

في جمهورية جنوب افريقيا : تمتد سياسة الابارتهايد الى جميع المجالات لتشمل الأرض ، والحريات الأساسية والتعليم والأحوال الشخصية ، والعمل .

ففي مجال الأرض : يوضح البرنامج الانتخابي للحزب الوطني (الحاكم) عام

١٩٤٧ السياسة اللاحقة التي قام عليها اساس الحكم ، اذ ورد في البرنامج اياه مايلى : «بصورة عامة فاننا نقترح فصل المجموعات والاثنيات الأقل أهمية وتوطين كل منها في أرضه الخاصة به حيث تستقل في وحدات خاصة (بانتوس) . اننا سنلتزم بالبدأ العام لفصل الأراضي بين «البانتوس» والبيض وفي المناطق الحضرية فان «البانتوس» سيعتبر كمهاجرين ليس لهم حقوق سياسية او اجتماعية متساوية لتلك التي للبيض» .

ولقد تم بالفعل ترجمة البرنامج الانتخابي الى الممارسة الفعلية فعلى اساس النظرية العنصرية أصدر الحزب الوطني الحاكم اكثر من مائتي قانون واجراء وكرس ماكان قد سبق ان صدر قبل ذلك منذ عام ١٩٣٣ ، إذ صدر الأمر التشريعي الذي يقضي بان يعيش العنصران الأسود والأبيض كلا في مناطق مختلفة ومحددة لا يتسنى لاحدهما تجاوزها ، وفي عام ١٩٥٠ تم تعزيز التفرقة العنصرية في ميدان السكن في المنطقة الأوروبية بوضع قوانين تمنع المصنفات التجارية في مجال العقارات كما نظم قانون ١٩٥٢ بصرته «تبقى الإقامة في المنطقة الأوروبية ، وعام ١٩٥٣ ظهر قانون التفرقة في الأماكن العامة» ، وانظر بشأن النقل العمومي عام ١٩٥٥ ونقد امكن تطبيق مبدأ التقسيم الجغرافي عن طريق الرقابة الشديدة ووضع المؤيدات القانونية الصارمة التي تحظر التجول من منطقة الى اخرى دون جواز مرور مسبق .

وفي عام ١٩٦٣ اعطى رؤساء المجمعات والقبائل ممن يتعاونون مع الحكومة العنصرية بعض الصلاحيات بعد ان كان الأفريقيون محرومين بموجب القانون من تولي أي مركز اداري ، حتى في الأحياء الافريقية الشعبية .

ولكن هذا الاستقلال الذي منح لاقليمي الترانسكاي والبوتاتسوانا ، إنما هو شكلي اذ اقتصر على انشاء ثلاثة برلمانات احدها للأوروبيين والآخر للملونين والثالث للهنود ، واقتصرت ديمقراطية التعليم على بعض الأمور في مجال التعليم الثانوي . . . كل ذلك بهدف تضليل الرأي العام العالمي وتحويل انظاره عن سياسة التمييز العنصري التي يمارسها نظام جنوب افريقيا ، وتمهيدا لتقسيم البلاد بصورة رسمية الى مناطق خاصة للبيض واخرى للسود .

وفي مجال الحريات الاساسية تبرز ايضا سياسة الابارتهايد اذ صدر عام ١٩٥٢ قانون للحاكم العام بموجبه ان يأمر باقصاء فرد أو قبيلة بأسرها من محل الإقامة الدائم الى أي مكان آخر وعدم العودة الا بعد فترة محدودة ، أو لأجل غير مسمى ، كما كان صدر قانون ١٩٥٥ بشأن مقاومة الشيوعية ، والذي منع وزير العدل بموجبه سلطة اقصاء أي شخص من منطقته اذا اقتنع أو قرر ان هذا الشخص يدافع أو يشجع على تحقيق أي غرض من أغراض الشيوعية ، كما صدر عام ١٩٥٦ قانون يسمح بموجبه للحاكم العام بالقبض على الأفريقيين دون تحقيق أو محاكمة ، واعتقالهم في أي وقت ، متى اقتضى «الصالح العام» ذلك .

وفي مجال الأحوال الشخصية والعلاقات الانسانية ، فان قانون ١٩٢٧ حظر العلاقات الجنسية بين البيض والسود وامتد ذلك عام ١٩٥٠ الى الهنود والاسيويين ، كما منع قانون صدر عام ١٩٤٩ الزواج بين الأوروبيين وغير الأوروبيين ، كما ان سياسة التمييز العنصري متبعة حتى في المباريات الرياضية .

وفي مجال التعليم : فاننا نشير الى الواقع التعليمي الذي يميزه الطفل

الأفريقي منذ ان تفتح براعمه على الحياة والدراسة من خلال ما يذكره احمد شتار مباو المدير العام الحالي لمنظمة اليونسكو ، اذ يقول «انه لا يكفي الطفل الأفريقي تعاسته انه يتألم من البؤس ومن نقص التغذية ، ومن سوء الأحوال السكنية ، بل انه يخضع لواقع ثقافي متدن نتيجة مخصصات التعليم المحدودة ، في حين يستفيد السكان البيض من تعليم مجاني والزامي في مدارس مجهزة بكوادر عالية وعلى سبيل المقارنة فان ما أنفق على التلميذ الأسود خلال عام ١٩٧٤ في مجال التعليم هو ٢٨,٥٠ راند (الوحدة النقدية لجنوب افريقيا) مقابل اربعائة راند للتلميذ الأبيض خلال العام نفسه .

ممارسة الابارتهايد في ناميبيا (جنوب غرب افريقيا)

وقعت ناميبيا تحت الاحتلال الألماني عام ١٨٨٤ ثم اضطرت المانيا للتخلي عنها عقب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى ، وتنازلها عن المناطق الخاضعة لنفوذها في افريقيا ، أعطت عصبة الأمم عام ١٩٢٠ حكومة جنوب افريقيا حق ادارة الاقليم بمقتضى اتفاقية الانتداب المؤقتة في ١٧/١٢/١٩٢٠ الا ان حكومة جنوب

أفريقيا رفضت التخلي عن ناميبيا بعد الحرب الثانية الى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة والذي أصبح يشرف على اقاليم الانتداب .

ومنذ عام ١٩٦١ تمارس حكومة جنوب افريقيا سياسة الأبارتهايد وعام ١٩٦٨ قامت بتقسيم الأرض الى مناطق منفصلة للبيض واخرى للسود ، وذلك بغية انشاء دول على اساس اتني تخضع لها بطبيعة الحال .

ووفقاً لما اعلنته لجنة التحقيق في شؤ ون جنوب غرب افريقيا (Commission of Enquiry) فان ٤٣٪ من المساحة الاجمالية لناميبيا وبالتحديد افضل الاراضي الصالحة للزراعة ، وتلك التي تحوي على المناجم والمواد الخام ، مخصصة للبيض ، في حين اقتطع ٤٠٪ من الاراضي الفقيرة والاقل اهمية ، لاقامة غير البيض ، أما نسبة ١٧٪ المتبقية من الأرض والتي تحتوي على مناطق توافر الاملاس فقد ابتتها حكومة جنوب افريقيا تحت سيطرتها المباشرة .

يطالب شعب ناميبيا حالياً باستقلاله بقيادة المنظمة الشعبية لتحرير جنوب غرب افريقيا «سوابو» بزعامة مؤسسها «هيرمان توافو» الذي تمكنت السلطات العنصرية من القاء القبض عليه وزجه في السجن فتولى «سام نجوما» زعامة منظمة سوابو التي اعترفت بها منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٧٣ عملاً شرعياً ووحيداً للشعب ناميبيا .

٣ - القوى التي يستند اليها النظام العنصري :

يتزايد احتجاج العالم ضد النظام العنصري القائم في جمهورية جنوب افريقيا مما دعا الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة عام ١٩٦٢ الى تشكيل لجنة للدراسة العنصري ، ثم دعا مجلس الأمن الدولي خلال عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ الى سحب شحن الأسلحة الى جنوب أفريقيا .

على الرغم من احتجاج العالم ضد النظام العنصري القائم في جنوب افريقيا ، ومن دعوة قرارى مجلس الأمن عام ١٩٦٣ ، الى حظر شحن الأسلحة الى جنوب افريقيا فان حكومة جنوب افريقيا ما تزال تمارس سياسة العنصرية ضد المواطنين الافارقة مستندة في ذلك على الدعم الغربي ، وعلى تأسيس قوة عسكرية لقمع حركة التحرر الوطني الافريقية .

الدعم الغربي : يمثل النظام العنصري أهمية خاصة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية نظراً للوضعية الاستراتيجية والاقتصادية لجنوب افريقيا . فمن الناحية الاستراتيجية يراقب الخبراء العسكريون في الحلف الأطلسي طريق الكاب الذي تقوم به القاعدة البحرية الموجودة في سيمون ستن حيث تحتفظ بريطانيا بتسهيلات بعد انسحاب بريتوريا (جنوب افريقيا) من الكومنولث ، ثم جاء اغلاق قناة السويس بعد العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ليؤكد الأهمية الاستراتيجية للكاب .

طلب جيمي كارتر من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية خلال دورة مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي التي انعقدت في ايار ١٩٧٨ بواشنطن توسيع دائرة نشاط هذه الكتلة لتشمل كافة القارة الافريقية ، ثم تمت الموافقة على هذه الفكرة في مؤتمر باريس من طرف البلدان الخمسة الرئيسية في منظمة حلف شمال الأطلسي . وفي رأي قادة الكتلة ، فان احد جوانب هذا التوسيع يمكن أن يتمثل في تأسيس المنظمة المسماة بمنظمة جنوب الأطلسي ، كملحق تابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي .

ويجب على منطقة نشاط الحلف المزمع ايجاده ان يتناول الجزء الواقع بين جنوب افريقيا وامريكا الجنوبية ، وتفكر واشنطن في استخدام الانظمة الديكتاتورية في بلدان المخروط الجنوبي «لأمريكا اللاتينية والنظام العنصري في جنوب افريقيا وربما بعض البلدان الافريقية الأخرى في الجانب الآخر من الأطلسي ، وذلك كدعم لاقامة منظمة حلف جنوب الأطلسي .

وبالنسبة لجنوب افريقيا فهي مستعدة لقبول تحالف مباشر مع منظمة حلف شمال الأطلسي وحسب الصحيفة الانكليزية «دايلي مايل» فان سلطات بريتوريا قد اقترحت على منظمة حلف شمال الأطلسي ، منذ ١٩٧٠ ابرام اتفاق تكون بموجبه جنوب افريقيا عضوا مشاركا منضما لهذه الكتلة . وقد اعلنت استعدادها لوضع قواتها المسلحة تحت قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي واستقبال فرقة من قوات المنظمة على ترابها ووضع قاعدة سيمون تاون العسكرية وموانئ أخرى تحت تصرف القوات البحرية التابعة للكتلة . غير ان الولايات المتحدة والبلدان الأخرى في

المنظمة تهر بريتوريا الى منظمة عسكرية جديدة لأنها لا تهرؤ على الارتباط مباشرة بالنظام العنصري لجنوب افريقيا ، وتقبل ذلك حكومة جنوب افريقيا ، فهي تقيم بدقة روابط مع النظام الفاشي الشيلي وباراغواي واوروغواي وحلفاء اخرين امريكيين لاتينيين في منظمة جنوب الاطلسي .

وينوي الحلف الشمالي تحديد اهداف عسكرية استراتيجية واسعة النطاق للمشاركين في كتلة الجنوب الاطلسي المزمع تأسيسها ، وحسب ما تدل عليه حساباتهم ، فان على التجمع العسكري الجديد ان يضمن لمنظمة حلف شمال الاطلسي مراقبة فعالة للطرق المائية والجوية الهامة في جنوب الاطلسي وكذلك مصادر المواد الأولية الاستراتيجية المستوردة من افريقيا وامريكا اللاتينية من طرف الشركات الاحتكارية الغربية فنشاط بعض بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي المتعلقة باقامة تجمع عسكري وسياسي موال للامبريالية في منطقة البحر الأحمر بنية واضحة تتمثل في ربطه بكتلة شمال الاطلسي .

ومن الناحية الاقتصادية تعتبر جنوب افريقيا اول منتج للذهب في الحالم والأهم من ذلك كله هو كثافة الاستثمارات الغربية ، اذ قدرت الرساميل القادمة من منطقة الجنيه الاسترليني (عام ١٩٧٢ بريطانيا خاصة) الى هذا البلد بمبلغ ٣٢٢٥ مليون راند ، كما بلغت تلك الآتية من منطقة الدولار بمبلغ ٩٢٨ مليون ، وذلك بالاضافة الى الاستثمارات الواردة من فرنسا وسويسرا والمانيا الغربية خصوصا اذ قدرت بـ ٦٧٩ مليون .

ان سبب هذه الاستثمارات يعود الى الثروة المنجمية الهائلة فانتاج الماس وهو في ايدي شركة دي بيرس ، احدى ممتلكات الشركة الانجليزية الامريكية . هاري اوبنهاير ، يمثل ٢٢٪ من الانتاج العالمي بمعدل سنوي يبلغ أربعة ملايين قيراط من الأحجار الكريمة و ٧ ملايين من الأحجار الصناعية .

وتراقب شركة دي بيرس بواسطة Central Selling organization ٨٠٪ تقريبا من التجارة العالمية للماس .

ويمثل انتاج الذهب ٧٧٪ من انتاج السوق الغربية و ٤٠٪ من الذهب المستخرج في العالم ، وهو انتاج يتراوح اذن بين ٧٥٠ و ٨٥٠ طن سنويا ، وتوجد نسبة هامة من مناجم الذهب في ايدي الشركة الانجليزية الامريكية ، ويعتبر جنوب

أفريقيا أيضا المنتج الأول لمادة البلاتين أي الذهب الأبيض (٨٤ طن عام ١٩٧٦) كما ينتج النحاس والنسا الف طن سنويا ، وكذلك الفحم الحجري ٧٠ مليون طن والكروم والزنك والانتيمون والنيكل والاميانيت والمانغنيز وقد ازدادت مردودية مناجم الذهب وهي تخضع لتقلبات سعر المعادن نتيجة اكتشاف مناجم اليورانيوم ذات العروق المعدنية التي تحتوي على ذهب ، ويحتل جنوب أفريقيا المكان الأول في صف البلدان التي لديها احتياطات من هذا المعدن ، ويبلغ الانتاج السنوي من هذه المادة ستة آلاف طن اذا اعتبرنا ما ينتجه جنوب غربي أفريقيا (ناميبيا) وهو انتاج لا تقدم عنه سلطات جنوب أفريقيا ارقاماً مفصلة ، وتوجد هذه الثروات المنجمية في معظمها في المناطق الواقعة في محافظة ترانسفال حيث توجد بقايا رواسب عصر ما قبل الكامبري وفي محافظة اورانج حيث تتكون التربة التي يرجع تكوينها الى العصر الأول ، من اراض رسوبية وتتمتع فيها طبقات حجرية جيرية وطبقات من الفحم .

في اطار ذلك يمكن القول ان الغرب هو العميل التجاري الأول لحكومة جنوب أفريقيا مع تبدل في بعض الموازين لصالح هذا البلد أو ذاك من البلدان الغربية ، اذ احتلت المانيا الغربية عام ١٩٧٤ مكان بريطانيا ، كما تحتل الولايات المتحدة المكان الثالث ، واحتل ايران (الشاه) مكانا مرموقا بسبب تزويده بالنفط نظرا لحظر بيع النفط العربي والافريقي للنظام العنصري .

وعلى هذا الأساس يمكن تفسير الموقف الأمريكي والغربي بصورة عامة ووقوفه الى جانب النظام العنصري في منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، سيما استخدام الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حق النقض (الفيتو) ضد مشاريع اللوائح التي تقدمت بها المجموعة الأفريقية لمجلس الأمن الدولي خلال مداولاته حول ناميبيا عام ١٩٨١ وأثناء تفسير ممثلي الدول الغربية لمعارضة اللوائح الأفريقية ذهبت ممثلة الولايات المتحدة الى القول ان تصويت واشنطن السلبي لا يمس في شيء عزم بلادها على بذل مجهودات لتحقيق استقلال ناميبيا . اما ممثل بريطانيا فقال «ان التصويت ضد النصوص الأفريقية يترك المجال مفتوحا امام تسوية عن طريق المفاوضات» وكذلك ممثل فرنسا اذ قال «ان التصويت لصالح العقوبات يتناقض مع الهدف المنشود وهو استئناف المفاوضات مع جنوب أفريقيا» .

بقي ان نشير بهذا الصدد الى ان تسعة دول قد صوتت لصالح اللوائح الافريقية من بينها الاتحاد السوفياتي والصين ، وامتنعت كل من اليابان وايرلندا واسبانيا عن التصويت .

والواقع ان مجلس الأمن كان قد وجد عام ١٩٧٨ انذارا رسميا لجنوب افريقيا للعمل على تطبيق اللوائح ٤٨٥ و ٤٢١ و ٤٣٥ والا سيكون مجبرا على عقد اجتماع عاجل لاتخاذ الاجراءات المناسبة طبقا لميثاق الأمم المتحدة وخاصة الفقرة السابعة منه لضمان احترام حكومة جنوب افريقيا للوائح المذكورة .

الا ان استخدام حق النقض من قبل الدول الغريبة الدائمة العضوية في مجلس الأمن يحول دون اتخاذ قرارات حاسمة ضد الحكم العنصري وامثاله للاتحتي مجلس الأمن ١٩٧٦/٣٨٥ و ١٩٧٨/٤٣٩ .

بل ان الرئيس الامريكي الحالي ريغان انتهج سياسة اكثر تطرفا واشد عنونا لنظام بريتوريا منطلقا في ذلك من قوله « ان جنوب افريقيا حليف للولايات المتحدة في كل الحروب ولا يمكن التخلي عنها » .

الندوة الدولية حول العقوبات ضد جنوب افريقيا : وخلال الندوة العالمية

حول العقوبات الاقتصادية لجنوب افريقيا التي انعقدت بمقر منظمة اليونسكو في باريس خلال شهر ايار (مايو) ١٩٨١ تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الدولية لمكافحة التمييز العنصري ، اذانت هذه الندوة الدعم الأمريكي والغربي للنظام العنصري ، واجمعت على ضرورة اجراء حظر اقتصادي فوري وجماعي .

كان من جملة المتحدثين في الندوة كورت فالدهايم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة انذاك فقال : « إن عالم اليوم يمكنه ولن يمكنه أن يسمح بحرمان شعب بكامله من حقوقه لمجرد أصله اولون بشرته » . وأشار الى مجهودات منظمة الأمم المتحدة وتمنيدها للمجموعة الدولية ضد سياسة التمييز العنصري وأوضح بان اية محاولة لفرض عقوبات على النظام العنصري لابد أن تكون فعالة من ان تدعم من قبل جميع البلدان ، كما تعرض فالدهايم للقضية النامية فاكده ضرورة تطبيق

اللائحة رقم ٤٧٥ الصادرة عن مجلس الأمن ، باعتبارها القاعدة الوحيدة والأساسية لاستقلال هذا البلد الأفريقي .

ما جدّد شعار الندوة هو الموقف الفرنسي ، اذ القى السكرتير العام للحزب الاشتراكي الفرنسي جوسيان خطاباً أمام الندوة قال فيه « ان حزبه سيطلب من الحكومة الفرنسية فرض عقوبات على نظام جنوب افريقيا » كما تحدث أثناء انعقاد الندوة وزير الخارجية الفرنسي كلود شيسون اذ قال « ليست هناك حدود للعنصرية ، وبالتالي لا حدود لادانتها ، ونحن نعرف انه ستكون لهذا الموقف عواقب على سياسة فرنسا في كل القارات وخاصة في افريقيا .

وقد فسر المراقبون السياسيون هذا الموقف الجديد للسياسة الفرنسية ازاء النظام العنصري في بريتوريا انه يهيء كتيبة لوصول اليسار الفرنسي إلى السلطة .

٤ - القوة العسكرية لنظام بريتوريا : تمثل القوة العسكرية لنظام الابارتهايد في

جنوب افريقيا الركيزة الأساسية الثانية لاستمراره ، ويبلغ نصيبها ١٩٪ من الميزانية الاجمالية ، اي ما يزيد على ثلاثة مليارات من الدولارات ، وتمثل أقوى قوة عسكرية في جنوب الصحراء ، وتتألف من ٨٦ ألف جندي دائم يؤدون خدمة عسكرية الزامية لمدة عامين ومن ٢٦٠ ألف جندي احتياطي يتلقون تدريباً منتظماً ويمكن تمهيدهم حتى الخامسة والاربعين من العمر ، كما يمكن تجنيد اي مواطن حتى بلوغه الخامسة والستين من عمره في الميليشيات في الحالات الطارئة .

تتوزع القوات البرية وعددها خمسون ألف جندي على ثلاثة قواعد رئيسية في جنوب أفريقيا هي الكاب ، وجوهانسبورغ أو بريتوريا وثلاثة أخرى في الأراضي الناميبي هي والفيس باي ، وغروت فونتين واوشكاني ، حيث يوجد باستمرار ما بين ١٥ إلى ٢٠ ألف جندي ، والأسلحة البرية هي من صنع الشركة الوطنية ارمسكور المتخصصة ايضاً في تقليد الموديلات الاجنبية سواء باذن من الشركة الأصلية أو بدون اذن .

ان الصواريخ الهجومية R-4 التابعة لقوات جنوب افريقيا عبارة عن نسخة طبق الأصل للصواريخ الاسرائيلية من نوع غاليل Galil كما ان الصواريخ Cactus هي نفسها صواريخ Crotal الفرنسية الأصل بعد أن تم تغيير اسمها والحصول رسمياً

على الترخيص بصنعها وكذلك معظم المدرعات الخفيفة من نوع AML 90 و AML . 60

كما تمتلك بريتوريا منذ بضع سنوات نوعاً من أحدث انواع المدفعية : وهو عبارة عن مدفع قنابل ١٥٥ ملميمتر بعد ان سمحت الشركة الكندية المنتجة لنظام بريتوريا بطريقة سرية بصناعة هذا النوع من السلاح الذي يمكن تجهيزه بقذائف نووية .

ويعتبر السلاح الجوي الموجود في قواعد اندانغو والكاب ودوربان وبلوم فونتين وبيتر سبورغ وبريتوريا متواضعا وقديما نسبيا ، ويتألف معظم اجهزته من طائرات نقل ودعم للقوات البرية خصوصا الطائرات الايطالية الصغيرة والمستخدمة في الغارات على انغولا . ويملك كذلك ٥٠ طائرة ميراج FA صنعها بترخيص و ٤٠ طائرات ميراج III تسلمها من فرنسا قبل عام ١٩٧٠^(١٠)

التعاون العسكري مع اسرائيل : ^(١١) تجدر الاشارة الى التعاون العسكري الوثيق بين النظام العنصري لجنوب افريقيا واسرائيل ، حيث يتخذ هذا التعاون ثلاثة محاور : احدها التعاون المتبادل في مجال الأسلحة ، وثانيها ارسال المتطوعين جنوب الافريقيين الى اسرائيل اثناء الأزمات وتدريب العنصرين على مجابهة العمليات الفدائية وثالثها العون الاسرائيلي لجنوب افريقيا في المجال النووي والاستخبارات^(١٢) ففي مجال الأسلحة تقوم جنوب افريقيا بصنع البندقية الرشاشة اوزي (UZI) بعد ان قامت اسرائيل بالترخيص لذلك من قبل المؤسسة ذات الأصل البلجيكي ، كما تزود اسرائيل جنوب افريقيا منذ عام ١٩٦٧ بطائرات ارافا (ARAVA) التي تستخدم خاصة ضد العمليات الفدائية وكذلك بصواريخ بحر - بحر (Gabriel) من صنع اسرائيل .

وبالمقابل فان نظام الابارتهيد قد رخص لاسرائيل بصناعة قنابل النابالم التي سبق ان توصل الى صنعها منذ اذار (مارس) ١٩٦٨ وبتاريخ ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ اعلنت الوكالة اليهودية ان لدى حكومة جنوب افريقية مشروعا لتصدير دبابت لاسرائيل ، وبلاضافة الى ذلك فان نظام الابارتهيد سيكون مستعداً ، وفقاً لما تناقلته وكالات الأنباء العالمية لتمويل تنمية القوة الانتاجية للأسلحة في اسرائيل وتزويدها بمادة اليورانيوم ، كما سوف تزود الثانية النظام

العنصري بطائرات كفير (Kfir) واسلحة متطورة أخرى ضد شركات التحرر
الافريقية التي تناهض الأبارتهايد .

وفي مجال التعاون العسكري فإن أوثق العلاقات تقوم بين إسرائيل وجنوب
افريقيا منذ اعلان إسرائيل ، وشارك طيران جنوب افريقيا الى جانب إسرائيل ، كما
تقوم الأخيرة بتدريب جنود الأولى .

اما في مجال الاستخبارات والطاقة النووية فإن التعاون بين إسرائيل وجنوب
افريقيا يرجع ايضا الى حقبة طويلة جداً ، وعلى سبيل المثال فإن البوليس النووي
قد كشف أن احد اعضاء المجموعة التي اغتالت المغربي احمد بوشيكى خلال تموز
(يوليو) ١٩٧٣ هو من جنوب افريقيا كما اكدت صحيفة نيوزويك في عددها الصادر
خلال شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧ ان إسرائيل قد شاركت في صنع جزء كبير من
القنبلة النيترونية التي فجرتها جنوب افريقيا .

وبالاضافة الى ذلك تتبادل إسرائيل وجنوب إفريقيا الزيارات العسكرية
بقصد تبادل الخبرات والنصائح كما ان الدول المستوردة للسلاح من جنوب افريقيا
هي بحسب الترتيب التالي : إسرائيل ، تاوان ، تشيلي ، فالبورغواي ، فبعض
الدول الافريقية ذات الاتجاه الغربي (١٣) .

معلومات عامة

عن جمهورية جنوب افريقيا

تبلغ مساحة جمهورية جنوب افريقيا ١٢٢١٠٠٠ كم^٢ وتشغل الطرف
الجنوبي للقارة الافريقية ، وتطل على المحيط الهندي شرقاً والاطلنطي غرباً وعدد
السكان ٢٦١٢٩٠٠٠ (بموجب احصاء ١٩٧٦) منهم ١٨٦٢٩٠٠٠ افريقيا و
٤٣٢٠٠٠٠ ابيضاً و ٢٤٣٤٠٠٠ مختلفاً و ٧٤٦٠٠٠ اسبوي . العاصمة بريتوريا ،
اللغات الرسمية هي الافريكانية والانكليزية بالاضافة الى لغات القبائل واهمها
الزولو ، الهوسا ، والسوتو ، وتسوانا : الانتاج الزراعي : الذرة ٧,٤ مليون
طن ، القمح ٢ مليون طن ، السكر ٢ مليون طن ، الفستق السوداني ، مائة ألف
طن ، ذرة بيضاء ٣٠٠ ألف طن ، جذور عباد الشمس مائتان وخمسون ألف طن
فواكه ١٧٦٢٠٠٠ حشيشات ٦٩٣٠٠٠ طن ، الفروا الحيوانية : ١٣ مليون رأس

بقر ، و ٣١ مليون رأس غنم (المرتبة الخامسة في العالم من حيث انتاج الصوف ، مائة وخمسين ألف طن من الصوف) و ٢٠٠٠٠٠٠ رأس ماعز .

المواد الأساسية والحام ، الذهب ١٠٠٠ طن (المرتبة الأولى بين البلدان الرأسمالية) فحم حجري ٧٥ مليون طن ، بلاتين ٨٤ طن ، الماس ٧,٤ مليون قراط (المرتبة الثالثة في العالم) الكحل ١٦ ألف طن (المرتبة الأولى في العالم) ، الكروم ٥٢٠٠٠٠ طن (المرتبة الثانية في العالم) ، المنغنيز حوالي مليون طن (المرتبة الثانية في العالم) اليورانيوم ، النحاس الحديد ، الحرير الصخري .

يمثل الدخل الوطني ربع مجموع الدخل الوطنية في مجموع البلدان الافريقية في حين ان مساحة جمهورية جنوب افريقيا تشغل ٤٪ فقط من مساحة القارة الافريقية ، ويمثل سكانها نسبة ٦,٦٪ من مجموع سكان افريقيا .

تستورد جنوب افريقيا المواد الغذائية ، والبترول والمواد الكيماوية او مواد مصنعة وذلك من الدول التالية بالنسبة التي سنشير الى جانب كل منها : بريطانيا ٢٦٪ الولايات المتحدة الامريكية ١٧٪ المانيا الفدرالية ١٢٪ اليابان ٦,٥٪ ايطاليا ٣,٧٪

وتصدر الفواكه والحبوب والماس والسكر والصوف والحديد والفولاذ وتشكل حركة التصدير الى البلدان التي تتعامل معها النسب التالية : بريطانيا ٣٠٪ اليابان ١٣٪ امريكا ٨٪ المانيا الفدرالية ٦٪ بلجيكا ٤,٥٪

معلومات عامة

عن ناميبيا (جنوب غرب افريقيا)

تشغل ناميبيا مساحة قدرها ٨٢٤٢٩٦ كم^٢ على الساحل الغربي لافريقيا الجنوبية وتطل على المحيط الاطلنطي ويحدها شمالا انجولا وشرقا بوتسوانا ، وجنوباً جنوب افريقيا ، وتشمل مرفق Walvis Bay (١١٢٤) كم^٢ الذي تعتبره حكومة جنوب إفريقيا جزءاً من أراضيها .

يبلغ عدد السكان ١,٥ مليون (بموجب معلومات سوابق) بينهم ٩٦ ألف ابيض العاصمة (Windhoek) اللغات الرسمية الافريكانية والانكليزية والالمانية وهناك لغات الاوفمبو والهيرايرو والدامارا والكافانغو .

الانتاج الزراعي : الذرة ، المواد الأساسية والخبث : الماس ١٦٩٣٠٠٠
 قيراط (المرتبة الثانية في العالم) النحاس ٢٥ ألف طن ، الفضة مليون ونصف
 المليون اونصة الرصاص ٤٠ ألف طن ، الزنك ٤٨ ألف طن ، اليورانيوم ٧٥٠٠
 طن (عام ١٩٧٧) ويقدر الاحتياطي بمائة ألف طن ، وتستخدمه حكومة جنوب
 افريقيا في برنامجها الذري ، الاسماك : مليون طن سنويا ، الثروة الحيوانية :
 المرتبة الأولى في العالم من حيث تصدير الغنم الفارسي (الماس الأسود) اربعة ملايين
 ونصف المليون رأس غنم ، بقر حوالي ٣ مليون رأس ، ماعز حوالي مليوني رأس .



مخاتمة القسم الأول

يفصل ما بين اتفاقية برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ التي تم بموجبها اقتسام الغرب (انكلترا وفرنسا والمانيا وايطاليا واسبانيا والبرتغال وبلجيكا) للقارة الافريقية ، والعام الحالي ١٩٨٥ شريط زمني يمتد مائة عام ، وهو شريط قصير نسبياً اذا ما قيس بعمر الشعوب وتاريخ الحضارة البشرية ولكن الشريط الزمني نفسه طويل جداً اذا ما قيس بما يمكن ان يحققه شعب مستقل يرسم على صفحات الحياة البيضاء ارادته بنفسه .

فإذا ما تعرفنا على اوضاع القارة الافريقية سياسياً قبل مائة عام وبين ماهي عليه اليوم لوجدنا ان تطورا ايجابيا كبيرا قد حدث خلال هذه الفترة ، فحتى عام ١٩٤٥ كان سوط الاستعمار ما يزال مسلطاً على جسد هذه القارة باستثناء اربع دول افريقية مستقلة وقعت انذاك ميثاق منظمة الأمم المتحدة هي اثيوبيا وليبيريا ومصر واتحاد جنوب افريقيا (نظام الاباتهايد حالياً) .

وحتى بداية عام ١٩٦٠ فان تسع دول افريقية فقط كانت تتمتع بالاستقلال هي بالاضافة الى الدول الاربعة الاولى ، ليبيا والسودان وتونس والمغرب وغانا . اما اليوم فان عدد الدول الافريقية التي لم تستقل بعد هو اقل من عدد الدول المستقلة قبل حوالي اربعين عاماً ، والنظام العنصري القائم في جمهورية جنوب افريقيا قد حرم من عضويته في منظمة الأمم المتحدة ، وأصبح معزولاً عن المجتمع الدولي (باستثناء امريكا والغرب بصورة عامة) .

وبعبارة اخرى يمكن القول ان القارة الافريقية قد حققت استقلالها السياسي في اقل من ربع قرن وهذه نتيجة مرضية جداً اذا ما قيس الزمن بعمل الشعوب وتاريخ الحضارة البشرية ولكن الاستعمار خلف وراءه قبل انسحاب قواته العسكرية من القارة الافريقية مشكلتين رئيسيتين : احدهما مشكلة الحدود التي رسمتها الدول الغربية فيما بينها تبعاً لمصالحها ، وثانيهما انه ورث الحكم طبقه من الكوادر التي تأثرت بنهجه في اسلوب الحكم والحياة المعيشية .

أما المشكلة الأولى ، فقد خلقت جواً من التوتر الدائم بين البلدان المتجاورة فيما بينها وعلى الرغم من أن منظمة الوحدة الأفريقية قد أقرت في أكثر من مناسبة بقاء الوضع الحدودي غداة إعلان استقلال كل دولة على ما هو عليه ، إلا أن المشكلة تظل مطروحة : في القرن الأفريقي كما في أفريقيا الغربية ، وفي أفريقيا الجنوبية كما في أفريقيا الشرقية .

وهذا ما يدفع الدول الأفريقية الى زيادة ودعم قدراتها العسكرية تحت ستار حماية حدودها رغم التخلف الاقتصادي والثقافي المريع الذي تعيشه معظم دول القارة الأفريقية ، فعلى سبيل المثال كان عدد افراد القوات المسلحة في إثيوبيا عام ١٩٦٣ ثلاثين ألفاً مضافاً اليهم نفس العدد من قوات الشرطة والامن والقوات شبه العسكرية ، أما الآن فيزيد عدد القوات النظامية على ٥٤ ألفاً بالاضافة الى ١٧٠ ألفاً من القوات شبه العسكرية و ٢٠ ألفاً من الاحتياط ، أما في نيجيريا فقد بلغ عدد القوات العسكرية وشبه العسكرية ٣١ ألفاً بينما يزيد اليوم على ٢٣٠ ألفاً على ان التطور في تعداد افراد القوات المسلحة يترافق مع تطورها في نوعية السلاح وزيادة كبيرة في ميزانية الدفاع تشكل عبئاً على التمتين الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة .

والنتيجة التي يصل اليها الباحث في الشؤون الأفريقية هي ان الجيش ليس مؤسسة مستقلة معزولة عن بقية طبقات المجتمع ، بمعنى اخر فانه لا يحمل ايديولوجية خاصة ، او يشكل طبقة مستقلة عن مجموع الشعب ، انه في جميع الأحوال جزء من الشعب بمختلف طبقاته ، وان كانت له ، كمؤسسة من طراز خاص ، امتيازات لا يتمتع بها موظفو الدولة العاديون او من هم في نفس المستوى الوظيفي .

ولقد ادى فشل النمط الغربي في الحكم في أفريقيا ، الى ازدياد أهمية ودور الجيش في الحياة السياسية على الصعيد الداخلي لكل دولة ، مما خلق اضطرابات حادة داخل المؤسسة الحاكمة وداخل المؤسسة العسكرية نفسها مما أخذ شكل انقلابات عسكرية متتالية مما سبق أن أشرنا إليه .

ان الجيوش الأفريقية هي في خدمة الطبقة الحاكمة التي تسيطر على السلطة في هذا البلد أو ذاك . . . وبالتالي فانها في خدمة هذه الطبقة سلباً أو ايجاباً ، وانه لمن المؤسف القول ان اي جيش افريقي لا يشارك في محاربة حكم الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، باستثناء جيوش دول المواجهة مما اضطر بعض الدول (انغولا) الى مناشدة قوات كوبية للمرابطة على اراضيها بغية حماية استقلالها واراضيها من الاعتداءات المتكررة التي يقوم بها العنصريون .

وهذا ما يجعلنا نعيد التسؤل بعد ان حاولنا الاجابة عليه في الصيغة التالية مادام الأمر كذلك فلم هذا التجييش وماهو الهدف وراء تطوير القدرات العسكرية في افريقيا ؟

ثم انه ما دامت الجيوش الأفريقية لا تتجاه الامبريالية والاستعمار بدليل ان بعض البلدان الأفريقية التي حصلت على استقلالها السياسي ما تزال ترتبط باتفاقيات عسكرية مع الدول التي كانت تستعمرها ، بل ان التواجد العسكري الأجنبي ما يزال قائماً في عدد من هذه الدول . . . فاية فائدة هذه تلك التي تمنحها الشعوب الأفريقية من جراء المناورات العسكرية المشتركة مع الغرب (المناورة السنوية العسكرية بين القوات الفرنسية والسنغالية في السنغال على سبيل المثال) او مع الولايات المتحدة الأمريكية (المناورات المصرية - الأمريكية) .

المشكلة الثانية التي خلفها الاستعمار وراءه هي مشكلة الارث الثقافي للكوادر التي تسلمت السلطة من النظام الغربي ، فأبقت على المؤسسات الدستورية والسياسية وورثت في حياتها المعيشية نفس الامتيازات التي كان يتمتع بها الحاكم الاستعماري ، ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان التواجد العسكري الأجنبي قد اتخذ صيغة اتفاقيات عسكرية كما في حالات السنغال وساحل العاج وليبيريا وغيرها ، وكثيراً ما يستخدم هذا التواجد العسكري الأجنبي كداة قمع مباشرة في حالة نشوب الاضطرابات الداخلية .

اخذت البلدان الأفريقية بصورة عامة بمبدأ التنظيم الاداري الذي كانت فرضته الدول المستعمرة ، وذلك في رأي لا فروف (D. Georges LAVROFF) الى سببين أولهما سبب فني فالقادة الافريقيون الجدد ليس لديهم الوقت لبناء اطار

جديد ، والهيكـل التنظيمي عشية الاستقلال ورث وكأنه أمر واقع وكقضية لا يمكن مناقشتها ، اما السبب الثاني فهو حالة نفسية ذلك أن الدول الافريقية المستقلة لم تقطع علاقاتها بالدولة المستعمرة ، بل على العكس فقد ورثت عنها الثقافة واللغة والقوانين ، ورأى المثقفون الافارقة الجدد ، الذين كانوا قد قطعوا بدورهم صلاتهم الثقافية مع التقاليد والعادات الافريقية في الادارة والحكم ، نتيجة الاستعمار ، رأوا في مخلفات الاستعمار حالة مثالية فنهجوا في الادارة والتنظيم نهج البلد المستعمر .

ان هذا يفسر السبب في اتباع الحكومات الافريقية ، سيما التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي ، الاتجاه الواحدوي والمركزي الذي يميز البنية التنظيمية لهذه الدول .

فلاخضاع الفروقات الاتنية والاقليمية لابد من خلق شعور وطني ولتحقيق ذلك لابد من وضع هذه الاعتبارات في اطار واحد واعطاء أقصى حد من الصلاحيات للسلطة المركزية واذا كان هذا الاتجاه قد تقوى وتعمق في الدول التي يقوم نظامها السياسي والدستوري على مبدأ الحزب الواحد ، فان الذي افاد بالدرجة الأولى من ذلك هو الطبقة الحاكمة الجديدة أو لنقل البورجوازية البيروقراطية (المكتبية) التي تعيش حالة من الرفاه تماثل مع تلك التي يعيشها كبار البورجوازيين الغربيين بحيث أصبح واقعاً ارتباط مصالح هذه الطبقة البيروقراطية بالبورجوازيات الغربية .

لقد أصبح التوجه الاشتراكي للعديد من البلدان الافريقية أمراً واقعاً وحقيقة قائمة لا يمكن نكرانها ، بل ان الاشتراكية العلمية تشكل الأساس الايديولوجي والبنية التنظيمية للأنظمة السياسية والدستورية لبعض هذه البلدان ، الا انه ما يزال امام افريقيا شوط كبير لتحقيق استقلالها الاقتصادي وتلبية الحاجات الاقتصادية والثقافية للمجتمعات الافريقية .

يبقى الخطر الأكبر الذي يتهدد استقرار وأمن القارة الافريقية ككل ماثلاً في استمرار النظام العنصري في جنوب افريقيا ، واذا كان شعب جنوب افريقيا يناضل دون هوادة ضد هذا النظام بقيادة حزب المؤتمر الوطني الافريقي African National Congress كما يناضل شعب جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) بقيادة مثله الشرعي

والوحيد منظمة سوابو فانه لابد من مساندة جميع البلدان الافريقية ووقوفها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً إلى جانب هذين التنظيمين وإلى جانب دول خط المواجهة الأول ، ذلك ان وجود النظام العنصري في جنوب أفريقيا واستمراره مرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود الامبريالية العالمية والامريكية منها بصورة خاصة .

هوامش القسم الأول

(١) المواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من الدستور الجزائري ، والمواد ٤ ، ٥ ، ٨ ، ١٢ من الدستور المغربي ، والمواد ٣٨ ، ٤٦ ، ٥٦ من الدستور السوداني ، والمواد ١١ و ١٧ و ٢١ من دستور انكونغو والمواد ٣٩ و ٤٤ و ٤٥ من الدستور الأول لغينيا والمواد ١٢ و ٢٤ و ٢٦ من دستور مدغشقر ، والمواد ١٣ و ١٦ من دستور مالي والمواد ١ و ١٧ من دستور السنغال والمواد ١٠ و ١٢ و ٢٥ من دستور زائير والمادة ٣٩ من دستور نيجيريا .

(٢) المادة الثانية من الدستور الجزائري ، اعلان سلطة الشعب في الجماهيرية العربية الليبية في الثاني من آذار (مارس) ١٩٧٧ ، المادة ٦ من الدستور المغربي ، المادة الثانية من دستور الجمهورية الاسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٦١ ، المادة ١٦ من دستور السودان . يمكن الاشارة بالمناسبة الى ان دساتير البلدان العربية في آسيا قد أخذت جميعها بهذا الاتجاه ، إذ نصّت على أن الاسلام دين الدولة ، باستثناء سورية التي تضمنت دساتيرها المتعاقبة منذ عام ١٩٢٦ نصّاً واحداً يقضي بأن دين رئيس الدولة الاسلام .

(٣) على سبيل المثال أعطى المرسوم رقم (١) الصادر بتاريخ ١/٨/١٩٦٦ في جمهورية افريقيا الوسطى ، أعطى لرئيس الجمهورية حق ممارسة السلطة التنفيذية بصورة مطلقة ، وكذلك حق ممارسة السلطة التشريعية بموجب المادة الخامسة منه . وفي مالي على أثر انقلاب ١٨/١١/١٩٦٨ ، فإن لجنة التحرير الوطني قد تسلمت «صلاحيات التحديد والتوجيه ومراقبة السياسة العامة للجمهورية» في حين تولى رئيس الحكومة السلطة التنفيذية ، ويشارك في ممارسة السلطة التشريعية عن طريق المراسيم التي يصدرها . وفي النيجر فان المجلس العسكري الأعلى الذي تشكل إثر انقلاب ١٥ نيسان ١٩٧٤ مارس السلطتين التشريعية والتنفيذية بعد أسبوع من

وقوع الانقلاب المذكور ، وذلك بموجب المادة الثالثة من المرسوم المؤرخ في ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٧٤ .

4- Bourges Hervés et claude wauthier «Les 50 Afriques» Tome 2 seull 1979 P. 464.

5- Bosco John adoveti «L'Apartheid et la société internationale» Les nouvelles Editions Africaines, 1978, P25- 26

6- Joseph Ki- Zerbo «Histoire de l'Afrique noire» Hatier 1978, P571.

٧ - خطاب رئيس وزراء جنوب إفريقيا امام البرلمان ناميبيا بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٥ .

8- N.U. «Contre l'Apartheid» Notes et documents 37- 78 octobre 1978- 78- 78368- 1978 E(F). P.I.

9- UNESCO «L'Apartheid» paris 1968, P. 209

10- Jeune Afrique N 1058- 15 avril 1981, P23

١١ - يمكن الرجوع بهذا الصدد الى كتابنا «إفريقيا والعرب» ، وفيه تناولنا «العلاقات بين اسرائيل وحكومة الأقلية العنصرية في جنوب إفريقيا» ص ٦٧ - ٧٢ ، حيث أشرنا بشيء من التفصيل الى تقرير اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة ضد سياسة الفصل العنصري ، بالنسبة للتعاون الاسرائيلي - الجنوب إفريقي ، على الصعيد العسكري والاقتصادية والدبلوماسية .

12- Abdel Kader Benabdallah,

«Israel et les Peuples Noirs, l'alliance raciste Israël- sud- Africain» Les Editions canada- Monde Arabe 1979 P. 179- 187.

13- Jeune Afrique- N 1073- 29 Juillet 1981.

القسم الثاني افريقيا اقتصادياً

أولاً : موقع الاقتصاديات الافريقية :

- الانتاج الزراعي
- المواشي
- صيد الأسماك
- انتاج المواد الأولية والمعادن
- الطاقة

ثانياً : الوضع الانتاجي العام

- الناتج الوطني (الحام)
- استخدام الثروات الوطنية
- مشاكل قطاع الزراعة
- الصناعات التحويلية والاستغلال المنجمي والطاقة
- ثالثاً - التجارة الخارجية
- رابعاً - التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية في افريقيا



أولاً - موقع الاقتصاديات الأفريقية

تعتبر القارة الأفريقية مصدراً أساسياً لانتاج واحتياطي المواد الأولية والمعدنية بما في ذلك المواد الاستراتيجية بحيث يلعب الحصول على هذه المواد واستثمارها دوراً هاماً في المبادلات التجارية الدولية .

وبذلك يمكن القول ان سبب التخلف في افريقيا لا يعود الى فقدان المواد الأولية اللازمة لقيام حركة تصنيعية او فقر التربة وانما الى استمرار التبعية الاقتصادية للدول الغربية التي تحدد اسعار المواد الأولية التي تستوردها ، كما تفرض بنفس الوقت على السوق الأفريقية أسعار السلع والمواد الاستهلاكية .

ومهمة هذه الفقرة هي دراسة موقع الانتاجين الزراعي والصناعي (المواد الأولية والمعادن) واستياطيهما من انتاج واحتياطي العالم من نفس المواد :

١ - الانتاج الزراعي والمواشي وصيد الأسماك :

القطن : يشكل القطن عامل صحة لقيام صناعات زراعية ، على الرغم من ان تطور انتاج الخيوط التركيبية (Fibers Synthétiques) خلال الستينات قد شكل تهديدا لهذه المادة التي اثبتت تفوقها لاحقا .

يصل الانتاج العالمي اليوم الى ١٤ مليون طن مقابل ١٠ مليون طن عام ١٩٥٥ يبلغ انتاج الاتحاد السوفييتي منها ٣,٢ مليون طن والولايات المتحدة الامريكية ٢,٥ مليون طن ، والصين ٢,٣ مليون وهذه هي الدول الأولى المصدرة للقطن .

اما في افريقيا فان دولتين تعتبران تقليدياً من البلدان المنتجة هما : مصر وتنتج ٥٣٠ الف طن والسودان من ١١٠ الف طن الى ١٥٠ الف خلال الأعوام الأخيرة ، وتبذل البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية جهوداً قوية منذ عشرين عاماً لتطوير زراعة القطن بحيث ارتفع انتاجه من ٤٥ الف طن عام ١٩٦١ الى ٢٣٥ الف طن عام ١٩٨٠ ولكن هذه النتيجة تبقى متواضعة وقابلة للانتعاش ، فتشاد المنتج الرئيسي يتعرض لوضع سياسي يحول دون زراعة المساحة السابقة ، بينما يتابع ساحل

التي يتوقع أن تنمو في نيجيريا انخفض الانتاج من ٢٠٠ الف طن عام ١٩٧٠
إلى ١٠٠ الف طن فقط .

الألياف النباتية :

تحتل افريقيا مرتبة متقدمة في الألياف النباتية التي تستخدم لصناعة الحبال
فمن بين كمية الانتاج العالمي لهذه المادة التي تبلغ ٤٥٠ الف طن تنتج البلدان
الافريقية انغولا وكينيا ومدغشقر وموزامبيق وتنزانيا ١٨٥ الف طن في حين تنتج
البرازيل وحدها ٢٢٥ الف طن .

الحمضيات :

اما الحمضيات فتحتل الولايات المتحدة والبرازيل المرتبتين الأوليتين اذ تنتج
الأولى ٢٧٪ من الانتاج العالمي والثانية ١٧٪ منه (بمعدل ٥٦ مليون طن) يأتي بعد
ذلك بالترتيب اليابان واسبانيا وإيطاليا والمكسيك ، وتعتبر مصر الدولة الافريقية
الوحيدة ذات الانتاج العالمي العالي من الحمضيات اذ تنتج ١,٢٥ مليون طن تليها
المغرب (مليون طن) فالجزائر (حوالي نصف مليون طن) .

الكافور الطبيعي :

يصل الانتاج العالمي لهذه المادة الى ٣,٨ مليون طن تنتج ماليزيا منها وحدها
١,٦ مليون طن تليها : اندونيسيا مليون طن ، سيرى لانكا نصف مليون ،
فالبلدان الافريقية ليبيريا ٧٥ الف طن نيجيريا ٦٠ الف طن ، زائير ٣٠ الف طن ،
وانتاج هذه الدول الثلاث في انخفاض ، ساحل العاج ٢٢ الف طن ، الكاميرون
١٧ الف طن وانتاجهما في ارتفاع .

القهوة :

يبلغ الانتاج العالمي للقهوة ٥ مليون طن تنتج منها افريقيا مليون طن فقط ،
والباقي : البرازيل ، كولومبيا ، المكسيك ، الهند ، اندونيسيا ، الفلبين .
الشاي :

يبلغ الانتاج العالمي للشاي ٢ مليون طن ، تنتج منها كينيا مائة الف طن ،
مالاوي ٣٣ الف طن ، موزامبيق وتنزانيا كل منهما ٢٠ الف طن ، بينما تنتج الهند

٩٠٠ ألف طن والصين ٢٠٠ ألف والقسم الأكبر من باقي الانتاج العالمي للشاي ينتجه الاتحاد السوفييتي وتركيا واليابان .

الكافور :

تنتج ساحل العاج وبغانا ونيجيريا والكاميرون مجتمعة ٩٠٠ ألف طن من مادة الكافور اي نسبة ٦٠٪ من الانتاج العالمي لهذه المادة الذي يبلغ ١,٦ مليون طن ، مع ملاحظة ان انتاج ابرازيل هو ٢٠٠ ألف طن ويكاد ينافس انتاج ساحل العاج ، ويستفيد من انخفاض انتاج نيجيريا وبغانا .

المواشي :

يبلغ الانتاج العالمي من الابقار ١٢٠٠ مليون رأس وقريبا من هذا عدد الاغنام بالنسبة للابقار تنتج منها الهند ١٨٥ مليون رأس ولكنها غير مستثمرة بصورة مقبولة ، يليها الاتحاد السوفييتي ١١٥ مليون فالولايات المتحدة ١١٠ مليون ، فالبرازيل ٩٣ مليون اما انتاج البلدان الافريقية من المواشي فيأتي في مرحلة ملاحقة جدا ، اذ تنتج اثيوبيا ٢٦ مليون رأس والسودان ١٨ مليون وتنزانيا ١٥ مليون ونيجيريا ١٢ مليون ، وكينيا ١١ مليون ، ولكن نلاحظ عندما نقارن نسبة الانتاج من المواشي لعدد السكان ان حصة الافريقي اقل مما هي عليه في بعض البلدان ، ففي الهند حصة ٣,٥ شخص حيوان واحد ، وفي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة حيوان واحد لكل شخصين ، وفي البرازيل حيوان لكل ١,٣ شخص وفي اثيوبيا حيوان لكل ١,٢ شخص ، وفي السودان حيوان لكل شخص ، وفي النيجر حيوان لكل ٢,٥ شخص ، وأسوأ الحال في نيجيريا اذ ان حصة كل ستة اشخاص حيوان واحد .

اما بالنسبة للأغنام فيأتي الاتحاد السوفييتي في المقدمة اذ ينتج ١٤٥ مليون رأس غنم وهذا اكبر قطيع في العالم ، ولكن بالكاد تبلغ حصة الفرد نصف حيوان تليها استراليا ١٣٥ مليون رأس غنم وحصة الفرد هي عشرة رؤس ، والصين ١٠٣ مليون وحصة كل تسعة اشخاص حيوان واحد ، الأرجنتين وحصة الفرد هي ١,٥ حيوان ، والبرازيل حيوان لكل سبعة اشخاص ، والولايات المتحدة حيوان لكل ٢٠ شخصا (تتمتع قليلا على لحوم الأغنام) في السودان حصة كل شخص هي

حيوان واحد وكذلك الأمر تقريبا بالنسبة للمغرب واثيوبيا ومالي في حين حصة
الشخص هي نصف حيوان في كل من الجزائر وتونس والنيجر .
صيد الأسماك :

يتم الصيد بوفرة في المياه الافريقية ، وخاصة على السواحل الغربية ، وكمية
الصيد في افريقيا هي ٢ مليون طن فقط ، باستثناء جنوب افريقيا ، مضافا الى هذا
الرقم نصف مليون طن من الأسماك البحرية يتم صيدها بالطرق البدائية والتقليدية
القديمة ، في حين ان كمية الانتاج العالمي من الأسماك والرخويات والقشريات هي
٧٠ مليون طن .

تأتي نيجيريا في طليعة البلدان الافريقية بالنسبة لصيد الأسماك نصف مليون
طن تليها السنغال ٣٥٠ الف طن ، والمغرب ٣٠٠ الف طن .
أما الدولة الأولى في العالم في هذا الانتاج فهي اليابان اذ تنتج ١٠ ملايين طن
سنويا ، يليها الاتحاد السوفييتي مباشرة ٩ مليون طن ، فالصين ٤ مليون طن ،
فالولايات المتحدة ٣,٥ مليون .

الانتاج الزراعي في افريقيا

خلال عام ١٩٨٠

بآلاف الاطنان

اسم الدولة القطن الحمضيات كاوتشوك ليف قهوة كاكاو فستق
طبيعي زراعي

العالم	١٤٠٠٠	٥٦٠٠٠	٣٧٦٠	٤٥٠	٤٧٠٠	١٥٨٠	١٨٠٠٠
(بما في ذلك افريقيا)	٩٠٠	٣٥٠٠	٢١٠	١٨٥	١٠٠٠	٩٠٠	٣٢٠٠
ساحل العاج					٢٠٠	٣٢٥	
مصر	٥٣٠	١٢٥٠					
اثيوبيا					٢٠٠		
ليبيريا			٧٥				٢٨٠

	١٠٠٠	المغرب
٦٢٠	٦٠	نيجيريا
٦٠٠		السنغال
	٩٠	تنزانيا

٢ - إنتاج المواد الأولية والمعادن :

الحديد :

يأتي الاتحاد السوفييتي في المرتبة الأولى والمتقدمة كثيراً عن بقية دول العالم المنتجة للحديد ، اذ ينتج ١٤٧ مليون طن ، تليه استراليا ٦٠ مليون ، والولايات المتحدة ٥٠ مليون ، وتعتبر ليبيريا اول بلد افريقي في انتاج هذا المعدن اذ تنتج ١٣ مليون طن وفي المرتبة العاشرة تأتي السويد ، فموريتانيا فالجزائر ، فزيمبابوي .

البوكسيت :

تأتي غينيا (كوناكري) في المرتبة الثانية ، في العالم من حيث انتاج البوكسيت اي بعد استراليا ٢٧ مليون طن ، وتنتج جامايكا ١٧ مليون طن وهذه البلدان الثلاثة غينيا واستراليا وجامايكا تنتج ٥٨٪ من الانتاج العالمي للبوكسيت كذلك يوجد بلدان افريقية منتجة للبوكسيت ولكن بكميات هزيلة كما في سيراليون .

النحاس :

ينتج الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وشيلي الكمية نفسها تقريبا من النحاس اي بمعدل ١,١ مليون طن لكل منها يلي ذلك كندا ، فزامبيا ٦٠٠ الف طن ، فزائير نصف مليون طن ، فالبيرو مع ملاحظة ان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وكندا هي دول كثيرة الاستهلاك للنحاس ، وان زائير وزامبيا وتشيلي هي الدول الأكثر تصديرا لهذا المعدن .

الكروم :

يشكل انتاج جمهورية جنوب افريقيا ثلث الانتاج العالمي من الكروم ، يلي

ذلك الاتحاد السوفيتي ربح الانتاج العالمي ، فنزكوا فالبنيا ، فنزكندة حيث تنتج كل من الثلاث الأخيرة ما بين ٧٥٠ الى ٧٥٠ ألف طن ، يلي ذلك بنفس المستوى تقريبا زيمبابوي فمدغشقر ٧٠ ألف طن .

القصدير :

يشكل انتاج اربعة دول ٥٨٪ من انتاج القصدير العالمي وهي : ماليزيا وتايلاند واندونيسيا وبوليفيا وتحتل زائير ونيجيريا على التوالي المرتبتين الثامنة والتاسعة بمعدل ١,٤٪ و ١,٢٪ من الانتاج العالمي .

المنغنيز :

يأتي الاتحاد السوفيتي في المرتبة الأولى اذ ينتج ٣ مليون طن ، تليه جنوب افريقيا ٢,٤ مليون طن ، وفيما عدا الغابون ٩٠٠ ألف طن فان كميات المنغنيز قليلة في غانا والمغرب وزائير في حين توقف انتاج ساحل العاج من هذا المعدن .

النيكل :

يحتل الاتحاد السوفيتي المرتبة الأولى تليه كندا فكاليدونيا الجديدة ، فاستراليا وانتاج جميع هذه الدول من النيكل يمثل ١٤٪ من الانتاج العالمي يمثل انتاج زيمبابوي وبوتسوانا ٤,٤٪ من الانتاج العالمي .

الرصاص :

يأتي الاتحاد السوفيتي في المرتبة الأولى فالولايات المتحدة واستراليا وكندا وانتاج هذه الدول جميعا يمثل ٥٢٪ من الانتاج العالمي ، اما المغرب فتنتج ٣٪ من الانتاج العالمي ، وتحتل ناميبيا المرتبة السابعة عشرة بين الدول المنتجة للقصدير بمعدل ١٧,١٪ ويمثل انتاج الجزائر وتونس مرتبة غير مهمة .

الزنك :

تأتي في المرتبة الأولى كندا ١٩٪ يليها الاتحاد السوفيتي ١٦٪ فاوستراليا ٨,٥٪ فالبيرو ٧,٧٪ وتأتي زائير في المرتبة السابعة عشرة بمعدل ١,١٪ وثمة دول المغرب التي تنتج هذه المادة بكميات قليلة .

الفوسفات :

تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى ٣, ٣٧٪ يليها الاتحاد السوفيتي ٢١٪
فالمغرب ٤, ١٦٪ الذي يعتبر المصدر الأول في العالم للفوسفات ، أما البلدان
الفوسفاتية الأفريقية الأخرى فهي : توغو ، والسنغال ، وتونس ، وتنتج جميعها
٥٪ من الانتاج العالمي .

الماس :

تحتل افريقيا المرتبة الأولى في انتاج الماس في العالم ، ومن حيث الكمية فان
زائير هي أكبر منتج ١٥ مليون قيراط ولكن مع ملاحظة أن مانتجها لا يحوي الا اربعة
إلى خمسة بالمائة من النوعية الممتازة مما يخفض من القيمة الاجمالية لانتاج الماس
الزائيري ، يلي ذلك الاتحاد السوفيتي اذ ينتج من عشرة الى احدى عشر مليون قيراط
(مع ٢٤٪ من الجمان) فجنوب افريقيا ٨ مليون قيراط ، فبوتسوانا ٣ مليون قيراط ،
فناميبيا ٢ مليون قيراط ولكن مع نسبة ٩٥٪ من الجمان مما يرفع من قيمة الانتاج ،
فانغولا ثمانمائة الف قيراط مع نسبة ٨٨٪ من الجمان ، وبالاجمال فان افريقيا باستثناء
جمهورية جنوب افريقيا ، تنتج أكثر من نصف الانتاج العالمي المستخلص سنويا .

٣ - الطاقة :

البترول :

يتزايد انتاج البترول في افريقيا عاما اثر عام ، وما يزال التثقيب عنه مستمرا
في العديد من البلدان الافريقية ، وفي المياه الاقليمية ، والى فترة قصيرة فقد كان
انتاج البترول مهما ومحدودا جدا في افريقيا ، فمصر تطورت انتاجها من البترول
ببطء واحتياطي المغرب ضعيف في الاصل ولم يتجاوز المائة الف طن ، وحتى عام
١٩٥٥ لم يكن في افريقيا الا منتجان للبترول هي الجزائر بمعدل ٥٧ الف طن في
حين ان عام ١٩٨١ سجل ١٢ دولة منتجة للبترول بمعدل اجمالي قدره ٢٣٨ مليون
طن .

تحتل نيجيريا المرتبة الأولى بين الدول الافريقية في انتاج البترول اذ يصل
انتاجها الى ٧٠ مليون طن مع احتياطي قدره ٢, ٣ مليار طن ، تليها ليبيا ٥٧ مليون

طن مع ١٣, ٢٣ مليار طن احتياطي مؤكد ، فالجزائر ٤٦ مليون طن انتاج عام ١٩٨٠ مع احتياطي ١, ١٢ مليار طن فمصر ٤٥ مليون طن حالياً .

الدول الافريقية التالية في الانتاج والتي يزداد انتاجها عاما اثر عام هي :

انغولا ٨, ٥ مليون طن ، غابون ٨ مليون طن ، الكونغو ٤ مليون ، تونس ٥ مليون ، ثم الدول الأكثر حداثة في الانتاج وهي : الكاميرون ، ساحل العاج ، غانا ، زائير ، ومن الممكن ان تزداد كمية انتاجها من البترول في المستقبل .

بالاضافة الى ذلك فقد تم الاعلان عن وجود البترول في السنغال وغينيا وغينيا-بيساو وفي المياه الاقليمية لكل من الدولتين الاخيرتين .

ان الانتاج العالمي للبترول هو ٢, ٨ مليار طن ويأتي الاتحاد السوفيتي ٦١٠ مليون طن ، والمملكة العربية السعودية ٤٩٠ مليون ، والولايات المتحدة الامريكية ٤٧٠ مليون في المرتبة الأولى اذ يشكل انتاجها ٥٠٪ من الانتاج العالمي ، ويمثل انتاج افريقيا ٨٪ من الاستهلاك العالمي بمعدل ٢٣٨ مليون طن .



يكتفي الاتحاد السوفيتي ذاتيا بما ينتجه ويصدر ما يفيض عنه ، بينما تستورد الولايات المتحدة ٣٠٠ مليون طن ، وتضطر العربية السعودية وافريقيا لتصدير القسم الأكبر من انتاجها بسبب التخلف .
اليورانيوم :

من المتعذر التعرف على الاحتياطي العالمي لهذه المادة أو على نسبة الاحتياطي لكل دولة لأن بلدان أوروبا الشرقية والصين لا تنشر احصائيات حول انتاج هذه المادة أو الاحتياطي منها ولكن يقدر ان يكون احتياطي أوروبا الشرقية من اليورانيوم سبعة ملايين طن والمتبقي من احتياطي العالم هو ثلاثة ملايين طن ، ونحن هنا نتكلم عن اوكسيد اليورانيوم الذي يقل سعره عن ٨٠ دولار للكيلو الواحد .

في افريقيا حاليا تقدر كمية اليورانيوم في ناميبيا بمائة وعشرين الف طن والنيجر بسبعين الف طن والغازون ٣٥ الف والجزائر ٢٨ الف وجمهورية افريقيا الوسطى ١٨ الف طن ، اما في جمهورية جنوب افريقيا فتقدر كمية الاحتياطي بثلاثمائة الف طن .

يبلغ الانتاج العالمي لليورانيوم ، باستثناء أوروبا الشرقية ، أربع واربعين الف طن ويقدر انتاج الاتحاد السوفيتي باثني عشر الف طن ، وفي افريقيا فان ثلاثة دول تعتبر حاليا منتجة لليورانيوم هي النيجر ٤٢٠٠ طن ، ناميبيا اربعة الاف ، الغازون الف طن ، وذلك بالاضافة الى جنوب افريقيا التي اعلنت ان انتاجها هو ٦٢٠٠ طن ، انتاج الولايات المتحدة سبع عشرة الف طن ، مع ملاحظة انه لا يوجد في افريقيا اي مركز نووي .

الغاز الطبيعي :

يبلغ الانتاج العالمي سنويا الف وستائة مليار متر مكعب ينتج منها الاتحاد السوفيتي ٤٢٥ مليار متر مكعب والولايات المتحدة ٥٦٩ مليار أي ان انتاجها يمثل حوالي ثلثي الانتاج العالمي من الغاز الطبيعي .
أما في افريقيا فتأتي الجزائر في المقدمة اذ بلغ انتاجها عام ١٩٨٠ احدى عشر مليار متر مكعب وربما انتجت ليبيا ١٦ مليار .

الانتاج المعدني في افريقيا
خلال عام ١٩٨٠
بالاف الاطنان

الاجلدي	البوكسيت	التحاس	الكروم	القصدير	المنغنيز	النيكل	الرصاص	الزنك	القصدير
٤٥٠٠٠	٩٠٠٠	٨٠٠٠	٤٢٠٠	٢٣٥	٩٠٠٠	٧٨٠	٣٦٠٠	٦٢٠٠	٠٠٠٠
٢٤٠٠٠	١٣٠٠٠	١١٠٠	٣٧٠	٥,٧	١٢٠٠	٣٠	١٨٠	١٠٠	٠٠
					٩٠٠	١٥			
	١٢٠٠٠								
							١١٥		
				٢,٥					
		٥٠٠							
		٦٠٠							
									١٣٠٠

الكهرباء :

استهلك العالم عام ٩٨١ ثمانمائة وخمسة الاف مليار كيلو واط. منها ٢٩٠٠ مليار استهلكتها الولايات المتحدة و ١٣٠٠ استهلكها الاتحاد السوفيتي .
واكبر مستهلك في افريقيا هي مصر ١٣ مليار كيلو واط. تليها الجزائر ١٠ مليار
مليار فنيجيريا ٥,٢ مليار ، فغانا ٤,٧ مليار ، فزيمبابوي ٥,٤ مليار والمغرب ٤,٥ مليار
مليار فزائير ٤ مليار ، فتونس ٢,٥ مليار واستهلاك بقية الدول الافريقية يقل عن
مليارين وربما عن مليار واحد فبين على سبيل المثال تستهلك ٥٦ مليون كيلو واط
فقط .

ان نسبة الاستهلاك من الطاقة على المستوى الفردي تبدو مذهشة فمثلا
استهلاك الفرد الامريكي هو ١٠٦٠٠ كيلو واط ، وعلى استهلاك لافريقية هو
الزيمبابوي ٦٠٠ والغانبي والتونسي ٤٠٠ والمصري ٢٩٠ والجزائري ٢٨٠ والفرنسي
٢٥٠ وساحل العاجي والكاميرون ٢٠٠ والزايري ١٨٠ والنيجيري ٨٠ ونقص
الاستهلاك هذا في افريقيا ليس ناجما عن نقص الطاقة وإنما عن نقص الامكانيات في
توليدها فمركز (Inga) في زائير على سبيل المثال يمكنه ان يولد ٣٠٠ مليار كيلو واط
ما يعادل استهلاك بريطانيا الاجمالي من الكهرباء .



النسبة المئوية لاجمالي انتاج احتياطي افريقيا من انتاج واحتياطي
العالم بالنسبة للمواد الاستراتيجية

المادة	النسبة المئوية من الاحتياطي العالمي	النسبة المئوية من الانتاج العالمي
الكروم	٩٧	٣٢,٩
الماس	٩٢	٧٦,٧
البلاتين	٧١	٤٩
الذهب	٦٤	٧٩,٠٢
المنغنيز	٥٠	٣٢,٠٢
الكوبالت	٤٢	٧٥,٠٥
البوكسيت	٣٣	٦
اليورانيوم	٢٨	٢٠,٩
الفانديوم	٢٠	٤١
النحاس	١٣	٢٠
القصدير	٧	٨,٠٤

المصدر : مكتب الولايات المتحدة للمناجم ١٩٧٦ - ١٩٧٨

النسبة المئوية لاحتياطي بلدان افريقية من الاحتياطي

اسم الدولة	البوكسيت	الماس	الكروم	منغنيز	الذهب	البلاتين	كوبالت	التحاس	فاناديوم	عنصر فلزي نادر
غينيا	٢٦									
بوتسوانا		٧,٥								
ج افريقيا الجنوبية		٧,٥	٧٣,٩	٤٥	٦٠	٧١,٣				١٨,٧
غابون				٥						
زائير		٧٤					٢٧,٧	٥,٦		
زامبيا							١٤,٢			
زيمبابوي			١٩,٧							

(المصدر : مكتب الولايات المتحدة للمناجم ١٩٧٦ - ١٩٧٨)

ثانياً .. الوضع الانتاجي العام

سوف نتناول في هذا العنوان مجموعة من النقاط هي على التوالي : الناتج الوطني الحقيقي ، استهلاك الثروات الوطنية ، فمشاكل قطاع الزراعة ، فعالة الصناعات التحويلية والاستغلال المنجمي والطاقة .

١ - الناتج الوطني (الخام)

نفس الناتج الوطني ونسب هيكلة :

ان المعدل السنوي لنمو الناتج الوطني الحقيقي خلال الفترات ١٩٥٠ - ١٩٦٠ و ١٩٧٠ - ١٩٧٤ بالقياس الى السوق في افريقيا النامية قد ارتفع بالتوالي الى ٥,٤٪ و ٧,٤٪ و ٢١,٥٪ وهذه النسب كانت اقل من تلك التي سجلت سواء في الاقتصاديات المخططة او في اقتصاديات السوق التي في طريق النمو ، وكانت نسب النمو لاقتصادات السوق المتقدمة ارفع من تلك الموجودة في افريقيا خلال الستينات ، واقل منها خلال السبعينات ، والمعدلات السنوية لنمو الدخل الحقيقي في افريقيا النامية كانت تبلغ ٣,٢٪ و ٥,٢٪ في ١٩٥٠ - ١٩٦٠ و ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، أي أنها معدلات اقل من النسب الموجودة في أي تجمع اقتصادي آخر او في أية منطقة أخرى في العالم ، وكانت المعدلات السنوية لنمو دخل الفرد الحقيقي سلبية في ١٩٦٠ - ١٩٧٠ لاحت عشرة بلدان وهي اقل من ٢٪ لدى احد عشر بلداً أخرى في حين تتراوح بين ٢٪ و ٤٪ في بقية افريقيا النامية باستثناء ليبيا واليابون . حيث كانت نسبة النمو ارفع وتختلف البلدان الافريقية جدا في مستوى اجمالي الناتج الوطني للفرد ، ففي عام ١٩٧٣ كان معدل اجمالي الناتج الداخلي للفرد اقل من ١٥٠ دولار امريكي . وفي ١٥ بلداً أخرى كان يتراوح بين ١٥٠ و ٣٠٠ دولار امريكي وبين ٣٠٠ و ٥٠٠ دولار امريكي في بقية افريقيا باستثناء ليبيا واليابون . حيث كان يبلغ على التوالي ٣٣٩٦ و ١٠٦٣ دولار امريكي . ويتأخر بوضوح ان الفارق الحقيقي الفاصل بين دخل الفرد في البلدان

المتقدمة من جهة ودخل الفرد في البلدان الافريقية من جهة اخرى اكبر مما يبين ان مستوى معدل دخل الفرد لافريقيا بكاملها، فاصل اجمالي الناتج الداخلي لفرع واحد من النشاط الاقتصادي في افريقيا النامية في مجموعها قد تطور خلال الفترة المعنية . ويجب بالخصوص الاشارة الى انخفاض حصة القطاع الزراعي والزيادة الملحوظة لحصة القطاع المنجمي . ويرجع سبب انخفاض حصة الزراعة الى ضعف نسبة مساهمة الانتاج الزراعي الكلي ، وان حصة الصناعات التحويلية في اجمالي الناتج الداخلي وبالخصوص الصناعات التي تحمل محل الواردات ، قد ازدادت بحوالي ٥٪ بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ وقد حدثت هذه الزيادة بفعل عدد صغير من بلدان افريقيا هي الجزائر ومصر وليبيا ونيجيريا وكينيا وزامبيا والزاير ، وعموما بقسي هيكل الاقتصادات الافريقية ثابتا : لقد ظلت اقتصاديات منفتحة نحو الخارج ومتخلة معرضة للخطر ترتبط بقطاعات متزعزعة .

٣ - استخدام الثروات الوطنية : إن طريقة استخدام اجمالي الناتج

الداخلي وتوزيعه بين الاستهلاك والادخار ثم الاستثمار وطبيعة نفقات الاستهلاك والاستثمار وبنيتها ، كل هذا كان له اثر عميق على مسار التنمية والنمو الاقتصادي ، وان دور تراكم رأس المال بشكل خاص في التنمية الاقتصادية لا يعني التقليل من أهمية دور العوامل المكملة الأخرى ، اذ يكون من قبيل التبسيط اعتبار عملية التنمية مجرد مسألة تراكم رأس المال ، بل هناك امور اخرى ضرورية للتنمية وللنمو الاقتصادي كاستراتيجية سليمة للتنمية وتوزيع الاستثمار واستخدامه في اقصى درجة واستعمال إداريين وفنيين وعمال مؤهلين واللجوء الى التكنولوجيا المتكيفة مع الظروف المحلية .

يجب على البلدان الافريقية العازمة على التغلب على التبعية الاقتصادية والتخلف وعلى تطوير قدرتها الانتاجية من اجل التنمية والنمو الاقتصادي ان تصل ، بالضرورة الى بلوغ نسبة اجمالية مرتفعة من الاستثمار والحفاظ عليه لمدة فترة طويلة . ولكي تصل افريقيا الى نسبة نمو لاجمالي الناتج الداخلي قادرة على ضمان :
١ - رفع مستوى معيشة السكان بشكل معقول وفعلي من ٢,١٪ الى ٥,٥٪ سنويا .
٢ - ونمو سنوي لنسبة اجمالية للاستثمار تصل الى زيادة حقيقية بنحو ١٪

لدخل الفرد ونسبة معدل نمو سنوي لاجمالي الناتج الداخلي تتراوح بين ٥ و ٦٪ (باعتبار ان نسبة النمو الديمغرافي تحاذي ٢, ٥٪ في افريقيا) اي النسبة السنوية الموصى بها من طرف «العقد الاول للتنمية الذي رسمته منظمة الأمم المتحدة» (١٩٦٠ - ١٩٧٠) وبالنسبة للعقد الثاني للتنمية فان نسبة نمو اجمالي الناتج الداخلي التي توصي بها الامم المتحدة لدى البلدان النامية تتراوح بين ٦ و ٧٪ سنوياً .

انه لضمان نسبة مثوية معقولة للنمو والتقدم الاقتصادي يجب ان يشمل الاستثمار نسبة تتراوح بين ١٧, ٥٪ و ٢١٪ من اجمالي الناتج الداخلي في الفترة الواقعة بين ١٩٦٠ و ٩٧٠ و ٢١٪ و ٢٤٪ في الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠ وخلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ كان معدل النسبة المثوية للاستثمار لدى معظم البلدان الافريقية اقل من المستوى الأدنى الذي يجب الوصول اليه لكي يمكن اعتبار اي بلد في طريق التقدم والنمو الاقتصادي الحقيقي . ويرجع السبب في ذلك الى انتقال ثروات افريقية نحو البلدان المستعمرة سابقا والى النسبة المرتفعة المخصصة للاستهلاك الداخلي ، وان انتقال الفائض الاقتصادي الافريقي ينتج عن التبادل غير المتكافئ للمنتجات الاساسية في التجارة الدولية وعن علاقات التبادل التي تضر عددا كبيرا من البلدان الافريقية ونقل الارباح من طرف الشركات متعددة الجنسيات والأجنبية العاملة في افريقيا وفي مناطق اخرى من العالم التي تستورد المنتجات الاساسية بأسعار رخيصة وتصديرها بأسعار باهظة . فالاستهلاك الوطني يتضمن الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص . والايادات العامة للبلدان الافريقية تشمل قسما هاما من اجمالي الناتج الداخلي . ولا يمكن ان تقوم أية تنمية اقتصادية حقيقية الا اذا خصص جزء هام من الايرادات العامة للاستثمار . ان دراسة لتوزيع الايرادات العامة للبلدان الافريقية واستخدامها تبين لنا بوضوح ان الحكومات الافريقية كانت تلجأ اساسا الى الانفاق في الاستهلاك بشكل مستمر دون أن تولي اهتماماً كبيراً لادخار قسم من ايراداتها الداخلية بهدف الاستثمار . فنفقات الدولة في الاستهلاك في مجال الدفاع والأمن والادارة العامة والخدمات الاجمالية والاقتصادية ابتلعت تقريبا ايرادات الدولة الواردة من المصادر الداخلية ، فبالنسبة لمجموع البلدان الافريقية النامية البالغ عددها ٤١ بلدا فان نسبة اجمالي الناتج الداخلي المخصصة لنفقات الدولة في الاستهلاك قد ازدادت من ١٣, ٥٪ في ١٩٦٠ الى ١٦٪

في ١٩٧٠ و ٩٠,١٦٪ في ١٩٧٢ .

ان نزعة فئات ذوي الدخول المتوسطة والعالية للاستهلاك مرتفعة بصفة خاصة في معظم البلدان الافريقية النامية وهي الفئات التي كان من المنتظر ان تدخر اكثر ، فالفئة العليا تستولي على اكثر من ٤٠٪ من اجمالي الناتج الداخلي ، غير ان حصتهم في اجمالي الناتج الداخلي تنفق اساسا لضياع مستوى معيشي لم يشبه بمستوى ذوو الدخول العالية في اقتصاديات السوق المتقدمة . ومن جهة ثانية فان مصروفات الترف التي هي من مميزات المجتمعات شبه الاقطاعية والتقليدية تعتبر هي الأخرى من الأسباب المؤدية الى هذه النزعة الشديدة لدى هذه الطبقة من السكان نحو الاستهلاك . وقد ادت اهمية نفقات الاستهلاك العام وزيادتها وعائدات الفئات ذات الدخول المتوسطة والعالية في الاستهلاك في معظم البلدان الافريقية الى حالة تبتلع فيها نفقات الاستهلاك حوالي ٩٠٪ من اجمالي الناتج الداخلي بحيث لا يبقى الا ١٠٪ تقريبا من الادخار والاستثمار .

ان توزيع ثروات الاستثمار النادرة وطريقة استعمالها في العهد الاستعماري وفترة الاستقلال التي تلتها لم تشجع التنمية المنسجمة للاقتصاديات الافريقية كما انها لم تقم بتشجيع تحويلها او نموها . ان المعلومات المتوفرة حول اجمالي رأس المال تبين ان الحصة المخصصة للاستثمارات المندرجة في اطار وضع الهياكل في الفترة الواقعة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ في ١١ بلدا من جملة ١٧ بلداً ، كانت تمثل بين ٥٠ و ٨٠٪ من اجمالي رأس مالها وبين ٣٣ و ٤٦٪ في البلدان الأخرى . كان الاستثمار الداخل في اطار الهياكل يتمثل بشكل خاص في البنايات السكنية وغير السكنية مثل الأبنية الادارية والمدارس والمستشفيات والمراكز التجارية والنقل والمواصلات .

ان سياسة حشد ثروات الاستثمار في الهياكل والخدمات تعني حرمان قطاعات الانتاج التجاري من الثروات النادرة وخلال الفترة ١٩٦٠ و ١٩٧٠ لم يعط اي بلد افريقي الاولوية للزراعة في الاستثمارات . وباستثناء عدد قليل من البلدان فان الاستثمارات في الزراعة كانت تمثل اقل من ٨٪ من مجموع الاستثمارات ، وكانت الاستثمارات في الصناعات التحويلية (خاصة منها الصناعات التي تحمل محل الواردات) اكثر نسبيا من الاستثمارات في الزراعة في حين كانت الاستثمارات الداخلة في الاستغلال المنجمي اكبر لدى البلدان التي تمتلك ثروات معدنية .

٤ - مشاكل قطاع الزراعة :

خلال العقدين الاخيرين لم يتم تحقيق اي تقدم اساسي سواء من حيث الكم أو الكيف في مجال التنمية الزراعية . بالعكس من ذلك ، سجل الانتاج الزراعي جهودا في عدد كبير من البلدان الافريقية بل وقد تدهور في بعضها ، فالقطاع الزراعي يظل اهم قطاع في غالبية البلدان الافريقية ، وكانت حصته من اجمالي الناتج الداخلي في ١٩٧٠ تمثل تقريبا ٣٣٪ ويشغل حوالي ٧٤٪ من السكان القادرين على العمل كما أنه ساهم بحوالي ثلث القيمة الكلية من صادرات مجموع افريقيا ، وكان متوسط النسبة السنوية لنمو الانتاج الغذائي الكلي خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ و ١٩٧٠ - ١٩٧٥ على التوالي ٤٪ و ٩,١٪ وخلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٧٤ تغير مردود الزراعات الرئيسية القمح والذرة والذرة البيضاء بنوعيهما والأرز بشكل واسع . وباستثناء القطن فان زيادة المردود كانت في افريقيا اقل منها في بقية العالم .

فنسب مردود افريقيا بالقياس الى معدل المردود العالمي قد انخفض من ٧٤٪ الى ٤٥٪ للقمح ومن ٦٠٪ الى ٥٥٪ للأرز ومن ١٠٥٪ الى ٩٥٪ للذرة البيضاء بنوعيهما ، ومن ٨٢٪ الى ٧١٪ للفستق . وفي الفترة الواقعة بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢ وتلك الواقعة بين ١٩٧٢ و ١٩٧٤ فان المساحة الكلية للزراعات الغذائية الرئيسية (القمح والذرة البيضاء بنوعيهما والأرز) قد اتسعت بمقدار ١٥٪ فقط في افريقيا في حين كانت النسب المئوية خلال الفترتين تتمثل في ٢٥ و ٦٤ في المائة من مجموع العالم لكل من الشرق الأقصى وامريكا اللاتينية على التوالي . كما انه وجه الاهتمام بتوسيع الزراعات المخصصة للتصدير ، فاتسعت المساحة المزروعة من القطن بمقدار ٧٠٪ في افريقيا و ٩٪ في العالم و ٢٩٪ في أمريكا اللاتينية و ٣٧٪ في الشرق الأقصى ، واتسعت المساحة المزروعة من الفستق بمقدار ٦٥٪ في افريقيا و ٦٣٪ في العالم و ٥٥٪ في الشرق الأقصى ، وفيما يتعلق باستعمال عوامل الانتاج الحديثة ، فان افريقيا تمتلك ٢٪ من الجرارات في العالم وتستهلك ٣٪ من السماد العالمي في حين يمثل سكانها ١٦٪ من سكان العالم .

في ١٩٦٠ كانت الكمية اليومية من الطاقة الحرارية (كالوري) تساوي ٢١١٠٪ في افريقيا الواقعة جنوبي الصحراء (وتبلغ الحاجات منها في هذا الجزء ٢٢٤٠) و ٢٠٨١٪ في افريقيا الشمالية (الحاجة فيها تبلغ ٢٣٦٠) وفي ١٩٧٠ ظل ١٢ بلدا وحدها هي التي تسد الحاجيات من هذه المادة والوضع أسوأ بالنسبة للكميات الضرورية من البروتين ورغم ذلك تبقى امكانيات الزراعة الافريقية ضخمة . وتقدر المساحات المستخدمة فعليا بـ ٧٠ مليونا من الهكتارات بالنسبة للزراعات الغذائية الرئيسية ، ومن الممكن استخدام ٧٠٠ مليون هكتار من الاراضي مباشرة لو شنت حملة جادة لآبادة الحشرة المعروفة تسي تسي (Mouche Tse) وكذلك فإن إمكانيات الثروة المائية هامة حتى في بلدان الساحل الافريقي ، كما تتوفر الأيدي العاملة وتستخدم بالفعل ٤٥٪ من الأيدي العاملة استخداما جزئيا فالاستثمار في القطاع الزراعي ضعيف جدا ، ويرتكز بصفة رئيسية على الزراعات المخصصة للتصدير وان الحصة العملية للنفقات العامة الكلية تدل على ان الزراعة مهمة ، وفي اثيوبيا خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٢ خصصت نسبة ٤,٥١٪ من النفقات للخدمات العامة وللدفاع بينما لم تخصص للزراعة الا ٢,٦٪ فقط وفي زائير تخصص ٤,٣٧٪ للخدمات العامة وللدفاع و ٢,١٪ للزراعة ويتشابه الأمر في معظم البلدان الافريقية .

ان نصيب الزراعة في الإيرادات العامة اكبر من نفقات الحكومات في هذا القطاع . وبالتالي فان معدل الانتاج الزراعي للفرد في انخفاض مستمر خاصة معدل الانتاج الغذائي للفرد . وترجع الاسباب الى سيطرة النظام الرأسمالي العالمي على الاقتصاد الافريقي وتوجيه هذا الاقتصاد نحو الخارج ، اذ احتفظ بالهياكل الموروثة عن العهد الاستعماري ، وارتكز الاهتمام على الزراعات المخصصة للتصدير في حين اهملت الزراعات الغذائية ، ففي معظم البلدان لم تتغير وسائل الانتاج اللهم الا في المجال الضيق المخصص للزراعة المصدرة ، وقد حدثت اصلاحات زراعية في عدد من هذه البلدان وبشكل محدود جدا ، وتؤكد ازمة الغذاء والتغذية الأخيرة في افريقيا انه لا يمكن إيجاد اي حل لارضاء حاجيات السكان اذا ظل نمط التنمية الاستعمارية وتوجيه الزراعة نحو الاسواق الخارجية قائماً .

٢. الصناعات التحويلية والاستغلال المنجمي والطاقة

خلال الفترات ١٩٤٨ - ١٩٦٠ و ١٩٦٠ - ١٩٦٢ و ١٩٦٢ - ١٩٧٣ ارتفع معدل النسبة السنوية لنمو الانتاج الصناعي في البلدان المستقلة النامية في افريقيا في مجملتها إلى ٣,٧٪ و ٦,١٠٪ و ٦,٤٪ على التوالي ، وهذه النسب ارفع بصفة عامة من مثيلاتها في اقتصاديات السوق في البلدان النامية أو المتقدمة وأقل من مثيلاتها في الاقتصاديات المخططة وتفسر نسب النمو المرتفعة بشكل عام بواسطة النمو بناء على مستوى أولي منخفض ، وهكذا بقيت هذه النسب ضعيفة وذات تأثير ضئيل على النمو والتقدم الاقتصادي للبلدان الافريقية . وهذا ما يدل عليه كون الانتاج الصناعي للفرد في افريقيا النامية قد ازداد من ١١ دولار إلى ١٦ دولار امريكي بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ أي بزيادة قدرها ٥ دولار امريكي فقط بينما كانت الزيادة قد بلغت ٢٢٠ دولار في اقتصادات السوق المتقدمة وبمقدار ٤٣٠ دولار في الاقتصادات المخططة خلال نفس الفترة . ومنذ ٢٠ سنة ، فإن حصة الانتاج الصناعي في اجمالي الناتج الداخلي في افريقيا النامية قد ازدادت من ٣,٧٪ في ١٩٥٠ إلى ٥,١١٪ في ١٩٧٠ .

ان حصة الصناعة التحويلية في هذه الفترة بالنسبة لاقتصاديات السوق المتقدمة كانت ٣١٪ عام ١٩٧٠ وقد ظلت بنية الصناعة التحويلية في افريقيا النامية متخلفة بشكل عام خلال الفترة اياها ، وتمثل الصناعات الخفيفة (المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس والخشب والأثاث وغيرها) ٧٠٪ من الصناعة التحويلية الكلية . وتمثل الصناعة الثقيلة (خصوصاً المنتجات الكيميائية والبتروكيمياويات والمواد البلاستيكية ومعامل تركيب المواد) ٣٠٪ الباقية ، وهي ايضا تتجمع في عدد قليل من البلدان . فصناعات الصلب الاساسية وصناعة وسائل الانتاج توجد في شكل تمهيدي لا توجد اطلاقاً في معظم البلدان الافريقية . وقد ازداد بشكل ملحوظ الانتاج المعدني خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٧٣ بنسبة سنوية بلغت ٢,٦٪ و ١٦٪ خلال الفترات ١٩٤٨ - ١٩٦٠ و ١٩٦٠ - ١٩٧٠ على التوالي .

وازدادت حصة الصناعات المستخرجة في اجمالي الناتج الداخلي بالنسبة لافريقيا النامية من ٣٪ الى ٤,١٢٪ بين ١٩٥٠ و ١٩٧٢ ، وقد تجمع الانتاج المعدني في عدد قليل من البلدان مثل ليبيا والجزائر ونيجيريا وزامبيا والزاير ، هذه البلدان التي تضم تقريبا ٧٢٪ من الانتاج المعدني الكلي لافريقيا ، ومن جهة اخرى فان الزيادة الملحوظة للانتاج المعدني ليس لها اي تأثير يذكر على تحول وتنمية الاقتصاديات الافريقية نظرا لضعف علاقاتها مع بقية الاقتصاديات واستعمالها لرأس مال معقد بشكل قوي ، ومن جانب اخر فان وسائل الاستغلال المنجمي ومصافي النفط والنقل والتوزيع والتسويق ما زالت في بلدان افريقية عديدة تحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات .

ويتحتم وجود استراتيجية جديدة لاستغلال الثروات المعدنية لافريقيا ، وتعتبر مراقبة البلدان الافريقية لثرواتها الطبيعية شرطا لتحقيق هذه الاستراتيجية الجديدة ومن جهة ثانية فالحفاظ على الثروات المعدنية بشكل منظم والاستغلال المعقول وتحويل المعادن الخام التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالقطاعات الزراعية والصناعية الأخرى ، كل ذلك يشكل عناصر هامة لاستراتيجية تنمية متكاملة وتحولا للاقتصاديات الافريقية .

ما من شك بان افريقيا تمتلك ثروات هامة من الطاقة يمكن ان تستخدم كسند لتقدمها خلال فترة اخرى طويلة ، ولديها ايضا محروقات قوية كهربائية واشكال غير مصطلح عليها من الطاقة والمعادن القابلة للانقسام والطاقة الشمسية والحرارة الجوفية والطاقة الهوائية . . . وغيرها ويبدو على ضوء المعطيات المتوفرة ان مصادر الطاقة الاولية للمقارة هامة جدا ولكنها موزعة توزيعا غير متساو وغير مستثمرة ورغم ان جداول مصادر الطاقة لم يكتمل حتى الان ، غير ان أدنى التقديرات تبين ان افريقيا تحتضن قسما هاما نسبيا من مصادر الطاقة العالمية الموجودة في السوق العالمية وقسما غدير ضئيل من انواع الطاقة غير التقليدية ، الى جانب المحروقات القوية والمحروقات النفطية والغازية والمعادن القابلة للانقسام والكهربائية فان افريقيا تمتلك مستودعات هامة من الطبقات القارية والرمل والكلس والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية للبحر والمحروقات الخشبية وان تحليلا مختصرا يبين ان افريقيا أنتجت ٣٤ مليون طن من الفحم الحجري في ١٩٧٣ و ٦٥ مليون في ١٩٦٠ و ٤٩٧ مليون في

١٩٧٠ و ٥١٦ مليون في ١٩٧٣ وتمثل هذه الأرقام بالقياس الى الانتاج العالمي في نفس الفترات ٢٨,١٪ و ٤٥,١٪ و ٧٢,٦٪ و ٨,٦٪ من مجمل الانتاج العالمي للطاقة الأولية ، وكانت نسبة النمو مرتفعة نسبيا حتى عام ١٩٧٠ غير ان انخفاض هذه النسبة في ١٩٧٣ يرجع الى انخفاض الانتاج الخام في ليبيا والى الارتفاع النسبي لانتاج الفحم في افريقيا الجنوبية .

ومن جهة اخرى ، كان الاستهلاك من الطاقة الأولية في افريقيا في ١٩٧٣ يمثل ١٤٠ مليون طن من الفحم اي ٢٧٪ من الانتاج الكلي لافريقيا و ٦,٥٪ من الانتاج العالمي الكلي وكان استهلاك الفرد يمثل فقط ١٩٪ في المتوسط ، وكان الفحم يمثل ٤٨٪ من اجمالي الكمية المستهلكة من الطاقة في افريقيا في ١٩٧٣ والخام ٤٠٪ والغاز الطبيعي ١٠٪ والكهربائية ٢٪ وتبين هذه الأرقام ان افريقيا في مجموعها تصدر ٦٠٪ من الطاقة التي تنتجها غير انه رغم ثروتها النسبية فانها تستورد ١٣٪ مما تحتاج اليه .



ثالثاً - التجارة الخارجية

ن المميزات الاساسية للتجارة الخارجية في افريقيا خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٥ هي نفسها تلك التي كانت موجودة في عهد الادارة الاستعمارية المباشرة ولن يحدث أي تغير جوهري أو هام ما دامت الاقتصاديات الافريقية محتفظة بطابعها الاساسي أي الطابع الاستعماري والانفتاح والتبعية والتعرض للخطر . ان معدل النسبة المثوية لنمو الصادرات خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٥ بالنسبة لمجموع العالم وخصوصاً صادرات اقتصاديات السوق المتقدمة كان الى حد كبير ارفع من معدل افريقيا واقتصاديات السوق النامية باستثناء الفترة القصيرة الممتدة بين ١٩٧٢ - ١٩٧٤ وظلت هياكل الصادرات الافريقية ثابتة في جوهرها . وكانت المنتجات الاساسية والمحروقات تمثل ٩٣٪ من الصادرات الاجمالية لسنة ١٩٧٣ وكانت المواد الاولية المصنعة تمثل ٧٪ .

عرف هيكल الصادرات الاولية تحولات هامة اذا ازداد قسم الصادرات الاجمالية للمحروقات من ٨٪ الى ٤٤٪ في حين انخفض قسم الصادرات الاولية لغير المحروقات من ٩٠٪ الى ٤٩٪ بين ١٩٥٥ و ١٩٧٠ . ان هيكل الصادرات الافريقية في مجملها يبين تبعيتها المتزايدة للمنتجات المصنعة المستوردة التي جاوزت حصتها في الصادرات الاجمالية ٦١٪ لتصل الى ٦٩٪ بين ١٩٥٥ و ١٩٧٣ . وقد ادت نسبة الزيادة البطيئة للصادرات الافريقية بالقياس الى صادرات مجموعات اقتصادية عالمية اخرى ، ادت بطبيعة الحال الى انخفاض هذه النسبة في التجارة العالمية من ٣,٥٪ الى ٦,٣٪ بين ١٩٤٨ و ١٩٧٣ وفي الفترة الواقعة بين ١٩٥٥ و ١٩٧٥ كانت علاقات التبادل بالنسبة للبلدان الافريقية (باستثناء البلدان المنتجة للنفط) أسوأ حالاً في مجموعها من بلدان اقتصاديات السوق المتقدمة .

وقد ازدادت قيمة صادرات غالبية البلدان الافريقية بمعدل نسبة سنوية من ٥,٣٪ قيمة حقيقية في حين ان معدل النسبة السنوية لاقتصاديات السوق المتقدمة تزداد بمقدار ٥,٨٪ خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٥ و ١٩٧٠ و ١٩٣٨ و ١٩٤٨

و ١٩٥٣ و بين ١٩٥٧ و ١٩٦٧ سجلت افريقيا عجزاً هاماً ومستمرأ في ميزانها وبين ١٩٦٦ و ١٩٧٤ ازداد هذا العجز باستمرار.

ومن الالهمية ان نشير هنا الى ان الصادرات الافريقية مثلت نسبة مئوية هزيلة من جملة التجارة خلال العقد الاخير خلال نفس الفترة في حين ظلت الواردات بين البلدان الافريقية تمثل جزء متواضعأ ومتراجعأ باستمرار بالقياس الى مجموع الواردات الافريقية وفي ١٩٧٤ كان الفائض الذي سجله الميزان التجاري بالنسبة لكل افريقيا حوالي ٥,١ مليار من الدولارات الامريكية ، لكن باستثناء البلدان النفطية فإن هذا الفائض يتحول الى عجز يبلغ ٥٦٦,٥ مليار من الدولارات الامريكية والعجز في كل الحالات اكبر من الحصة الاجمالية للمصادر التمويلية . فبالنسبة لافريقيا ما عدا البلدان المنتجة للنفط كان العجز يمثل ٢٤٦,١ مليار دولار امريكي في ١٩٦٧ و ٩٣٨,٢ مليار في ١٩٧٤ في حين ازداد النسيان الصافي والتمويلات العامة من ٢٠٠,١ مليار دولار امريكي الى ٦١٩,٢ مليار في نفس الفترة ومن ١٩٦٤ الى ١٩٦٧ سجل الميزان الاجمالي لافريقيا في مجموعها عجزاً بينما سجل فائضاً من ١٩٦٨ الى ١٩٧١ وقد وصل هذا الفائض الى مليار واحد من الدولارات الامريكية في ١٩٧١ .

كان الميزان الاجمالي لافريقيا باستثناء البلدان المصدرة للنفط في عجز خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٧ و ١٩٧٥ .

إن نزعة ميزان المدفوعات للبلدان الافريقية نحو التدهور أدت بالبلدان الافريقية الى زيادة صادراتها لسد العجز الذي سجلته وارداتها .

وبصورة مختصرة يمكن القول ان حصة افريقيا في التجارة الخارجية تعبر عن ضعف انتاجها ففي عام ١٩٨٠ تشكل صادرات افريقيا ٤٪ من قيمة الصادرات العالمية ، اما وارداتها فتشكل ٣,٥٪ من قيمة الواردات العالمية ، نعود هنا فنذكر ان سكان افريقيا يشغلون ١٠,٥٪ من سكان العالم خلال العام نفسه ، كما ان مساحتها تشغل ٢,٥٪ من مساحة العالم .

يبقى ان نضيف ايضاً ان خمسة بلدان في افريقيا الشمالية حققت نسبة ١,٨٪ من إجمالي الصادرات الافريقية و ١,٥٪ من إجمالي الواردات الافريقية (باستثناء صادرات و واردات جمهورية افريقيا الجنوبية) ، والباقي ٢,٢٪ من قيمة الصادرات

و ٢٪ من قيمة الواردات حققته بقية البلدان الافريقية مجتمعة .
فإذا ما قارنا هذه النسب مع غيرها لتبين ان الصادرات الافريقية تشكل ١٦٪
فقط من مجموع صادرات البلدان السائرة في طريق النمو ، و ١٨٪ فقط من مجموع
واردات البلدان اياها .
إن بلدان إفريقيا فقط يأتيان في مرتبتين مقبولتين نسبياً بالنسبة لبقية بلدان
العالم من حيث الدخل الفردي للمواطن ، وهما ليبيا إذ تحتل المرتبة الحادية
والعشرين والغابون وتحتل المرتبة السادسة والاربعين .



رابعاً - التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية

فـي المجتمعات الافريقية

مقدمة :

استخدمت الماركسية في تعبئة سكان الدول الافريقية ضد الاستعمار^(١) وامتد تأثير الفكر الماركسي الى المؤتمرات الافريقية التي تدعو الى وحدة الافارقة ، ومناهضة الاستعمار ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، فمؤتمر مانشستر الذي انعقد عام ١٩٤٥ ، استنكر احتكار رأس المال وسيطرة الثروة الصناعية التي تقوم على الربح الخاص فقط ، ورحب بالديموقراطية الاقتصادية بصفتها الديمقراطية الصحيحة الوحيدة^(٢) ، كما دعا المؤتمر العمال والفلاحين في المستعمرات ان ينظموا صفوفهم تنظيمياً فعالاً بحيث يكونون في مقدمة المعركة ضد الاستعمار متسلحين في ذلك بالاضراب والمقاطعة^(٣) ، ثم اختتم المؤتمر المذكور بيانه بالنداء : « يا شعوب العالم المستعمرة والمحكومة اتحدى » واذا كنا قد اشرنا الى تأثير مؤتمر مانشستر بالفكر الماركسي ، فإن هذا التأثير قد استمر بشكل او بآخر في المؤتمرات الافريقية الشعبية اللاحقة .

يعترف المفكرون الافارقة من جميع الاتجاهات الفلسفية باهمية المؤلفات الماركسية ، فالرئيس السابق ليوبولد سيدار سنغور يقول التالي : « نحن اناس عام ١٩٤٧ ، اناس ما بعد الحربين الذين نجونا اخيراً من سخط السفاكين الديكتاتوريين ، والمهددين من قبل ديكتاتوريات اخرى ، ما أعظم الفائدة التي نجنيناها من هذه المؤلفات الشبابية لانها تحتوي المبادئ الخلقية لماركس ، الذي يقترح علينا ، كمقاصد لنشاطنا العملي ، للتحرير الكامل للانسان ، ثم يعدد سنغور هذه المؤلفات ، ويقول في موضع آخر ان رسالة ماركس ما تزال حاضرة بعد قرن كامل . »^(٤) .

يبدو التأثير بالفكر الماركسي أيضاً في الادبيات الافريقية الاولى كما في مجلة «الوجود الافريقي» و «الدفاع الشرعي» التي حللت مجتمع جزائر الهند الغربية ، حيث اكتشفت في منطقة البحر الكاريبي سلالة العبيد الافريقيين الزنوج الذين شكلوا خلال ثلاثة قرون الطبقة البروليتارية للمجتمع ، كما ايقظت الوعي الطبقي لدى العمال الزنوج خارج افريقيا واستخدمت بياناتهم القاموس الايديولوجي الماركسي .

وشمل التأثير بالماركسية ايضاً حتى بعض الدعوات الفكرية التي يهاجمها الماركسيون الافارقة ، فالسيرالية والماركسية ، كما يرى الكاتب كولين ليجرم هما : «الصفقتان المميزتان للصورة الاولى التي بدت عليها الزنوجة ، كانت الماركسية هي فلسفتها العامة ، والسريالية مذهبها الشعري التخيلي ، وقد اخذت هذه المميزات تلوي وتضعف فيما بعد ، ونقص عدد الماركسيين حتى اصبحوا اقلية في مجلة «الوجود الافريقي» ووصلت السريالية الى ان اصبحت اكثر فأكثر كنظرية غير ذات موضوع للسرياليين الفرنسيين ، لكي يستعيدوا قوى ملكتهم الاختراعية الثورية الذاتية» .

وهكذا فإن تأثير الفكر الماركسي في افريقيا قد مر في مرحلتين ، اولاهما وهي تلك التي اشرنا اليها بإيجاز ، حيث شكل الفكر الماركسي دور المحرض على الاستقلال والتحرر الوطني ، في حين لم يتقبل جيل القادة الافارقة الاوائل الايديولوجية الماركسية ككل ، سيما موضوع صراع الطبقات مما هو مدار بحثنا . المرحلة الثانية وهي تلك التي بدأت بعد الستينات على اثر استقلال عدد كبير من الدول الافريقية بالتتابع ، تلا ذلك تبني الاشتراكية العلمية كأساس للنظام السياسي والدستوري في بعض هذه البلدان سيما تلك التي تمكنت فيها المنظمة السياسية التي قادت الاستقلال من الوصول الى الحكم مباشرة . على ان هذا التقسيم ليس حدياً لأن الاشتراكية العلمية لم تحل في هذا البلد او ذاك وانما حلت نتيجة تهيئة الشروط الذاتية والموضوعية وتفاعل عوامل داخلية ، وخارجية ادت الى الاخذ بالايديولوجية الماركسية .

ان بحثنا هذا يتناول انعكاس موضوع صراع الطبقات على الفكر الماركسي ، وهنا يمكننا ان نميز عدة مواقف متناقضة .



ينطلق احد هذه المواقف من ان المجتمع الافريقي هو مجتمع غير طبقي من الازل وان الامر ما يزال مستمراً كذلك .

بينما ينطلق موقف آخر من انه اذا كانت المجتمعات الافريقية قد خلت بالفعل من التناقضات الاجتماعية ، اي من الطبقات ، قبل الاستعمار ، فإن الوضع حالياً قد اختلف عما كان عليه سابقاً بعد استعمار افريقيا ، اما الموقف الثالث فيرى ان الشكل الاساسي الذي ينتج به المجتمع الافريقي حوائجة المادية يأتي عبر ميكانيكية رأس المال الذي تقع مراكز مبادراته خارج افريقيا ، وكنتيجة لهذا الاسلوب فإن الافارقة ينتجون من خلال مجموعات اجتماعية تتعارض مصالح بعضها مع البعض الآخر ، اي من خلال طبقات اجتماعية متناقضة ، وينسحب هذا القول على الماضي ، وان كانت التناقضات قبل النظام الرأسمالي تأخذ صيغاً واشكالاً يصعب التمييز فيما بينها بعض الاحايين .

وتسهيلاً للدراسة فإنه يمكننا ان نضم الموقف الثاني والثالث في تصنيف واحد بحيث نتناول فيما يلي الاتجاه القائل بوجود مجتمعات افريقية دون طبقات ، ثم الاتجاه القائل بالتشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية .

مجتمع افريقي بدون طبقات :

١ - ينفي بعض القادة الافارقة الاوائل موضوع الصراع الطبقي في افريقيا ، منطلقين في ذلك من ان الافارقة خلال التاريخ كانوا ينتظمون دوماً في جماعات مشتركة موحدة تماماً ، وتمتع بتوازن يمكن ان يعتبر شاملاً ، بمعنى ان الافارقة اليوم ، كما بالامس ، هم اخوة ، ويجب ان يتقاسم بعضهم مع البعض الآخر عواطف الحنو والمحبة ، ويعيشوا في اخاء وسلام اجتماعيين .

٢ - اخذ بهذا الرأي الرئيس الغاني كوامي نيكروما في كتبه الاولى ، اذا اكد انه لا وجود للصراع الطبقي في المجتمع الافريقي قديمة ومعاصرة ، لانه مجتمع قائم على المساواة ، مجتمع من نوع جماعي حيث الأرض ووسائل الانتاج لا تعود للأشخاص وإنما للجماعة ، واسمى نيكروما هذه الايديولوجية بـ «الجماعية» . .

استخلص نيكروما من هذه الفرضية انه في افريقيا يمكن الانتقال الى

الاشتراكية بدون ثورة وذلك كامتداد طبيعي للايديولوجية الافريقية التقليدية .
يقول نيكروما :

« ان الثورة هي اذن ضرورة لتحقيق الاشتراكية حيث البنية التنظيمية القديمة السياسية - الاجتماعية مستندة على المبادئ المتعارضة مع الاشتراكية ، كما في حالة الرأسمالية . ولكن عندما نتحدث عن «الجماعة» ، فإن الانتقال الى الاشتراكية يتم عن طريق الاصلاح لان المبادئ ، اي مبادئ الاشتراكية والجماعية هي نفسها . ان الاشتراكية في المجتمعات الجماعية ليست عقيدة ثورية ، لانها استمرار لمبدأ «الجماعية» وتأكيد للغة التعامل المعاصرة لمبادئ «الجماعية»^(٦) .

يضيف نيكروما في موقع آخر ان المجتمع الافريقي ما قبل الاستعمار لم يشهد استغلال الانسان للانسان وصراع الطبقات ، ولهذا فقد دعا الى ما اسماه بعضهم «ايدولوجية الاستمرار» الاستمرار بين الثقافة الافريقية التقليدية وبين الثقافة الافريقية المعاصرة والمستقبلية الاستمرار بين التنظيم الجماعي والتعاوني الافريقي قبل الاستعمار وبين التنظيم الاشتراكي للاقتصاد الافريقي الجديد الذي يتطلع اليه الثوريون الافارقة .

يشارك الرئيس نيكروما آراءه خلال هذه المرحلة بعض القادة الافارقة بما اسمي بـ «الاشتراكية الافريقية» ففي خطابه الذي القاه بمناسبة العيد العاشر لحزب المؤتمر الشعبي قال :

«ان اهداف حزب المؤتمر الشعبي تتضمن بناء دولة الرفاهية على مبادئ اشتراكية افريقية معدلة بحسب الظروف الغانية ، يكون لجميع المواطنين فيها فرص متكافئة ، دون النظر الى القبيلة او اللون او العقيدة ، ويسعى حزبنا ايضاً للنهوض بديموقراطية شعبية قائمة على الاقتراع العام» .

٣ - ولا يختلف مفهوم الرئيس السنغالي السابق ليوبولد سيدار سنغور من حيث الاساس عن هذه النظرة إذ يرى «ان الاشتراكية كما يستدل من تعريفها لا تقوم على الجنس فحسب بل ايضاً على المعالم الجغرافية والتاريخية ، سياسية واقتصادية ، وعلى انه في استطاعة الزنوج في العصر الحديث المساهمة بتلك القيم وعلى الاخص القيم العاطفية الثقافية في مجال الاخذ والعطاء وفي تيار الاشتراكية المجتمع ، وبالاختصار في الاتجاهات الاشتراكية الجديدة ، لقد اقمنا مجتمعاً

تعاونياً ، وذلك لان التعاون ، في العائلة والقرية والقبيلة ، قد نظر اليه دائماً بعين التبجيل في افريقيا السوداء ، وقد اقمناه مرة اخرى في شكل صورة مجتمعية كاتفاق متبادل .

أراد سنغور وصديقه سيزير من خلال هذه الدعوة أن يكون رؤية خاصة للعالم ، وان يقدم مشروعاً وعملاً يحلان محل النظريات الفلسفية السائدة ، إذ يقول : «... الزنوجة إذن هي رؤية خاصة للعالم وكيفية معينة واقعية للعيش فيه ، انها «كائن زنجي» ... وهي مشروع عمل : مشروع نريد من خلاله أن نعتمد على الزنوجة التقليدية لكي نقدم مشاركتنا في الحضارة العامة ، وعمل بمعنى اننا نحقق عملياً مشروعنا في كل الميادين لا سيما في الميادين الادبية والفنية . »^(٧) .

يضيف سنغور أن «الزنوجة مكونة من عدد من البنَى والقيم الحضارية : عادات ونظماً ، فناً وادباً ، ولكن هذه القيم تتولد من حالة خاصة للنفس ومن حس خاص ، وبالانطلاق من هذا الحس من نفسية الزنجي الافريقي ، سنجد مفتاح فلسفته وفنه ، الذي ليس الادب الا صورة من صورته . والزنوجة بالاضافة الى ذلك كما يرى سنغور ، حركة ثقافية ، مشروع وصل «يرضي تماماً امال الانسانية المعاصرة ، وهي بذلك تتلاقى مع تيارات الفكر المعاصر»^(٨) .

بل ان سنغور يدعو الزنجي الافريقي الى الحياة ليمثل «الزنوجة» كما هو الحال بالنسبة للفرنسي ، اذ ان الداعي اليها بالنسبة لهذا الاخير كما يرى سنغور ، هو وجود الحضارة الفرنسية .

ان دعوة سنغور قد قادته الى الاشتراك مع الجيل الاول من الرؤساء الافارقة في الدعوة الى الاشتراكية الافريقية التي تنكر مبدأ صراع الطبقات ، وتحيز استعارة الافكار ولكن مع رفض استيراد المذهب الشيوعي الاممي ، يقول سنغور : «ان الاشتراكية الافريقية في جوهرها تعديلية انها تحيز استعارة الافكار ، ولكنها ترفض استيراد المذهب الشيوعي الدولي»^(٩) .

٤ - ننتقل الآن الى تبيان وجهة نظر الرئيس سيكوتوري احد الرؤساء الافارقة الاوائل ، وهنا نجد انفسنا ازاء موقف يأخذ بالتحليل العلمي لتطور المجتمعات البشرية ، ولكنه يرفض مبدأ صراع الطبقات ، ويحل محل ذلك ما اسماه بـ «الطبقة - الشعب» .

في كتابه «السلطة الشعبية» يقدم لنا الرئيس سيكوتوري تعريف الطبقات كما يراه لينين ليضيف بعد ذلك مباشرة ما يلي :

«ويمكن التأكيد انطلاقاً من هذا التعريف ان مفهوم الطبقة ليس من اختراع بعض الفلاسفة وعلماء الاجتماع الملهمين ، فظهور الطبقات مرتبط بتطور المجتمع وبتفكك المشاعية البدائية واقامة الملكية الخاصة» .

«وتبقى الملكية الخاصة لادوات ووسائل الانتاج اساس الاستغلال والاستيلاء على ثمرات عمل الآخرين» .

«وهكذا تتبلور اوضاع مختلف الفئات الاجتماعية حول مصالحها الحيوية وتتفجر التناقضات بشكل حتمي ، فالعبد يعارض دائماً مالكة والقن سيده والعامل الرأسمالي والمستعمر والمستعمر ويتخذ هذا التعارض شكل عداء حقيقي قائم في نطاق عدم توافق المصالح ضمن تباين الظروف الاجتماعية وتتخذ شدة الطلاق الاجتماعي هذا صفة حركية يترجم عنها الواقع بالصراع الطبقي»^(١٠) .

ثم يرفض سيكوتوري عبارات «السلام الاجتماعي» و «التناغم العام» ، ويقدم لنا صورة عن التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية اذ يقول :

«..... ان عمال البلدان الرأسمالية قد عزفوا عن تصديق العبارات الكاذبة كـ «السلام الاجتماعي» و «التناغم العام» ، ولعل الوضع في الولايات المتحدة الامريكية هو من هذه الناحية يلفت الانتباه فعشر السكان فيها يمتلكون نصف الدخل القومي . وصراع الطبقات العنيف يجري تنظيمه اذن على اساس اجتماعي اوسع : البروليتاريا من جهة ، ومن الجهة الاخرى البورجوازية الخبيرة التي اكتسبت عبر الانتفاضات فن القمع والتي تمتلك ثروة تتيح لها بأن توسع جهاز الاضطهاد وان تدبر اعمال التفكيك . وفي هذا العالم الذي يفسده الاستغلال اضافت البروليتاريا على برنامجها المتضمن المطالب التقليدية (يوم عمل من ثماني ساعات الحرية الفردية ، الحرية الانتخابية ، الضمان الاجتماعي) مطلب تصفية الاحتكارات واستعادة السلطة بالشعب العامل وللشعب»^(١١) .

ولكن سيكوتوري في موقع آخر يرفض صراع الطبقات كمبدأ اذ يقول ...

لقد سبق ان قلنا اننا نرفض مبدأ صراع الطبقات سواء انطلاقاً من مبدأ فلسفي او بصورة طوعية ، وذلك لكي ننفذ بأي ثمن التضامن الافريقي .^(١٢)

يبدو لنا مما تقدم ومن أدبيات سيكوتوري المنشورة هنا وهناك انه يقر صراحة
ببداً صراع الطبقات ، ويرفضه بنفس الوقت ، ولكنه لا يقر بدكتاتورية
البروليتاريا ، وإنما يعطيها دوراً أساسياً ، اذ يقول :

«إن دور البروليتاريا في البلدان الافريقية ذات النظام الرجعي حيث نجحت
البورجوازية في احتجاز مكتسبات الشعب والسيادة وسلطة الدولة لصالحها حصراً ،
هو متابعة الفصح المنظم لتواطؤ البنية السياسية القومية مع الامبريالية والرأسمالية
الدولية بواسطة الحماية التي يسطونها للبورجوازية المحلية ضد الشعب» .

ولكن الطبقة العاملة هذه تشكل جزءاً مما اسماه سيكوتوري بـ «الطبقة -
الشعب» نتيجة للاستغلال الامبريالي ، بل يذهب الى ابعد من ذلك اذ يعتبر ان
العمال كانوا في العهد الاستعماري من ذوي الامتيازات بالمقارنة مع الغالبية العظمى
من الشعب «يقول سيكوتوري» :

«لقد غاب عن ذهن العامل هذا الحدث الاساسي في التاريخ المعاصر وهو ان
الاستغلال الامبريالي بصورته الاستيطانية او بصورة الاستعمار الجديد قد ولد بسبب
التناقضات التي خلقتها طبقة الشعب» .

ويستكمل ، اي سيكوتوري فكرته في موقع آخر اذ يقول :
«... ان الحزب الديموقراطي الغيني الذي فهم ذلك ، قد اصبح حزباً
جماهيريّاً والنقابية الغينية قد فهمت ذلك ايضاً ، لقد ادرك انه مهما كان الاستغلال
الذي خضع له العمال الماجورون في القطاعين العام والخاص قاسياً في ظل التسلط ،
فقد كانوا مع ذلك من ذوي الامتيازات بالمقارنة مع الغالبية العظمى من الشعب
الخاضعة للاتاة والسخرة بدون ضابط وبسبب ذلك كان الشعب يرمي دفعة واحدة
الى اكثر التغييرات جذرية نظراً لانه لم يكن ينتظر اقل فئات من الاستعمار ، وقد
فهمت الطبقة العاملة الغينية انها انما تشكل طبقة الثورة بوقوفها في وسط الشعب
وبالتحامها بالشعب عن طريق الاشتراك في كفاح الشعب . وبكلمة انها فهمت انها
لا تشكل الا القسم العمالي من طبقة الثورة . الطبقة - الشعب» (١٢) .

هذا المفهوم الجديد للصراع الطبقي قد تكرر في دستور جمهورية
غينيا الشعبية الثورية الذي صدر في الرابع عشر من ايار عام ١٩٨٢ اذ ورد في مقدمته
التالي : «وفي جمهورية غينيا الشعبية الثورية فان الطبقة في السلطة هي الشعب

العامل الذي يشكل طبقة الشعب ، وان الحزب الديمقراطي الغيني : حزب الطبقة - الشعب منظم من أجل تحقيق اهدافه بوسيلة فنية هي الدولة الشعبية الثورية .

وورد في المقدمة ايضاً : «ان الدولة بجميع اجهزتها ووسائلها التنظيمية والعملية والمادية وغير المادية هي الاداة التي تمارس بها الطبقة - الشعب سيادة السلطة» .

نص الدستور الغيني الثاني على الدخول في مرحلة جديدة اسمها مرحلة الحزب - الدولة التي يمثل مفهومها :
- ان الدولة الديمقراطية ليست هي تلك التي تدير الشعب ، وانما تلك التي تكون المصالح العامة .

- ان الدولة الديمقراطية هي الاداة الفنية للشعب لتحقيق اختياراته وقراراته .
- ان حزب الدولة هو الاتحاد في هوية عضوية واحدة للحزب والدولة .
- ان السلطة الشعبية الثورية تحقق مرحلة الحزب - الدولة وخلال هذه المرحلة فان الشعب الغيني يلتزم ببناء امة قوية ومزدهرة وعادلة ، ومجتمع اشتراكي ويلتزم بمتابعة تطوره ابداً باتجاه التقدم اكثر فأكثر في جميع الاتجاهات .
دحض الاتجاه : اثار نزع «الاشتراكية الافريقية» ونفي موضوع «الصراع

الطبقي» الاحزاب الشيوعية الافريقية ونشطت حركة المثقفين الماركسيين في بلدان القارة فكان تبني الاشتراكية العلمية من قبل الحركة الوطنية للثورة الكونغولية عام ١٩٦٣ ايذاناً بدخول قارة افريقيا مرحلة جديد على الصعيد السياسي والدستوري تتوج بقيام حزب العمل الكونغولي كحزب ماركسي - لينيني عام ١٩٦٩ اعقب ذلك قيام انظمة سياسية ودستورية اخرى على اساس الماركسية - اللينينية .

ولم تكن هذه النقلة النوعية في افريقيا لتأتي طفرة واحدة ، فعلى الرغم من نشاط جيل القادة الافارقة الاوائل ووصولهم الى السلطة ومحاولاتهم المكثفة ، والتي ما تزال مستمرة حتى يومنا هذا ، في تغذية الاتجاه القائل بـ «الاشتراكية الافريقية» . ونفي صراع الطبقات ، فإن مواطن الضعف والخلل قد بدأت تحل في هذا الاتجاه فموقف الرئيس الراحل نيكروما قد لحقه تعديل جذري ، ونظرية

الزوجة هي الاخرى قد لاقت نقداً وانتقاداً شديدين من جانب المثقفين باللغة الانكليزية ومن جانب الماركسيين ، كما ان موقف الرئيس سيكوتوري من موضوعه صراع الطبقات ما يزال مشوباً بالتناقض والتباين ، بل لنقل ان الواقع الاجتماعي الحالي في غينيا يفرز طبقة جديدة إضافة الى طبقات اجتماعية اخرى ، كان قد سبق ان تشكلت قبل الاستقلال .

عودة الى نيكروما : على النقيض تماماً من ادبياته الاولى حول موضوعه صراع

الطبقات ، مما سبق ان اشرنا اليه في بداية بحثنا ، فقد اقر نيكروما في كتابه اللاحق ما اسماء بـ «صراع الطبقات في افريقيا» والذي حمل اي الكتاب ، العنوان نفسه ، ولكن دون ان يتخلل عن طرحه الاول الذي ذهب فيه الى ان المجتمع الافريقي التقليدي لم يعرف صراع الطبقات . ماجد اذن هو اعتراف نيكروما بصراع الطبقات في افريقيا المعاصرة ، والذي جاء من خارجها ، باعتباره امتداداً لصراع الطبقات الدائر في المجتمعات الصناعية الغربية .

وليس هذا فحسب ، بل لقد توصل نيكروما في ادبياته الاخيرة الى ان يضع ادبياته الاولى مباشرة موضع اتهام ، ففي الكتيب الذي اصدره تحت عنوان : «وهمان» يتخذ نيكروما موقفاً راديكالياً اكثر تطرفاً وتحديداً مما كان عليه في كتابه «صراع الطبقات» ، فينبذ التعبير الدارج «العالم كله» اي وحدة العالم ، منطلقاً من ان البلدان المستعمرة (بفتح الميم) والبلدان التي يحل فيها الاستعمار الجديد تشكل عالماً آخر انه يستبعد لنفس السبب طروحات سنغور وجوليوس نيريري حول «الاشتراكية الافريقية» ، هذه الطروحات التي كانت تستجيب وتتوافق مع ما ورد في كتابه «الارادة» وادبياته الاولى .

لنقرأ معاً ما يثبت هذا الاتجاه الجديد للتفكير السياسي لنيكروما ، إذ يقول : « . . . اليوم ، ان تعبير الاشتراكية الافريقية ، الذي كان يبدو مقبولاً في المجتمع الافريقي التقليدي ، باعتباره مجتمعاً بدون طبقات ، مجتمعاً مشبعاً بروح الانسانية ، انما يعبر عن توق الى روح ذلك الماضي . ان اتجهاً كهذا للاشتراكية يحيل المجتمع الافريقي الى صنمية ، ذلك ان مجتمعاً افريقياً مثالياً بدون طبقات (حيث لا اغنياء ولا فقراء) متنعماً بطيب العقاقير ، هو بالتأكيد تبسيط سهل ، انه

لا يوجد إطلاقاً أي دليل تاريخي أو حتى سوسيولوجي أن ثمة مجتمع كهذا قد وجد ،
انني أخشى أن تكون وقائع المجتمع الأفريقي أكثر من منفرة ويقول أيضاً في كتابه
صراع الطبقات في أفريقيا «انه لا يمكن بناء الاشتراكية إلا على أساس مبدأ صراع
الطبقات» .

وهكذا ينقد نيكروما ما سبق أن طرحه ، ينقد نفسه نقداً ذاتياً أنه يرفض
اعتبار أفريقيا عالماً منفرداً بذاته ، اذ يعترف بأن جميع مجتمعات العالم تخضع لنفس
القوانين الاجتماعية ، بما في ذلك المجتمع الأفريقي ويقر بأن الثورة الأفريقية ،
المسموعة جيداً على حد تعابيره ، هي جزء لا يتجزأ من الثورة العالمية ومن
أجل ذلك فإن نيكروما قد تجنب في طروحاته الأخيرة تعبير «الاشتراكية الأفريقية»
واستخدم تعبيراً أكثر واقعية هو «الاشتراكية في أفريقيا» بل انه أكد في أحد ادبياته
«انه لا يوجد سوى اشتراكية واحدة أصيلة إنها الاشتراكية العلمية ذات المبادئ
الثابتة والعالمية» (١٥) .

حول الزنوجة : اثار دعوة سنغور وصديقه سيزير الى الزنوجة مناقشات
فكرية حادة وردود فعل متباينة ، فالكاتب السنغالي عليو ديوب كتب في مجلته
«الوجود الأفريقي» ان الزنوجة ولدت كرفض للاندماج وكدعوة لشخصية أفريقية
زنوجية تتميز تماماً عن شخصية المستعمر» .

والفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر اعطاها ، أي اعطى الزنوجة ، صفة
رومانتيكية ، اذ اعتبرها من علم الاساطير القديمة ، انها إيريديس التي استعادها
أرفيوس من بلوتو (١٦) . يقول سارتر مستخدماً الفاظاً هيكلية التالي : «ان الزنوجة
في الشعر الأفريقي هي عنصرية ضد العنصرية انها قوة سلبية كرد فعل ضد دعوى
السيادة البيضاء . انها تناقض في تسلسل فلسفي عام يؤدي في النهاية الى بشرية عامة
خالية من العنصرية ويقول أيضاً : «ان الزنوجة هي انغام التام تام البعيدة
في شوارع داكرا» .

كتب فرانز فانون حول الزنوجة يقول «ان مفهوم الزنوجة هو النقيض العاطفي
او المنطقي للشتم الذي كان الرجل الأبيض يوجهه الى الانسانية وان هذه الزنوجة

التي اثرت نتجية للاحتقار الذي مارسه الرجل الابيض تجاه الاسود ، ظهرت في بعض الحالات كعامل وحيد قادر على اثاره التناقضات والشتائم .

كما كتب كثيرون آخرون حول الموضوع نفسه منطلقين من انها اي الزنوجة ، هي رد فعل او عملية ثقافية ، تجاه ثقافات المستعمر الغربي اراد ان يمحي الشخصية الافريقية على حد تعبيره الا ان المثقفين الافارقة باللغة الانكليزية قد رفضوا الفكرة من اساسها واعتبروا الزنوجة امبريالية ثقافية مفروضة من مصدر اجنبي ، اي من افارقة يتحدثون باللغة الفرنسية» . «ان النمر لا يتبخر هنا وهناك بنمريته ، صارخاً ، وبالتالي فليس من داع لان يعلن الزنجي عن زنجيته . يقول الكاتب افريقي مفاليله من جنوب افريقيا رداً على الزنوجة : «ان موسيقانا ورقصنا وكتبنا وفنوننا الاخرى تبين الاثار الثقافية المتبادلة التي اثرت تأثيراً بالغاً في حياتنا مدى الثلاثمائة سنة الاخيرة والزنوجة بالنسبة لنا ماهي إلا حديث فكري اجوف سواء فيما يختص بها كشاطفني ، او كعقيدة كفاحية ، انه لما يثير العواطف ، ان لم يكن يثير المأبرحاً ، ان تكون ملتقى تيارات فكرية ثقافية مختلفة ، وإذا كانت كتابتي تبدو عليها اي مسحة افريقية ، انها كما يجب ان تكون اذا كان لنغمتي ولهجتي ان تتسما بالاصالة ، فإن زنجيتي قضية مسلم بها ، وليس الامر امر هتافات ، تصور رجلاً صينياً يستيقظ صباح كل يوم ويصبح في الشوارع انه قد اكتشف شيئاً صينياً في نحته او نقشه او موسيقاه» (١٧) .

يبقى ان نشير الى موقف الماركسيين الافارقة من الزنوجة ذلك ان سنغور كان يدعي دوماً انه يستوحي من الماركسية ، ولكن بعقل افريقي وهذا ما يتضح في قوله («ان الماركسية يجب الا تعدل ، ولكن ان يعاد التفكير بها برؤوس افريقية ووفقاً لقيم الزنوجة» والمؤسس الاخر للزنوجة ايمي سيزير كان يرى ان نظريته وسنغور تستقطب تعاطف الشيوعيين الفرنسيين (J.Monnerot, E.léro, René Ménil... etc...) ، ثم ان سيزير يرى ان «الرجل الابيض يمثل رأس المال ، في حين يمثل الأسود العمل» .

ولكن نقد الماركسيين الافارقة للزنوجة قد تناو لها كلية اذ ذهبوا الى ان الاستعمار الاوروبي قد استغل هذه الدعوة وسخرها لخدمته عن طريق التعاون مع الاقطاع الريفي ضد ثورات الفلاحين ومن أجل اخفاء صراع الطبقات ، وتحريف

المطالب الشعبية للتأثير على سير حركة التاريخ». ويضيف هؤلاء: «إن اعتماد الزنوجة يساعد المؤرخين واضعي ايدولوجية الطبقة الحاكمة، على القيام بمهمتهم في تفسير التاريخ الوطني كمجرد تقلبات للزنوجة بحيث يظلون في دائرة مغلقة، اذ يفسرون الصراعات الاجتماعية على اساس تضارب مصالح الاجناس، فيبتعدون بذلك عن التفكير في الاسباب الحقيقية للتعاسة والظلم، ويصنعون الثقافة للديماغوجيين الرجعيين». (١٨).

كما يرد هؤلاء على معتنقي دعوة الزنوجة ممن يدعون الماركسية فيعتنونهم بأنهم اخطر الجميع على الفكر الماركسي، «إذ انهم بإعطائهم الايدولوجية الحاكمة (سنغور) طابعاً ثورياً، وبإحلال صراع الاجناس محل صراع الطبقات، وبالأقبال على المغالطات الايدولوجية يفسدون موضوعاً الماركسية الايدولوجية البروليتارية». (١٩).

تدعم منشورات حركة تحرير هايتي حججها ضد الزنوجة بالتحدث عن بدايات الصراعات الطبقي، مستعرضة بعض الأحداث والوقائع التاريخية، ومشيرة الى أحداث عام ١٨٠٤ حيث تحقق انتصار كبير في النضال الذي قاده الرق ضد أسيادهم، وتضيف: «أن الزنوجة تحوي في ذاتها طابعاً ديماغوجياً، ونزعة الى الجهل خلافاً لما يقال ان هناك زنوجة يمينية واخرى يسارية...».

والواقع هو ان اضرابات الطلبة والعمال في حزيران (يونيو) ١٩٦٨ قد وضعت افكار سنغور النظرية حول الزنوجة والاشتراكية الافريقية «محل النقد الشعبي الحاسم، بحيث اضطر في تلك الأثناء الى الاستعانة بالقاعدة الفرنسية المتمركزة قريبا من مطار دكاك الدولي، وبالجيش السنغالي لقمع تلك الاضرابات الصاخبة التي ترجمت حقيقة تواجد الطبقات في السنغال وتصارعها.

مفهوم الطبقة لدى سيكوتوري:

أما بالنسبة للرئيس الغيني سيكوتوري فانه يستدم الأدبيات الماركسية، ولكن ليصل في خاتمة المطاف كما لاحظنا الى مفهوم جديد أسماه بـ «الطبقة الشعب»، مما يتناقض مع بعض ما كتبه، ومع خصومه الشديد والحاد للزنوجة وللمفهوم الليبرالي الديمقراطي، بالإضافة الى أن سيكوتوري نفسه يرى ان المجتمع الغيني يتكشف

- عن عدة مجموعات تبعاً لاسلوب الحياة رتبها على النحو التالي :
- ١ - الفلاحون الذي يعيشون من الاستثمار الزراعي المنفرد ، او العائلي أو التعاوني او من الماشية أو الصيد أو الحرف اليدوية التقليدية .
 - ٢ - العمال ذوو الرواتب .
 - ٣ - المزارعون الذين يملكون وسائل مادية ومالية هامة ويستخدمون أكثر فأكثر عمالاً مأجورين .
 - ٤ - ملاك العقارات غير المنقولة المؤجرة .
 - ٥ - التجار الصغار الذين يعيشون من الأعمال التجارية .
 - ٦ - التجار الكبار ، ملاك المخازن والسيارات ووسائل نقل عامة .
 - ٧ - مقاولو البناء ، وأصحاب الصناعات الصغيرة الذين يملكون معامل صناعية أو صناعات تحويلية .
- وتحتوي كل مجموعة من هذه المجموعات كما يضيف سيكوتوري على عدة فئات ذات تناقضات داخلية (٢١) .
- وعلى المستوى الافريقي يعترف سيكوتوري بتعدد التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية كما يقسم الأنظمة السياسية الى ذات توجه اشتراكي واخرى بورجوازية ، وثالثة ملكية ، مع القول بأنه ما يزال ثمة مجتمعات بدائية استبقيت على حالها ، يقول سيكوتوري في آخر كتبه التي صدرت قبيل وفاته : « نريد القول بأن القارة الافريقية تعرف وجود نوعيات مختلفة من التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية الحقيقية كما تعرف وجود أنظمة ذات اتجاه اشتراكي الى جانب جمهوريات بورجوازية وأنظمة ملكية ، بل ومجتمعات بدائية استبقيت على حالها بعد تدخل قوى شريرة أوقفت تطورها نتيجة لقانون الربح الرأسمالي : «دعه يمر» (٢٢) .
- وكما على المستويين الوطني والافريقي يعترف سيكوتوري بموضوعة الصراع الطبقي على المستوى العالمي ، اذ يقول : «ان علينا أن نعترف بالوجود الفعلي للمجتمع الدولي وأنه ينبض في داخله بمعركة طبقية على المستوى العالمي وداخل كل دولة على المستوى القومي . » (٢٣) .
- وهكذا فان سيكوتوري يعترف مسبقاً بدور الماركسية في حركة التحرر الافريقية وبتشكل الطبقات في التاريخ وفقاً لوسائل الانتاج ، ولكنه يرفض مبدأ

صراع الطبقات في افريقيا رغم تصنيفه لفئات المجتمع الغني ، كما يرفض ديكتاتورية البروليتاريا ، مع اعترافه بالدور الخاص للطبقة العاملة ، وقيادته لحركتها النقابية ، ولعل ذلك ما ذهب اليه سيكوتوري اذ قال : « ان الماركسية التي استخدمت في تعبئة سكان الدول الافريقية وعلى الأخص الطبقة العاملة والتي تأخذ بيد هذه الطبقة في طريق النجاح قد اقتطعت منها تلك المميزات التي لا تتفق مع الحقائق الافريقية » (٢٤) .

الافريقية الاشتراكية :

تمخضت جهود ليوبولد سيدار سنغور منذ السبعينات وهو في سدة الرئاسة عن ولادة الافريقية الاشتراكية في أيار ١٩٨١ وذلك كامتداد ايدولوجي لـ «الدولية الاشتراكية وعن انتخابه أول رئيس لهذه المنطقة» .

دعا سنغور خلال المؤتمر التأسيسي الى إقامة اشتراكية افريقية عربية بربرية وزنجية افريقية ، والمهم في رأي سنغور هو «الحيلولة دون بلورة صراع الطبقات في افريقيا» (٢٥) والا تكون «الاشتراكية الافريقية» ملحدة لأن الدين هو أحد مظاهر الثقافة ، ولأن ماركس ، كما يضيف سنغور «لم يكن ليرى أن الاتحاد ضروري لنظامه» (٢٥) والاشتراكية الافريقية لا تشكل نظرية فريدة فهناك الاشتراكيات الاوروبية المتباينة ، فالاشتراكية الفرنسية هي بدون صفة مميزة ، بينما في ألمانيا الغربية والبلدان الاسكندنافية نتحدث عن الديمقراطية - الاجتماعية وفي الاشتراكية الافريقية فان هناك فروقا في المعطيات بين بلدان المغرب ومصر ويجب ان نوجه اهتمامنا الى ما يوحدنا وليس الى ما يباعدنا .. حيث توجد الثقافة توجد الاشتراكية» (٢٦) .

لاقت الدعوة الى الافريقية الاشتراكية اقبالا محدوداً ، اذ انضم اليها عشرة أحزاب سياسية من خمسة بلدان افريقية هي تونس والمغرب والسنغال وغامبيا وجزيرة مورشيس وراأت بعض الصحف الافريقية في هذه الدعوة الجديدة واجهة للدولية الاشتراكية ، وظاهرة تقليد متخلف تجعلها أقرب الى اليمين الاوروبي منها الى الوسط المتمثل في الأحزاب «الديموقراطية الاشتراكية» وليس هذا فحسب بل اعتبرتها ، أي اعتبرت الاشتراكية الافريقية ، حلا وسطا انتهازياً من وحي

البورجوازية الصغيرة ومصالحها ، سيما وأنه ليس من بين أعضائها حركة تحرير افريقية واحدة . (٢٧) .

الاشتراكية الافريقية :

إن التعابير التي تتكرر في جميع الأدبيات الافريقية منذ الثلاثينات هي الشخصية الافريقية و«الوحدة الافريقية» و«الحضارة الافريقية» وعلى الرغم من اختلاف مفاهيم هذه التعابير بين اتجاه فلسفي وآخر ، فإنها كانت تستخدم في الاساس كتعبير وطني أو على الأصح كرد فعل ضد الاستعمار ومحاولات البلقنة .

على الصعيد الاجتماعي برزت عبارة «الاشتراكية الافريقية» التي اقترنت مفهومها بإنكار مبدأ صراع الطبقات لدى معظم القادة الافارقة الأوائل الرئيس الغاني نيكروما في أدبياته الأولى ، الرئيس السنغالي ، الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ، الرئيس الغيني سيكوتوري بين تبني التحليل العلمي لتطور المجتمعات وإنكار مبدأ صراع الطبقات ، رئيس دولة ساحل العاليج هوفيت بوانييه ، موديبوكينا ، عبد الناصر حتى الفترة ما قبل الأخيرة من أطروحاته . . الخ .

إن هذا يستحق الوقوف للتساؤل عن أسباب هذه الظاهرة ظاهرة إنكار القادة الافارقة الأوائل ، مبدأ صراع الطبقات . وربما نقع في خطأ فادح إذا عزونا هذه الظاهرة الى ظروف خارجية بحتة ، سيما في الخمسينات والستينات ، فإذا ما أعدنا قراءة الأدبيات الافريقية الأولى وما تضمنته تلك التعابير العامة التي أشرنا اليها ، لأمكننا ان نعيد الاسباب الى الدعوة للوحدة الافريقية والمفاهيم التي حملتها هذه الدعوة ، فالى التأثير بالفكر الاصلاحى الاشتراكي ، فالى نشوء البورجوازية الافريقية في معظم البلدان الافريقية على فترات الشركات الأجنبية وفيما يلي نعالج هذه المسائل :

الدعوة الى الوحدة الافريقية : كنا قد عالجنا في كتابنا «مسيرة الوحدة

الافريقية (٢٨) هذا الموضوع بصورة مفصلة ، اذ درسنا بالتتابع على مدى الأقسام الثلاثة منه : الوحدة الافريقية بين الدعوة والتحقيق ، حركة القوى الاجتماعية باتجاه الوحدة والمنظمات الاقتصادية الافريقية الثنائية والمتعددة الاطراف ، والمهم الان في موضوع بحثنا أن نشير الى أن المهم الافريقي الأول بالنسبة للقادة الافارقة

الأوائل كان الاندماج والاتحاد لان الوحدة لا تمثل بالنسبة لهم ردا على الاستعمار الذي قسم افريقيا بموجب معاهدة برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥) واستمر هذا التقسيم حتى بعد الاستقلال ، بحيث تشكلت دول جديدة ، بحدود جديدة لم يكن لها وجود من قبل ، كما اختفت دول كان لها بالامس ماض تاريخي ، وكل ذلك دون ارادة الشعوب الافريقية ودون الأخذ بعين الاعتبار تجمع الاتنيات في إطار الدولة الواحدة .

فالوحدة الافريقية بالنسبة لجيل الرواد الأوائل تمثل الحل الأمثل للمشاكل التي خلفها الاستعمار وراه : مشاكل الحدود ، ومشاكل التنمية والطموح الى تكوين ارادة افريقية واحدة تمارس دورا متميزا على المستوى الدولي بين أمم وشعوب العالم .

ان الشيء الذي يلفت الانتباه هو الدعوة الى قيام الوحدة الافريقية خلال المراحل الأولى بقرار سياسي ، بإرادة سياسية يصنعها الحكام الأفارقة ، ومن ثم يأتي ترتيب أمور البيت الداخلي للوحدة .

يقول نيكروما الذي يعتبر بحق أهم دعاة الوحدة الافريقية وأبرزهم ، التالي : «ان الاستقلال والوحدة أمران متلازمان ، ولا بد في عملية مجاهدة الاستعمار الجديد من وحدة القارة الافريقية ، فعلاج جميع العلل الافريقية من الفقر والاستعمار الجديد والبلقنة وعدم التوحيد والخلافات الثقافية واللغوية إنما يتمثل في وحدة سياسية قوية ، وجنس افريقي متحد في ظل حكومة اتحادية واحدة .

الوحدة دون شروط مسبقة ، وحدة اندماجية بكل معنى الكلمة ، «قيام حكومة افريقية متحدة . . . تلکم هي البصبات الأولى للفكر السياسي للوحدةوي لدى الزعيم الراحل نيكروما ، الان الوحدة تحمل في طياتها قضية التحرر من الاستعمار ورأس المال ، اذ يقول : «ان عدو الوحدة الافريقية هو شركات التعدين الأجنبية في افريقيا ورأس المال النقدي والمصرفي ان ذلك هو ما يحول دون قيام السلطة الافريقية المركزية الواحدة في المستقبل .

ولكن تعديلات هامة لاحقة أيضا قد طرأت على الفكر السياسي للزعيم نيكروما اذ يفرق بين الوحدة أو الاتحاد الذي يقوم تحقيقا لارادة الجماهير ، وبين اتحادات يقف وراءها الاستعمار .

ولا يختلف الطرح الوجدوي لدى الرئيس سيكوتوري عن صديقه نيكروما فالهم بالنسبة لافريقيا هو ان تحقق وحدتها بغض النظر عن اي اعتبار اخر ، وتحقيق الوحدة هذه كفيل لاحقا بحل ما يجد ، يقول سيكوتوري : « ان الوحدة هي مفهوم اعمق من الحياة . فالشباب الاعزب الذي يرغب في الزواج يأمل في حياة جديدة ، وطالما انه لم يتزوج فلن يتاح له تقدير المسئوليات الاسرية ولا تستطيع جامعة تخريج طالب يجيد السباحة اذا لم ينزل هذا الطالب الى الماء ، ولو انه تم اخذ رأي شعوبنا في اهمية الوحدة ورغبتهم في إقامة هذه الوحدة بينهم ليعيشوا حياة مشتركة لبادروا بمطالبة حكوماتهم باقامة وحدة حقيقية فورية » (٢١) . ثم يقول في موقع اخر من نفس المقال تحت عنوان « الولايات المتحدة الافريقية » : « يمكن القول بايجاز بان الارادة السياسية هي الاساس ، وقد باتت هذه الارادة السياسية راسخة في اعماقنا ، نحن الغنيين ونحن نضع ثقتنا في جميع البلاد الافريقية » .

وبصورة مجملة يمكن القول انه قد كان ثمة اتفاق بين القادة لافارقة الاوائل على ان الوحدة الافريقية ضرورة لا بد منها ، الا ان الاختلاف كان يتناول نقطتين رئيسيتين احدهما توقيت الوحدة الافريقية ، هل يمكن قيامها فورا ، حكومة واحدة وجيش واحد وحزب واحد ومؤسسات سياسية ودستورية تلحق القرار السياسي ، وهذا ما دعا اليه نيكروما القائد الوجدوي الاكثر بروزا خلال مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٤ ، في القاهرة الى ان تقوم الوحدة على اساس اقليمي وعلى مراحل مما دعا اليه بقية القادة لافارقة (عبد الناصر ، سنغور ، بورقيبه ، سيكوتوري وغيرهم .

النقطة الثانية حول موضوع الوحدة الافريقية التي كانت وما تزال موضع خلاف هي الاساس الايديولوجي الذي يمكن ان تقوم عليه الوحدة ، فالوحدة كما ذهب نيكروما وغيره هي الحل لجميع المسائل الاخرى المطروحة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ، ولكن نيكروما كما عدل في رأيه حول مراحل الوحدة ، كذلك عدل في رأيه حول الطبقات التي يمكن ان تقوم عليها الوحدة اذ كتب يقول « ان الاستقلال الحقيقي والوحدة الافريقية لا يمكن ان يتا إلا على اساس الاشتراكية » (٢٢) ثم يوضح التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية التي يمكن ان تحقق هذه الاشتراكية فيقول : « ان

الفلاحين والبروليتاريا هم وحدهم الذين يؤيدون دون تحفظ السياسة الاشتراكية . (٣١)

يقرب الزعيم الراحل عبد الناصر من طرح التساؤل عن ايدولوجية الوحدة ولكن دون ان يغوص في العمق الفكري للوحدة المطلوبة اوفيا يعنيه بوحدة الفكر ، واللقاء المباشر وروح الوحدة الافريقية يقول عبد الناصر « ان الخطوط الايجابية الاولى نحو الوحدة الافريقية هي وحدة الفكر ولا تتحقق وحدة الفكر الا باللقاء المباشر على اعرض الجبهات ، لقد انشأنا في اديس ابابا كيانا لمنظمة الوحدة الافريقية وعلينا الان ان نعطي لهذا الكيان اعصابه وعضلاته القوية . ان تعميق الفهم المشترك هو ضمان لان تتحرك الاعصاب والعضلات القوية للمنظمة وفق ارادة متحدة ، فلا يكون هناك تناقض يؤدي الى التمزق او الشلل ، ان الجمهورية العربية المتحدة يهملها الوصول الى روح الوحدة الافريقية قبل الوصول الى دستورها ، فبروح الوحدة نصل الى حقيقة الوحدة ، وبنصوص الدساتير قد نجد انفسنا امام واجهة ينقصها البعد الثالث امام عنوان ما يزال يبحث عن موضوعه» (٣٢) .

حاول الوحدةيون الافارقة اذن ان يحلوا «الوحدة الافريقية» كبديل لجميع الشعارات الاخرى ، ولم يكن لينقص بعض هؤلاء القادة الايمان بحق شعوبهم في تقرير مصيرها ، والعمل المخلص الدؤوب من اجل بلدانهم ، بل على العكس فقد نقل هؤلاء فكرة الوحدة الافريقية ، التي بدأت خارج القارة ، الى داخلها واعطوها مفهوما ديمقراطيا ثوريا (نيكروما ، سيكوتوري ، عبد الناصر ، باتريس لومومبا ، موديبوكيتا . . .) الا ان عدم وضوح الرؤيا الثورية المستقبلية ، وغياب الفكر الاشتراكي العلمي في المراحل الاولى من الادبيات الوحدوية قد افسح المجال لادبيات الفكر الليبرالي وطروحاته ، ومن ثم لقيام وتشكل البورجوازيات اللاوطنية ، والبورجوازيات البيروقراطية حتى في بعض بلدان التوجه الاشتراكي لاحقا .

وبالمقابل فان الاشتراكية العلمية ، وموضوعة صراع الطبقات ليست نقيضا للوحدة بل على العكس فانها تشكل الاساس الايدولوجي للوحدة الافريقية ، مما

يمكن ان نتبينه منذ ان قام اول نظام سياسي ودستوري في افريقيا (الكونغرو الشعبية) على اساس الفلسفة الماركسية .

ان هذا القول يصبح اكثر دقة اذا اخفنا اليه ان البعض الاخر من القادة الافارقة قد حاول ان يفيد من الحماس العاطفي لفكرة الوحدة الافريقية ، ووضعها في خدمة المصالح البورجوازية كبديل كامل لصراع الطبقات .

تتكلم افريقيا اكثر من ثلاثمائة لغة في حين ان عدد سكانها لا يتجاوز الخمسمائة مليون ، وحتى الان ما يزال في افريقيا العديد من اساليب واشكال الانتاج .

ثمة في كل دولة مهما قل عدد سكانها خمسة لغات على الاقل ، وعلى الرغم من ان الدول الافريقية قد تبنت بصورة عامة لغة المستعمر ، فانه ما ان يبتعد المرء عن مركز العاصمة حتى يلاحظ تماما ان السكان يتكلمون بلغاتهم الوطنية ، غير الرسمية ، وعلى سبيل المثال فانه لو تم احصاء سليم في السنغال لنسبة الناطقين باللغة العربية ، اللغة الفرنسية او الى اللغات المحلية لتبين ان هذه النسبة تفوق نسبة الناطقين باللغة الفرنسية رغم مرور عشرات السنين على استخدام الاخيرة كلغة رسمية على صعيد الدوائر والمدارس الحكومية .

هنالك ايضا الانتنيات المتباينة إذ في كل دولة ايضا مهما صغرت جغرافيتها عدة انتنيات ، وما تزال نظرة الريبة التي بذرها الاستعمار بين هذه الانتنيات موجودة قليلا او كثيرا في البلد الواحد ، ولا بد من مرور وقت اضافي كي تطرح هذه الانتنيات ما خلفه الاستعمار فيها بينها .

مضافا الى ذلك كله تعدد اساليب الانتاج حتى في البلد الواحد احيانا ، ثمة بعض المناطق التي ما تزال تعيش اسلوب الانتاج الاقطاعي ، واخرى اسلوب الانتاج الرعوي والغابات وثالثة اسلوب الانتاج الاقطاعي - البورجوازي ولربما نجد شكلين او ثلاثة اشكال للانتاج في بعض البلدان الافريقية .

ان هذه الاختلافات يجب الا تقود الافارقة الى موقف لا وحدوي ، بل على العكس فانها يجب ان تزيد من تكاتف جهودهم وتضامنهم باتجاه الوحدة الافريقية .

ان فكرة الوحدة الافريقية انما انبثقت نتيجة للتجزئة التي خلفها الاستعمار في

القارة الافريقية ، وكرد فعل على صرامة التحدي الاستعماري وشكلت حافزا هاما من حوافز النضال ضد الاستعمار ، واذا كنا نشهد اليوم الاستقلال السياسي لمعظم بلدان القارة الافريقية ، فإذكرة الوحدة الافريقية ما تزال حافزا لتثبيت الاستقلال السياسي عن طريق تحقيق الاستقلال الاقتصادي واستثمار الثروات الافريقية بايد وطنية تأخذ بعين الاعتبار الحاجة الماسة والسريعة لتلبية حاجات الجماهير المادية والثقافية .

وعلى هذا الاساس فانه يمكن التوفيق بين وجهي الوحدة الافريقية : الوحدة الافريقية بين مختلف الانظمة السياسية والدستورية في القارة الافريقية على اساس مبدأ التعايش السلمي بين هذه الانظمة ، والانطلاق من موضوعة اساسية هي ان استقلالها مهدد بالفعل نتيجة لتغير اساليب الاستعمار الجديد بعد الاستقلال الذي انجزته افريقيا سوا وان ثمة نظام الابارتهايد في جنوب افريقيا ويشكل تهديدا مستمرا لامنها واستقرارها .

وهنا تبدو الوحدة الافريقية بوجهها الذي يحمل البصمات واللون والمساحة التي تشكل الحد الأدنى الذي تتفق عليه مختلف الانظمة الافريقية . اما الوجه الثاني للوحدة فهو قيام صيغ دستورية لدولة فاكثر من دول القارة على اساس وحدة اندماجية او اتحاد فدرالي او ما الى ذلك ، وفي حالة كهذه لابد من الاخذ بعين الاعتبار ان الوحدة الافريقية يجب ان توضع في خدمة الجماهير وتشكل نقطة الجذب او ارض القوة على الصعيد القاري او الاقليمي (الجهوى) بالنسبة للاقسام الجغرافية للقارة .

وهنا تعود موضوعة الصراع الطبقي للبروز ثانية الى السطح ، ويعود من الاهمية بمكان قراءة الادبيات الاخيرة للرئيس الراحل نيكروما التي اكتشفها بعد ان اضاع السلطة من بين يديه ، وتبخر حلمه الوحدوي في تحقيق الوحدة الى وصية طلب فيها ان تحرق رفاته وتثر في انهار وغابات ووديان وسهول افريقيا .

معاهدة برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ : نصت المادة الرابعة والثلاثون من

اتفاقية برلين التي عقدتها فيما بينها دول اوروبا الغربية (انكلترا وفرنسا والمانيا وايطاليا واسبانيا والبرتغال وبلجيكا) على ان تلتزم كل دولة من الدول الاطراف في

هذه الاتفاقية في حالة قيامها بوضع يدها اوتقرير حمايتها على اي اقليم في افريقيا
بإبلاغ ذلك الى الدول الاخرى الموقعة على هذه الاتفاقية .

كان موضوع اتفاقية برلين هو افريقيا ، أو بعبارة أصح اقتسام القارة الافريقية
بين الاطراف الموقعة على الاتفاقية ، كلاً ، حسب نفوذها الاقتصادي والسياسي في
تلك المرحلة . وقد اختلف الامر بعض الشيء بعد الحرب العالمية الثانية بصورة
خاصة ، اذ انضمت الولايات المتحدة الامريكية الى مجموعة الدول الغربية التي
تتقاسم موارد القارة الافريقية ، وهي في المرحلة الراهنة تحاول ، اي امريكا ، ان
تحل محل الاستعمار القديم ، تحت مظلة الاستعمار الجديد .

اسفرت معاهدة برلين وما تلاها عن جملة من النتائج على الصعيد السياسية
والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

فعل الصعيد السياسي : تم اقتسام القارة الافريقية وفقاً لاهواء ونفوذ بلدان
اوروبا الغربية ، دون الاخذ بعين الاعتبار تجمع اتنية ما وسط بيئة معينة ، واقامت
مؤسسات سياسية غربية في تكوينها واطرها عن المجتمعات الافريقية .

وعلى الصعيد الاقتصادي : قطع دخول رأس المال الاجنبي التطور الهاديء
للمجتمعات الافريقية واصبحت افريقيا مصدراً للمواد الاولية لا بد منه للصناعات
والمعامل وتراكم رأس المال الاوروبي كما اصبحت افريقيا بالمقابل سوقاً للسلع
الاستهلاكية .

وعلى الصعيد الثقافي : حلت لغات البلدان المستعمرة محل اللغات الوطنية ،
وجاءت الكنيسة مع جنود الاستعمار ، كما استطاع المستعمار ان يفرض الثقافات
والكتيب التي تروج لوجوده وتجميل حضوره بين المجتمعات الافريقية .

وعلى الصعيد الاجتماعي : دخلت المجتمعات الافريقية عادات وسلوكيات
جديدة بعيدة عنها كل البعد ، فاصبحت الملكية الشخصية ، والبحث عن
الذات ، والمصالح الفردية البحتة من الامور التي يسعى وراءها الافريقي في
مجتمعات المدن وبين المثقفين بصورة خاصة في حين كان الطابع الغيري والاثرة
والعمل لصالح المجموعة الواجبات الاساسية للفرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه .
كما أصبح حب الخلاص الفردي ، من حالة البؤس ، بعد دخول الاستعمار ، من

الامور السائدة والظواهر المتفشية ، بعد أن كان الشعور بالتضامن القبلي والجماعي يمثل احد البصمات الايجابية الاساسية للمجتمع .

استمرت هذه السلبيات والامور الناشئة بعد تحقيق الاستقلال السياسي ، واصبحت جزءاً من واقع الدولة الافريقية في مجالات الادارة والحكم ، وكذلك جزءاً من واقع المجتمعات الافريقية في مجالات العلاقات الاجتماعية والانتاجية . كان طبعياً والحالة هذه أن قامت أنظمة ليبرالية على النمط الغربي تقلده أحياناً بصورة ممسوخة ، ودون أن تحمل سمات الفكر الليبرالي ودون أن يكون للبورجوازية الناشئة صفة الاستقلال الاقتصادي عن الاحتكارات الاوروبية الغربية ، مما سوف نتحدث عنه لاحقاً .

ثبتت الدولة ايضاً لغة المستعمر التي حملت بنفس الوقت نهج الطبقات الاوروبية الحاكمة وأساليبها في تنظيم المجتمع ، فقامت في المجتمعات الافريقية منظمات نقابية وشعبية تمثل امتداداً للمفاهيم والقيم الغربية ، ولل فكر الاشتراكي الاصلاحى ، وهكذا شهدت القارة الافريقية منظمات نقابية وضع بعضها نفسه في خدمة الدولة الاستعمارية والفكر البورجوازي وما يزال ، هدفها تمزيق وحدة الطبقة العاملة وحركتها النقابية الفاعلة ، وصرف العمال ونقاباتهم عن المهمة الملقة على عاتقهم سواء في مرحلة النضال ضد الاستعمار ، اولا حقاً لهذه المرحلة ، حتى اننا ما نزال نشهد سواء على صعيد القارة الافريقية او داخل بلدانها منظمات نقابية مرتبطة بالافكار والطروحات الليبرالية الاصلاحية .

انتشار الفكر الاشتراكي العلمي في افريقيا :

كنا قد أشرنا بصورة عابرة فيما سبق من هذا البحث إلى التأثير بالفكر الاشتراكي العلمي ، وإلى دور الماركسية في دفع حركة التحرر الوطني على صعيد القارة الافريقية واستخدامها كعقيدة للنضال ضد الاستعمار ، فإذا ما اردنا التعرف على بدايات انتشار الفكر الاشتراكي في افريقيا فإنه لا بد من القول ان الثورة البلشفية قد فتحت صفحة جديدة في تاريخ الفكر الانساني وفي الانتقال بنظرية ماركس من الصعيد الايديولوجي النظري إلى الصعيد العملي التطبيقي ، إذ أقام لينين دولة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، بحيث اصبحت الماركسية .

الاشتراكية الحقيقية قائمة بحد ذاتها وليس هذا فحسب بل قاعدة الانطلاق للتوجه الاشتراكي وحركة التحرر الوطني العالمية .

ذهب ماركس في كتابه رأس المال إلى «أن اكتشاف الذهب والفضة في أمريكا ، وإبادة السكان البدائيين واستعبادهم في المناجم ، وبداية غزو واغتصاب جزر الهند الشرقية وتحويل افريقيا إلى مصيدة للدي الجلود السوداء ، شكل بادرة بروز عصر زاهر للانتاج الرأسمالي» (٣٢) .

ويقال لينين حالة رأس المال النقدي ، وتطلعه إلى القارة الافريقية إذ قال : «إن رأس المال النقدي يسعى بوجه عام إلى الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأرض بكافة أنواعها في جميع البلاد وبكافة الوسائل مراعيًا في ذلك المصادر الكافية للمواد الخام ، وهو يخشى أن يتخلف في الصراع الضاري للحصول على البقية الباقية من الأراضي المستقلة أو إعادة تقسيم الأراضي التي تم تقسيمها من قبل» (٣٤) .

وخلال مؤتمر الكومنترن الثاني عام ١٩٢٠ دعا لينين إلى مساندة الاتحاد السوفيتي للحركات الثورية الوطنية غير الشيوعية في العالم المستعمر . كما قال ستالين عام ١٩٢٠ «إن البروليتاريا الغربية المتقدمة لن تستطيع القضاء على العالم البورجوازي بدون مساندة فلاحي الشرق» . وخلال شهر أيلول (سبتمبر) من العام نفسه تم في باكو عاصمة اذربيجان السوفيتية أول احتكاك مباشر بين الشعوب الافريقية الآسيوية ، والثورة البلشفية ، إذ حضر مؤتمر باكو ممثلون عن عشرين شعباً من شعوب المستعمرات في آسيا وافريقيا لمجابهة الاستعمار وصياغة موقف منحد، لحركة التحرر الوطني .

تعددت طرق انتشار الفكر الاشتراكي العلمي في افريقيا وجوانب التأثير به فمثل الصعيد الدستوري والسياسي تأثرت الدساتير الافريقية بالحقوق الاقتصادية وحق العمل التي اعلنها الدستور الاول للدولة الاشتراكية الاولى (الاتحاد السوفيتي) وعلى الصعيد الجماعي تأثر الطلبة الافارقة بالفكر الماركسي أثناء دراساتهم في الجامعات الاوروبية . وعلى الصعيد النقابي تأثر العمال باتحاد النقابات العالمي ، وقاموس المفردات الماركسية (الصراع الطبقي النضال النقابي السياسي الارتباط بحزب سياسي ثوري وحدة الطبقة العاملة في العالم الخ) .

وفي جميع هذه الحالات فقد كان التأثير يتم غالباً عن طريق اوروبا سيما في مرحلة الثلاثينات وحتى الخمسينات ، ويتناول مختلف الجوانب والحركات الفكرية والمؤتمرات والتنظيمات السياسية .

ثم اتخذ التأثير بالفكر الاشتراكي العلمي ، بعد تحقيق العديد من البلدان الافريقية لاستقلالها ، وقيام الانظمة الوطنية ، ووصول القوى الديمقراطية والثورية إلى السلطة في هذا البلد او ذاك . نقول اتخذ التأثير بالفكر الاشتراكي العلمي أبعاداً ايديولوجية تدرجت في التأثير بالحياة الثقافية ، وتركت بصماتها واضحة في الاجنحة اليسارية للأحزاب الديمقراطية والثورية .

أما انتشار الفكر الاشتراكي العلمي بصورة تنظيمية ، فقد تم هو الآخر في مراحله الاولى عن طريق الاحزاب الشيوعية والحزب الشيوعي الفرنسي بصورة خاصة ، وشهدت افريقيا الشمالية (تونس والمغرب والجزائر) قبل غيرها من اجزاء القارة الافريقية ولادة الاحزاب الشيوعية .

في افريقيا جنوب الصحراء تكونت في البدايات مجموعات لدراسة اسس الاشتراكية العلمية ، ويعتبر الحزب الشيوعي في جنوب افريقيا ، حيث يقوم حالياً النظام العنصري ، من اقدم الاحزاب الشيوعية الافريقية إذ تأسس عام ١٩٢٠ وكان له منذ ذلك التاريخ الاثر الفعال في الاضراب الكبير الذي اعلنه اربعون الفا من عمال المناجم عام ١٩٢٠ وعانى منذ ذلك التاريخ وما يزال أشد وأقسى الضغوط نتيجة للطبيعة العنصرية لنظام جنوب افريقيا .

وفي مطلع الخمسينات ازداد نشاط الاحزاب الشيوعية الافريقية وتوسع انتشارها نتيجة للنجاحات العلمية التي حققها النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وبلدان اوربا الشرقية للنجاحات العلمية التي حققها النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وبلدان اوربا الشرقية والسبق العلمي في مجال صنع الصاروخ العابر للقارات عام ١٩٥٥ فاكشف الفضاء في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٧ وذلك بالاضافة إلى تعاون الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى مع البلدان الافريقية والانظمة الوطنية والديمقراطية والثورية ، وانتساب مئات الطلبة الافارقة إلى الجامعات ومعاهد التعليم مما اتاح نشر الثقافة الماركسية - اللينينية وفهمها بصورة

مباشرة والاحتكاك مع الاساتذة والطلبة الاشتراكيين والتعرف عن كثب على الحضارة
والعادات العظمى الاشتراكي الجديد .

انتقل التأثير بالفكر الاشتراكي العلمي في افريقيا الى مرحلة جديدة ، إذ أعلن
المؤتمر التأسيسي لحزب العمل الكونغولي الذي انعقد في العاصمة برازافيل ما بين
٢٩ - ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٩ ، تأسيس وتثبيت سلطنة أول حزب
ماركسي - لينيني في القارة الافريقية ، واعتبار هذا الحزب «الوسيلة الوحيدة المناسبة
للنضال ضد الاستعمار الجديد ولوحدة القوى الكادحة داخل الكونغو» وامتدادا
لتأثير ثورة اكتوبر الاشتراكية وللأممية البروليتارية ، واستجابة لحاجات النضال
وطبيعته في القارة الافريقية والكونغو» أعلن القائد التاريخي للحزب ماريان نغوي في
ختام المؤتمر المذكور أيضاً أن هناك اشتراكية واحدة هي الاشتراكية العلمية العظمى
التي قدمه ماركس وانجلز» (٢٥) .

يعود الحزب في ادبياته دوماً إلى أقوال ماركس ولينين ويستشهد بها وفي مجال
التنظيم الشعبي والاهداف المرحلية أكد الحزب على ان التناقض الأساسي الذي بين
جموع الشعب الكونغولي ككل وبين الامبريالية العالمية بصورة عامة ، ومن أجل
ذلك فإن مهمة الثورة الوطنية الديمقراطية والشعبية للكونغو هي توحيد القوى
الشعبية الثورية المكونة من طبقة العمال والفلاحين وحلفائها البورجوازية الصغيرة
والشباب والمثقفون الثوريون ، ومهمتها عزل القوى الرجعية التي تتكون من
الامبريالية العالمية وحلفائها على الصعيد الداخلي ، البورجوازية الكومبرادورية
والبورجوازية البيروقراطية ، والاقطاع وعلى هذا الاساس قام الاتحاد النقابي
الكونغولي واتحاد الشبيبة الاشتراكية الكونغولية والاتحاد الثوري لنساء الكونغو ،
والاتحاد الوطني للكتاب والفنانين الكونغوليين كمنظمات نقابية وشعبية تلغزم : «أدى
الحزب وتوجيهاته وتشكل الاطار التنظيمي للشعب الكونغولي ، بالإضافة إلى
مؤسسة الجيش الشعبي الوطني الذي يشكل «أداة حزب العمل الكونغولي واليد
الاساسية لنواته» .

تبنت بنين الماركسية - اللينية وبصورة رسمية في تشرين الثاني (نوفمبر)
١٩٧٤ وفي كانون الاول (ديسمبر) من العام التالي ١٩٧٥ انشيء الحزب الثوري
للشعب البيني وكحزب وحيد وفي ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ اعيد تنظيم

القوات المسلحة تحت اسم «القوى العسكرية الشعبية» ثم عقد المؤتمر الأول للحزب في ايار (مايو) ١٩٧٦ الذي حدد مراحل الثورة تبعاً لأهدافها في ثلاثة هي : مرحلة الحركة الثورية للتحرير الوطني مرحلة الثورة الديمقراطية الشعبية ومرحلة الثورة الاشتراكية .

وعلى أساس ذلك تم اتخاذ عدد من التدابير الادارية لقيام الدولة الوطنية وتثبيت سلطتها عن طريق الجيش ، كما تم اتخاذ عدد من التدابير الاقتصادية ، وبناء المنظمات النقابية والشعبية .

خلال عام ١٩٧٧ عقدت الحركة الشعبية لتحرير انغولا أول مؤتمر لها بصد الاستقلال ، قررت هذه فيه تحويلها نفسها إلى حزب ماركسي - لينيني باسم جديد هو الحركة الشعبية لتحرير انغولا - حزب العمل ثم دعا مثقفوا الحزب لاحقاً إلى الاعتماد تنظيمياً على الماركسيين الحقيقيين الذين يربون في الخلايا الحزبية التي يجب أن تغطي جميع أنحاء انغولا على اعتبار أن العمال هم الاقدر على تطبيق الماركسية - اللينينية .

يبدو التأثير بالفكر الاشتراكي العلمي واضحاً ، في البلدان التي تسير في طريق التطور اللارأسمالي والتوجه الاشتراكي حيث تشكل الاشتراكية اختياراً شعبياً فالدستور الجزائري ينص على أن الاشتراكية اختيار الشعب الذي لارجعه فيه ، كما عبر عن ذلك بكامل السيادة في الميثاق الوطني وهي السبيل الوحيد الكفيل باستكمال الاستقلال الوطني^(٢٩) وترمي الاشتراكية وفقاً للدستور المذكور إلى تحقيق أهداف ثلاثة :

- ١ - دعم الاستقلال الوطني
- ٢ - اقامة مجتمع متحرر من استغلال الانسان للانسان
- ٣ - ترقية الانسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازهارها وتعود إلى مؤسسات الحزب والدولة مهمة تحقيق هذه الاهداف المتكاملة المتالزمة^(٣٠) .

يشمل تأثير الفكر الاشتراكي العلمي مجالات التخطيط في بعض البلدان الافريقية ووضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية ، إذ عمد العديد من الدول الافريقية إلى توجيه قسم من استثماراته لتمويل انتاج وسائل الانتاج المتعلقة بالتصنيع مثل صناعة استخراج المعادن وتنقيتها ، ومعالجتها ، وصناعة مواد البناء

والصناعات الكيماوية ، وغير ذلك ، ولعل هذا ما أشار اليه الاقتصادي الافريقي R. Gradiner السكرتير السابق للجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة لمنظمة الامم المتحدة إذ قال : «إن تجربة التنمية الاقتصادية للاتحاد السوفيتي تلعب تأثيراً كبيراً على سياستنا الاقتصادية ، ولنأخذ على سبيل المثال فقط اتجاه التخطيط : فالمستعمرات القديمة مدعوة لحل مشاكل متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وذلك عن طريق التخطيط في اطار الدولة لحل هذه المشاكل ، وان غنى تجربة الاتحاد السوفيتي في هذا المجال تعطينا مساعدة لا تقوم بثمن » .

نخلص من جملة ما تقدم إلى القول ان انتشار الفكر الاشتراكي العلمي وتأثيره في افريقيا يتخذ حالات متعددة ، فهو يبدو في فلسفة الاحزاب الديمقراطية والثورية والبلدان التي تسير في طريق التطور اللارأسمالي والتوجه الاشتراكي (غينيا (سيكوتوري) ، تنزانيا ، الجزائر ، مدغشقر الخ) أو يتوضع في البلدان التي أخذت احزابها الوحيدة بالماركسية - اللينينية (الكونغو ، بنين ، انغولا . اثيوبيا الخ) وما من ريب أن هذا الحضور الماركسي - اللينيني على صعيد انظمة سياسية ودستورية افريقية سينعكس على بلدان افريقية اخرى تبعاً لمدى نجاح التجربة الاشتراكية في البلدان التي بدأت هذه التجربة . كما يبدو وتأثير الفكر الاشتراكي العملي ماثلاً حتى في البلدان ذات الاتجاه الليبرالي عن طريقين احدهما الاحزاب الشيوعية فيها سواء بصورة مشروعة (حالة السنغال على سبيل المثال إذ تتعدد التنظيمات الماركسية - اللينينية) أو بصورة سرية (حالة جنوب افريقيا وعدداً آخر من البلدان الافريقية) يضاف إلى حضور الفكر الماركسي في البلدان التي تأخذ بنظام الحزب الواحد (حالة غينيا سابقاً - ساحل العاج الخ) أما الطريق الثاني الذي يتم من خلاله تأثير الفكر الاشتراكي العلمي فهو عبر الانظمة السياسية والدستورية الليبرالية التي نقلت الحقوق الاقتصادية عن الفكر الدستوري الاوروبي ، مما سبق أن أشرنا إليه .

وفي جميع هذه الحالات ، فإن الجامعات الاشتراكية والحركة النقابية العالمية والمنظمات الشعبية العالمية والعلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية بين البلدان الاشتراكية والبلدان الافريقية ، بالإضافة إلى المؤتمرات الدولية على مختلف الصعد نقول كل ذلك يسهم في نقل وترسيخ وحضور الفكر الاشتراكي

العلمي في افريقيا تاركين للقارىء تقدير مدى أهمية هذا الحضور في المستقبل القريب والبعيد ، لننتقل إلى النقطة التالية من موضوع بحثنا .

الطبقات الاجتماعية في افريقيا :

كنا قد أشرنا في بداية هذا البحث ، إلى الرأي القائل بعدم وجود طبقات اجتماعية في المجتمع الافريقي قبل دخول الاستعمار إلى القارة وتمسك البعض الآخر بالرأي نفسه حتى وقتنا الحاضر ، ولقد اثار ذلك نقد اصحاب الفكر الاشتراكي العلمي ، وما يهمننا الآن هو عرض وجهة النظر القائلة بوجود طبقات اجتماعية في افريقيا سابقاً وحالياً ، ومن ثم نتناول بالدراسة هذه الطبقات وتشكلها .

الطبقات الاجتماعية قبل دخول الاستعمار :

يرى الكاتب السنغالي يوسفوغيسي «إن الايديولوجيات المختلفة التي تخدم القوى المسيطرة قد عملت دوماً من أجل هدف أساسي هو نكران واقع الطبقات الاجتماعية ونفي موضوع الصراع الطبقي في افريقيا ، وذلك باستخدام فكرة ان الافارقة خلال التاريخ كانوا ينتظمون دوماً في مجتمعات مشتركة موحدة تماماً ، وتتمتع بتوازن يمكن أن يعتبر شاملاً ، وهذا يعني بالتالي ان الافارقة اليوم هم اخوة ويجب أن يتقاسم بعضهم البعض عواطف الحنو والمحبة ، ولكن هذه الرؤية هي رؤيته مثالية وكاذبة بالنسبة لافريقيا»^(١) .

والطبقات الاجتماعية موجودة في افريقيا ، رغم انها ، أي افريقيا ، كما يرى الكاتب المذكور لم تعرف نفس التطور التاريخي للشرق ، أي انها لم تعرف بالتتابع اسلوب الرق ، فاسلوب الانتاج الاقطاعي . . . الخ وانما عرفت طبقات اجتماعية متناقضة بدليل وجود المنشآت الكبرى للدولة فعائلات النبلاء الكبرى وكذلك عائلات رجال الدين والمقاتلون هم الذين كانوا يسيطرون على الانتاج الفلاحي والحيواني وعلى فضل القيمة لهذا الانتاج واستقلال الطبقة هنا يتجلى بصورة أساسية كما يرى الكاتب نفسه ليس على مستوى علاقات الانسان بالانسان كما هو الامر في حالة الرق التقليدي ، أو الصيغ المختلفة لتبعية الاقطاع ، ولكن على مستوى العلاقات بين المجموعات تجاه بعضها ، فالمجموعة المتفوقة (أي المستثمرة بكسر

ذلك انه اذا كانت مرحلة الاستقلال السياسي قد استدعت النضال المسلح ، فإن الاستقلال الاقتصادي يستدعي تنظيم طاقات الجماهير في اتجاه اخر يكمل الاستقلال السياسي ، بحيث يتوسع دور القطاع العام ، ويقام صرح جديد للسياسة الثقافية على اساس من الايمان بمبدأ صراع الطبقات ، وخلق الكوادر المقتنعة بالخط الاشتراكي والمسلحة بترية سياسية ، واخلاق وقيم اجتماعية جديدة تحصنها عن مواقع الزلل والسقوط في حوض الطموحات البورجوازية .

ان انعدام البناء الثقافي العلمي على مستوى الامة او داخل الحزب الواحد ، يحول التناقض الاساسي بين معطيات التجربة الاشتراكية وثقافتها الاصلية ، وبين السلفية (جانب منها) التي لا تتماشى وروح التطور التاريخي ، الى تناقض ثانوي هامشي بين الكوادر والقيادات الحزبية داخل الحزب الواحد ، فيشيع الالتزام الاحزبي والولاءات الشخصية ومراكز القوى ، المفتعلة . . . مما يقطع حركة التطور الثوري .

البورجوازية الوطنية :

اهتمت الدولة بعد الاستقلال العديد من المؤسسات الاقتصادية ، وشجعت إقامة مؤسسات اقتصادية وطنية ، وكذلك فقد احدثت بعض البنوك الوطنية والشركات ، كما تم افرقة العديد من المؤسسات الاجنبية عن طريق الشراء ، وتولي افريقيين لادارتها .

وبصورة مجملة يمكن القول ان البورجوازية الوطنية ، في افريقيا تتكون من الملاكين الزراعيين المستثمرين وصغار التجار ، وحرفيين وبعض رجال الاعمال ممن يملكون رأسمال خاص . إن هذا البورجوازية الوطنية على حد تعبير احدهم هي طبقة وسيطة بين الطبقات القديمة ، والتشكل الاقتصادي - الاجتماعي الجديد في المجتمعات الافريقية .

تحتكر الاستثمارات الاجنبية صناعات التصدير ذات الصلة بالصناعات الزراعية ويقطاع المناجم ، بحيث يبقى فقط أمام رأس المال المحلي الضعيف القطاعات التالية :

- التجارة المتعلقة بالمواد الغذائية المحلية لان الرساميل الاجنبية تسيطر

الاقتصاد ، فالامبراطور اسكيا يتمتع بسلطة قوية وحازمة بواسطة فرقة خاصة من أكثر المحاربين كفاءة ويخضع لنفوذه المباشر منطقة غاو التي تنحصر مواطنتها بالارقاء الذين ينصرفون للرعي وزراعة الارز ويتوجب على كل مائتي رقيق انتاج ما يعادل ٢٥٠ طن من الارز سنوياً من مساحة الأرض المخصصة لهم يمدهم اثنائها الامبراطور بالبذار المودع لديه في المخازن الملكية وفي بقية المناطق يتواجد الاسياد وشيوخ الدين الذين يملكون مساحات شاسعة من الأراضي اشبه بأراضي الكنيسة في العصور الوسطى باوروبا يعتمدون في استثمارها على الفلاحين والارقاء التابعين لهم^(٤٤) .

وحول مملكة الحاج عمر بن سعيد الفتوي (المملكة التكلورية) اشرنا الى محاولة الحاج عمر ان يوجد على الصعيد الاقتصادي - الاجتماعي تالفاً بين طبقات المجتمع «إذ كان يزوج بنت السماك بالنساج ، ويزوج بنت النساج بالسماك» منطلقاً في ذلك من اتحاد اصل الناس كلهم وانحدارهم من آدم ، او من اتحاد دينهم الاسلامي^(٤٥) .

أردنا من وراء ما تقدم ان نعطي القارئ انطباعاً عن الطبقات الاقتصادية الاجتماعية في افريقيا قبل اقتسام الغرب لهذه القارة ، وهذا في الواقع ما يضعنا حالياً امام تشكيلات اقتصادية اجتماعية معقدة حيث تتمفصل وتتوضع صيغ للانتاج القديم مع اسلوب الانتاج الرأسمالي ، ولكن داخل هذا التركيب غير المتكافئ ، فإن اسلوب الانتاج الرأسمالي يتفوق ويسيطر ويطوع الصيغ التي ما تزال موجودة من الاسلوب القديم للانتاج .

الطبقات الاجتماعية في افريقيا حالياً

سوف ندرس فيما يلي التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية في المجتمعات الافريقية ، منطلقين من مبدأ العلاقات الانتاجية في المجتمع ، مشيرين بادىء ذي بدء إلى ان ما تغير بعد دخول الاستعمار ورأس المال الاجنبي إلى افريقيا ليس علاقات الاستغلال وانما طبيعة الاستغلال بحد ذاته ، بحيث اصبحت تمارس الاستغلال طبقة جديدة ولدت في احضان المصالح الاستعمارية ، في حين استمرت بعض الاشكال القديمة للاستغلال نتيجة استمرار انماط قديمة من الانتاج .

وبالمقابل فقد كانت ولادة البورجوازية الافريقية مزمنة بطبيعة الحال لولادة طبقة البروليتاريا وبقية الفئات الاجتماعية المضطهدة في المجتمع .
وعلى هذا الاساس فلننا سوف نتناول فيما يلي : البورجوازية وفتاتها المتعددة ، فالبروليتاريا والفلاحين .

البورجوازية الافريقية :

يتفق معظم الباحثين على ان البورجوازية الافريقية كانت وليدة الاستعمار الذي استعان بعد فرض وجوده بالقوة العسكرية بزعماء القبائل والمناطق من الوجهاء التقليديين وذلك كي يضمن استمرار سيطرته ، وبجانب ذلك فقد اوجدت القوانين التي طبقها الاستعمار في البلدان الافريقية فئة من الموظفين وكوادر الشرطة والجيش تعتمد في تلبية حاجاتها على رضى المستعمر عن طريق تطبيق قوانين وتنفيذ اجراءاته الادارية .

وبالتالي ، فإن البورجوازية الافريقية ولدت عاجزة ضعيفة ، يقول نيكروما «إن السلطة الاستعمارية قد ثبتت كل محاولة لقيام مشاريع خاصة فالصناعات المنجمية والمشاريع الصناعية والبنوك وتجارة الجملة ، والاستثمارات الزراعية الكبرى كلها كانت بأيدي الاجانب . . . ان البورجوازية الافريقية بصورة عامة هي طبقة وسيطة . . . » .

يعود سبب ضعف البورجوازية الافريقية الى ان الرأسمالية قد وصلت الى افريقيا كنظام مؤسس مسبقاً ، طبيعته الاساسية ان يكون تابعاً ، ومن هذا الواقع فإن المجتمع الافريقي لا يعرف اجراءات ديناميكية للتحويل الداخلي الثوري ، ولكن يعرف اقتصاداً مختنقاً متوقف النمو ، ينتج بورجوازية طفيلية وبيروقراطية تسيطر على الدولة التي تتسم في حالة كهذه بمظهر الاستعمار الجديد ، وعلى صعيد الواقع الاجتماعي فإن الجماهير تتعرض لافقار متزايد وتبدو حدة الصراع الطبقي على اشدها كظاهرة خطيرة . (٦) .

على ان علينا في الواقع التمييز بين عدة فئات من البورجوازية تبعاً لنشأتها ، ومدى اقترابها ، أو ابتعادها عن مصالح طبقة العمال والفلاحين ، فهناك البورجوازية الكبيرة والبورجوازية المتوسطة ، والبورجوازية الصغيرة ،

والبورجوازية الطفيلية (الكومبرادور) والبورجوازية البيروقراطية (المكتسبة) .
وجميع هذه الانواع تنضوي تحت عنوانين كبيرين هما : البورجوازية التابعة للغرب
ولرأس المال والمصالح الاجنبية ، والبورجوازية الوطنية وتضم كل منها فئات من
البورجوازية ذات موقع ثابت احياناً بحيث تكون اما تابعة منذ الاصل او وطنية منذ
الاصل ، او موقع متذبذب ويتناول هذا النوع من البورجوازية فئات قد تكون
وطنية في مرحلة من المراحل ، ثم قد تصبح في مرحلة لاحقة فصيحاً تابعياً
للبورجوازية التابعة ، وسوف نتناول هذا فيما يلي :

البورجوازية الكبيرة :

وتمثل نسبة تقل عن ١٪ من السكان الافارقة، ونعني بها الطبقة التي ربطت
مصالحها بمصالح الاستعمار قبل الاستقلال ، فهي اذن وليدة دخول الاستعمار
ورأس المال الاجنبي ، واستمرارها بعد الاستقلال هو نتيجة لعجز بلدان افريقية
عن تحقيق استقلالها الاقتصادي حتى اليوم .

تشكلت هذه الطبقة في الاصل من وجهاء المجتمعات القبلية الافريقية الذين
وضعوا انفسهم في خدمة الاستعمار للحفاظ على امتيازاتهم المادية والسلطوية ،
وتحولوا الى ملاك للاراضي نتيجة حلول الملكية الشخصية محل الملكية الجماعية او
«الشيوعية الفطرية» وكذلك من الذين تعاونوا مع الحكام الاجانب او المعلنين بحديث
كونوا ملكية كبيرة خلال وقت قصير عن طريق الرشوة او التهريب .

تقدم لنا المؤلفات الافريقية نموذجاً واضحاً عن البورجوازيين الافارقة من
خلال الحديث عن شخصية السنغالي ديوغاكيسي «Diouga Kébé» . الذي يمثل
ويؤجر العديد من العمارات الكبرى والفنادق الضخمة بما في ذلك فنادق «الماتيو»
الذي يرتفع على تلة على ساحل المحيط الاطلسي قريباً من العاصمة السنغالية
داكار ، ويديره «نادي المتوسط» هذا بالاضافة إلى ملكية «كيب» مخزن يتوي على
جميع البضائع والسلع والمواد الاستهلاكية ، وعدد من المصانع ، والمكاتب التجارية
الهامة والفيلات الفخمة المؤثثة باغلى واجمل المفروشات في العالم .

ان جميع الاوساط الشعبية والدبلوماسية تتحدث عن سر هذا الثراء ، فمنهم
من يذهب الى ان ذلك يعود الى ممارسة «كيب» لتهريب الالماس اذ بدأ حياته «مهرباً»

صغيراً عندما كان يقيم في كيفو Kivu كالعديد من الآخرين قبل استقلال الكونغو البلجيكي وتضيف هذه الرواية بما يشبه الاساطير الى ان هذا «المسلم الورع» حسب تعبير بعض الكتّاب قد وصل عن طريق التنجيم الى موبوتو سيسيكو الرئيس الحالي لزاير. وكشف له عن مستقبله كرئيس لزاير قبل فترة من الزمن ، بحيث أصبح كيمي لاحقاً مديراً لجزء من ملكية الرئيس الزائيري الذي تقدر ثروته هو الآخر بأضعاف ثروة وكيله .

ورغم أن «كيمي» هذا لا يعرف القراءة والكتابة باللغة الفرنسية او سواها ، وهو في سن الستين من العمر ، فإنه ما يزال ينشر الاساطير والخرافات حول اسباب ثروته الفاحشة . ومن أجل تدعيم نفوذه ، مادياً وسياسياً في المجتمع ، فإنه يساهم في المؤسسات الخيرية ، وبناء دور العبادة ، وتقديم العطاءات بسخاء لزعماء المذهب الديني الذي يتبعه ، حتى ان زيارة هذا الاخير له في دكاو والتي دامت عدة ايام تكلفته عدة ملايين من الفرنكات الفرنسية .

ولكن بجانب هذا النموذج الافريقي البحت للبورجوازية الكبيرة نجد نماذج قد تتماثل تفوق «كيمي» غنى ، من الاسيويين الذين استقروا منذ الحريين العالميتين في افريقيا الغربية ، والواقع ان امثال هؤلاء قد تعاونوا مع الاستعمار الذي وجد فيهم وسيطاً طيباً للتعاون معه على اعتبار ان وجودهم في هذا البلد مرهون بتأمين المصالح الشخصية والحصول على أقصى حد ممكن من الثروة خلال اقصر فترة زمنية ممكنة ، بمعنى ان الهدف من المصنع الذي يقيموه او التجارة التي يمارسونها بالدرجة الاولى والاخيرة الربح وتراكم رأس المال دون الاخذ بعين الاعتبار مصالح البلد الاقتصادية او تطلعه الى تحقيق الاستقلال والتنمية الوطنية ، وهم بذلك يلتقون في رأس الزاوية مع الاستعمار الذي جاء ليستثمر امكانيات البلد وموارده الاولى الاقتصادية وباستثناء حالة واحدة فإنه يمكن تعميم ظاهرة تعاون البورجوازية الاسيوية المقيمة في افريقيا مع الاستعمار .

وهذه الحالة القيمة قد بدت خلال فترة زمنية قبل استقلال غينيا ، إذ تعاونت البورجوازية اللبنانية مع التيار الشعبي المناهض للاستعمار الفرنسي ، وسددت رواتب العمال اللبنانيين خلال فترة اضرابهم .

وبطبيعة الحال فإن القطاع الواسع من المهاجرين الآسيويين المقيمين في افريقيا الغربية يتعرضون بنفس الوقت لاستثمار البورجوازية الآسيوية من قبل نفس الجنسية ويعتقدون نفس الدين فتاجر المرق الآسيوي (سوريا كان او لبناناً او هندياً او ما سوى ذلك) يتعامل مع تاجر الجملة الآسيوي الذي يفرض عليه سعر البضاعة ، واجرة المحل واجرة البيت ، وايضاً ثمن المواد الاستهلاكية التي تباع في الاسواق بعد ان يكون التاجر الآسيوي قد استورد هذه البضاعة بالجملة .

تشكلت البورجوازية الكبيرة في افريقيا ، افريقية او آسيوية او اوروبية ، وما تزال عن طريق اخر هو التعاون بين الوسطاء وبين كبار موظفي الدولة سبياً موظفي الجمارك فالبضاعة المستوردة من الخارج تمر عبر الجمارك بفواتير وشهادات منشأ مزورة مما يعمل على تخفيض نسبة الجمارك المقررة على البضاعة ، وربما تمكن التاجر الكبير من ادخال قسم كبير من بضاعته الى السوق مباشرة دون ان يمر عبر طريق الجمارك او بأشكال اخرى غير مشروعة ، فلكل حالة لبوسها ، في حين يعود تاجر الجملة ثانية ليفرض السعر «غير العادل» على تاجر المرق وفي سوق الاستهلاك الداخلي .

على هذا الاساس يمكن القول ان البورجوازية الافريقية تلعب دوراً رئيسياً وغير وطني لانها عاجزة عن استخدام رأسها في قطاع الانتاج ، وتلعب مجرد دور الوسيط وهي من أجل تثبيت نفوذها السياسي تحاول استخدام الجيش كأداة قسرية لاستمرار سيادتها ، وهذا ما يفسر العديد من الانقلابات العسكرية في افريقيا ، وان كان من المناسب الاشارة بنفس الوقت الى ان ظاهرة الانقلابات العسكرية اخذت في بعض البلدان الافريقية منحى صحياً لصالح القوى الديمقراطية والثورية .

البورجوازية الكومبرادورية :

تلتحق هذه الفئة من البورجوازية بسابقتها من حيث عدم شرعية منشأ ثروتها ، وارتباطها بمصالح الاستعمار والشركات الاجنبية .
ظهر هذا التعبير «بورجوازية الكومبرادور» اثناء مناقشات الامة الثانية ثم

استخدم بصورة خاصة في فيتنام ، ثم من قبل عدد من الاقتصاديين اللاتينيين -
الأمريكيين .

يعطي الجنرال جيباب التعريف التالي : ان بورجوازية الكومبرادور «تحتفظ بعلاقات متعددة مع ملاكين عقاريين واقطاعيين ، هذه القوى الاجتماعية الرجعية التي تخدم الامبريالية وتتواطأ متحالفة معها تماماً ، انها تعيش على المساعدة الأمريكية ، ومن التجارة مع الدول الامبريالية ، كما تبحث عن الاستثمارات المشتركة مع رأس المال الاجنبي . ان بورجوازية الكومبرادور تعتمد على عناصر تفرزها طبقات اجتماعية اخرى ، ككبار الملاكين العقاريين الذين يقيمون في المدن ويتبرجزون ، وموظفين اداريين وعسكريين يشرون عن طريق المضاربة المالية واستخدام الاموال العامة» .

ان تفسير الجنرال جيباب السابق يصحح قوله عن بورجوازية الكومبرادور الافريقية اذ في كل دولة افريقية العديد من السماسرة والوسطاء الذين يستخدمون نفوذهم السياسي او العسكري او القبلي امام السلطة الحاكمة لعقد العقود مع الشركات والاستثمارات الاجنبية برأس مال متميز هو نفوذهم الشخصي ، ومظاهر الرفاه والبلذخ التي يظهرون بها مع القدرة على التخاطب مع الحاكم والاتصال مع الشركات الاجنبية او سفاراتها .

كانت الجاليات الاسيوية في افريقيا تحتكر تقريباً هذا الاطار البورجوازي من قبل بمعنى ان الوساطة والسمسرة كانت تقوم عليها ، مفيدة بذلك من معرفتها بلغة الاستعمار والسوق الدولية وحاجات السوق الداخلية ، اما بعد الاستقلال وحلول الادارة الافريقية محل الادارة الاستعمارية ، وافرة معظم المؤسسات ، فقد انفتح اطار هذه البورجوازية بورجوازية الكومبرادور ، على ابناء البلاد الافريقية ، ونجم عن ذلك نوع من التنافس بين الوسطاء الاسيويين والاوروبيين في افريقيا ، وبين الوسطاء الافارقة .

تتبع الادارة الافريقية اساليب شتى لتكوين ثروتها ، ففي احد البلدان الافريقية اطلعت على حادثة ليست هي الوحيدة من نوعها بالتأكيد ، ففي شركة استثمار عربية افريقية يحاول وزير الصناعة ان يحل محل الجانب العربي شركة اخرى اجنبية ، ومن ناحية ثانية يحاول توسيع الشركة وازدحام اقسام جديدة لها عن طريق

الاتفاق مع شركات اجنبية لا تتمتع بالمؤهلات والخبرات الكافية لمثل هذا النوع من الاستثمار ، وفي كلا الحالتين فإن ما يهدف اليه وزير الصناعة هو الحصول على عمولة من الشركات الاجنبية ، وفي بلد آخر لاحظت ان عدداً من كبار موظفي الدولة وضباط الجيش يملك عدداً من العقارات المبنية ، تمكنوا من بنائها عن طريق تأمين الارض والمواد الاولية (اسمنت ، حديد ، خشب) بأسعار رخيصة في حين يؤمنون بقية كلفة البناء بسبل مختلفة غير شرعية (الحصول على المواد الاولية للبناء وبيعها في السوق السوداء ، الاقراض من المصارف الحكومية الخ) ثم يقومون بتأجيرها للشركات والمؤسسات الاجنبية بالقطع الاجنبي وبأجور مجزية .

البورجوازية البيروقراطية السياسية :

ان بورجوازية الكومبرادور هي نتيجة طبيعية في بعض الحالات للبورجوازية البيروقراطية - السياسية التي تنجم عن احتكار الحزب الوحيد للسلطة ومؤسساتها ، اذ في مرحلة لاحقة للتوجه الالاسيالي ، فإن ما طرح من افكار وشعارات لا يعود كافياً للانتقال الى مرحلة جديدة في التوجه الاشتراكي ، كما ان البقاء طويلاً في نفس المرحلة سيعقبه عودة الى الثقافات البورجوازية والبدائية وشيئاً فشيئاً انتكاس للتجربة وارتداد الى الوراء .

ان بناء القاعدة المادية للتحول الاشتراكي يجب ان يرافقه تحولات ثقافية راديكالية وعلى الرغم من انه من المعروف ان البناء الفوقي (الثقافة والمؤسسات) يكون عادة لاحقاً وتابعاً للبناء التحتي (التحولات الاقتصادية) الا ان التجربة توضح بما لا يقبل الجدل انه في حالة البلدان الافريقية كما في حالة البلدان المتخلفة عموماً فإنه لا بد من الاعتماد بصورة اساسية على الثقافة وتكوين كوادر واطارات ومؤسسات ثقافية تستوعب المرحلة السابقة ، وتتطلع الى رسم افاق جديدة في العمل الثوري ، وهذا لا يتأتى الا عن طريق الحزب الثوري القائم على أسس علمية في المرحلة الاولى ، والمسلح بالاشتراكية العلمية في مرحلة لاحقة .

ان البورجوازية البيروقراطية - السياسية التي تعتمد على كبار الموظفين وعلى عامل قوة القيادة بحكم استمرارها التاريخي تنشر الثقافة والتجربة النضالية التي اصبحت بتقدم الزمن في بعض اجزائها ومفاصلها ثقافة متخلفة وتجرية مستهلكة ،

البر) تنجسد فيها السلطة السماوية تأخذ ضريبة من المجتمعات الأدنى القروية أو الأبوية وما عظم أسس هذا النمط من الانتاج هو هجمة الرأسمالية الأوروبية منذ القرن السادس عشر وسيطرتها بحيث قام نمط اقتصادي جديد على نمط رأس المال المسيطر (١١) .

ويستشهد الكاتب على ذلك بما ورد في كتاب اميلكار كابرال «سلاح النظرية» إذ يقول: «في البلدان المستعمرة حيث اوقف الاستعمار بصورة عامة حركة التطور التاريخي للشعوب المستعمرة فإن رأس المال الامبريالي قد فرض اشكالاً جديدة للعلاقات داخل المجتمعات الاصلية بحيث ان البنية التنظيمية (التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية) أصبحت أكثر تعقيداً ، وحيث حل رأس المال الامبريالي اثار فاسد وخلق تناقضات وازمات اجتماعية» . «لقد ادخل اي رأس المال الاستعماري ، مع دورة النقد وتطور السوق داخلياً وخارجياً عناصر جديدة في الاقتصاد ، وقاد ذلك الى ولادة الامم الجديدة من خلال مجموعات بشرية ، او شعوب ذات مراحل متباينة في التطور الاجتماعي» .

قد يكون من المناسب ونحن في معرض الحديث عن الطبقات الاجتماعية في افريقيا قبل اتفاقية برلين ان نعيد الى الازمان بعض ماورد في كتابنا «افريقيا والعرب» حول الدولة والحكم في الامبراطوريات والممالك التي تأسست بعد انتشار الاسلام ، اذ كنا قد ذكرنا ان سكان امبراطورية مالي كانوا يختارون رئيسهم من بين ممثلي العشائر لدى المجلس الكبيرة بصفته امهر صياد ، ثم يتوزعان الحسك فلامجلس حتى اعلان الحرب والسلم وفرض الضرائب وللرئيس حصراً صلاحية استنكار المذهب وفرض غرامات الاحكام وتوزيع الضرائب وفرض العمل لعدة ايام في اراضي الرئيس او في غلات زراعية تجمع من أجل اقامة الاعياد الزراعية الاجتماعية . كذلك يحدد الامبراطور حقوق وواجبات الاجناس المكونة للدولة ، كما يحدد طبيعة عمل العشائر ، فخمسة منها تتولى الحرف اليدوية ، واربعة الحرب والقتال ، وخمسة اخرى تمثل رجال الدين ، اما البقية من اصل الثلاثين عشيرة فهم الاحرار الذين سموا بارقاء المجتمع ، والفلاحون منهم يشكلون الجنود المشاة في حالتي الحرب والطراري» . (١٢) .

اما في امبراطورية سنغهاي فقد «كان نمط الانتاج خليطاً بين نظام الرق ونظام

على تصديرها واستيرادها .

- بعض المشاريع في مجال تعمير الابنية

- بعض مشاريع النقل المحلي

- القطاع العريض من الانتاج الحرفي التقليدي شبه المصنع .

إن البورجوازية الوطنية تمتلك وسائل انتاج وتبادل هامة ، مما هو ليس في خدمة الامبريالية أو تابعاً لها . إنها إذن تتطلع الى الاستقلال الوطني ، ولكن الرجال الذين يشكلونها يريدون تطوير اقتصاد رأسمالي لا يسيطر عليه الامبرياليون ، ولكن يسيطرون هم بأنفسهم عليه ، انهم ثوريون اذا أشعلنا بهميرار إرادتهم في تصفية السيطرة الاجنبية ، ولكنهم يخافون من الجماهير الشعبية التي تناضل من أجل نظام أكثر تقدماً ، ويحول بينهم وبين أن يصبحوا بورجوازيين كباراً . ولهذا السبب فأننا نقول أن هذه البورجوازية الوطنية لها شخصيتان : فهي باليد اليسرى تناهض الامبريالية والبورجوازية الكبيرة ، وباليد اليمنى تناهض طبقة العمال وطبقة الفلاحين الفقيرة ، فهي إذن بنفس الوقت غير مستقرة بسبب حالتها الموضوعية وبسبب نفسياتها ، إنها طبقة لا تجد في الغالب ملاذاً من نتائج النظام الاقتصادي ، وبنفس الوقت تعيش وضعاً ممتازاً بالنسبة للجماهير العريضة إن فهمية من هذه الطبقة يمكن أن تنضم في ظروف سياسية محددة الى القوى الثورية في النضال ضد الامبريالية .

البورجوازية الصغيرة في المدن الافريقية :

تلعب البورجوازية الصغيرة في المجتمعات الافريقية دوراً اجتماعياً اقتصادياً وسياسياً مهماً في دفع حركة التقدم الاجتماعي ، ومن هنا فان تحالفها مع طبقة العمال ومع الفلاحين وبقية فئات الشعب الكادحة أمر أساسي للغاية . يشكل اصحاب الصناعات اليدوية والتجار الصغار وأرباب العمل الصغار ثقلًا ذا أهمية بين السكان ، لقد خلق الوسط الرأسمالي من الملاكين الصغار بورجوازيين صغاراً يعيشون من خلال جهدهم الشخصي ، إلا أنه من الصعب جداً إعطاء ابعاد اجتماعية لهذه البورجوازية الصغيرة نظراً لخصوصية تطور الانتاج السوقي الصغير والانتاج الرأسمالي الصغير في منطقة معينة .

إن ما يلاحظه هو أن رب العمل الذي يستخدم خمسة أو ستة عمال لديه ، إنما يعتمد في تكديده ثروته على عمله الشخصي بصورة خاصة . وهؤلاء المستثمرون الذين يبيعون انتاجهم وخدماتهم في السوق المحلية يمكن اعتبارهم في البورجوازية الصغيرة ، ففي السبعينات كان في كينيا ثلاثة الاف مشروع صناعي من أصل ٤٣٠٠ مشروع ، أي ٧٠٪ من مجمل المشاريع الصناعية في كينيا استخدم ما بين عامل واحد واربعة عمال ، بل أن ٢٣٠٠ مشروع من أصل الثلاثة الاف لا تستخدم عمالاً برواتب دون أن يفوتنا الإشارة الى اعتماد مثل هذه المشاريع بصورة مستمرة على مبتدئين يتمرنون فيها .

إن دراسة للمشاريع الاقتصادية في لاغوس (عاصمة نيجيريا) قد بينت أن المالكين وأعضاء أسرهم يشكلون ٣٣٪ وأن المبتدئين يشكلون ٥٧٪ في حين تشكل النسبة الباقية أي ١٠٪ العمال برواتب . ثمة أيضاً الحرفيون الذين يقومون بوسائلهم البدائية ، بانتاج الصناعات التقليدية كالسلال والتأثيل الخشبية أو النحاسية أو الفخارية ، والملابس الشعبية وغير ذلك .

يستعرض السوسيولوجي الأمريكي F.Child قصة حياة كينسي اشترى باقتضاده الشخصي جهازاً لصنع الحجر (الخفاف) وبدأ عمله بمفرده في الهواء الطلق ، وبسرعة تمكن من اقامة مستودع متواضع ، فجهاز آخر للمصب ، وهكذا حتى تحول من بورجوازي صغير الى رأسمالي صغير يتحدث عنه الجميع .

أما السوسيولوجي السوفيتي K.Brutentz فيرى أن البورجوازية الصغيرة تساهم في السلطة مع البورجوازية الكبيرة وبقايا الاقطاع ، مما يضطر السلطة الحاكمة الى أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح البورجوازية الصغيرة التي يمكن القول ان دخلها متدن بصورة عامة في المجتمعات الافريقية إذ أنها لا تفيد من القروض المصرفية ، وتعتمد بصورة خاصة على الجهود الفردية لرب العمل وافراد أسرته .

وخلافاً للبورجوازية الصغيرة في البلدان النامية ، فإنه ليس للبورجوازية الافريقية ذلك الوجه « التقدمي » وإنما يمثل تحالفها مع طبقة العمال والفلاحين في نضالهم من أجل المصالح المشتركة معياراً أساسياً للذي التزامها بحركة التقدم الاجتماعي ، فنبين على سبيل المثال تضاعف اصحاب الحرف اليدوية مع العمال والفلاحين والجنود في الصف الاول لقوى الثورة ، وتضاعف التجار الصغار

والمتمسطين كقوى احتياطية للثورة وبصورة عامة فإن البورجوازية الصغيرة مدعوة في البلدان الافريقية للوقوف مع الكتلة السياسية التي تمثل مصالح جماهير الشفيلة .

البروليتاريا :

يمكن القول ان البروليتاريا الافريقية هي طبقة حديثة التشكل نسبياً ، إذ أن ولادتها ارتبطت بالوجود الاستعماري والرأسمالي ، ولذا فهي ضعيفة عددياً ، إذ لا تمثل سوى نسبة ٦ الى ٧٪ من الشعب الافريقي ، وهذا تاجم مبدئياً عن طبيعة المحيط الخارجي للاقتصاد الافريقي .

إن جزءاً كبيراً من البروليتاريا يعيش في مراكز تجمع حضرية حديثة ، كنتيجة لاقتصاد السوق الذي دخل من الخارج ، والذي لا يكف عن التطور ، وينعكس هذا على هجرة الريف كظاهرة واضحة في افريقيا .

وفي الواقع فإن عدداً كبيراً من الفلاحين يهجرون الريف الى المدينة بحثاً عن العمل ، وهم بذلك في الاغلب يفسخمون بمجيتهم صف البروليتاريا . ان نفس مشكلة الخدمة تخلق كذلك الهجرة سواء أكانت هذه الاخيرة الى بلدان افريقية حيث النشاط الاقتصادي أكثر أهمية ، أو كانت الهجرة ببساطة الى الشركات الاحتكارية المسيطرة . وفي حالة الهجرة الزراعية وكذلك حالة هجرة العمال الافارقة فإن المهاجرين يقتصرون على أن يكونوا يداً عاملة رخيصة ، أي مصدراً لفائض القيمة .

إن البروليتاريا الصناعية في افريقيا تتواجد فيا لقطاعات المتقدمة والمناجم ، والصناعة وتجارة المفرق والجملة والصيد والنقل . أما البروليتاريا الزراعية فهي مكونة بصورة خاصة من المزارعين الصغار وعمال زراعة القطن ، والنباتات الليفية والكافور والقهوة والصمغ والحمضيات . الخ

عرفت الطبقة العاملة وحركتها النقابية منذ ولادتها الجنينية بتوجهها الوطني ونضالها ضد النظام الاستعماري ، فكان الاستقلال الوطني بالنسبة لها هو الهدف الاساسي والمقدمة التي لا بد منها لأي تحول اقتصادي أو اجتماعي .

واجه العمال الافارقة أرباب عمل ومدراء أوربيين مما اضفى على مطالبهم بشكل طبيعي طابعاً وطنياً ، فالسلطة التي تحكمهم هي سلطة استعمارية ، تقوم

بنفس الوقت بحماية أرباب العمل من رعاياها ، أو من المستثمرين الاجانب الذين اختاروا إقامة المشاريع في البلدان الافريقية بما يضمن لهم اقصى ربح ممكن باقل كلفة ممكنة وباسرع وقت ممكن ايضاً . ومن هذه الزاوية كانت مطالبة النقابات الافريقية بمبدأ المساواة في العمل والاجور في المستعمرات الفرنسية تحمل بين طياتها طابع النضال الوطني ، وكذلك الحال بالنسبة لمطالب العمال الافارقة في البلدان الناطقة بالانكليزية سيما في بلدان كانت التفرقة العنصرية ما تزال تسود فيها (كينيا وموزامبيق وزيمبابوي ..) بل ان هذه العنصرية ما تزال سائدة في جمهورية جنوب افريقيا كما سبق أو اوضحنا في القسم الاول من هذا الكتاب .

كان وعي البروليتاريا الافريقية ، كطبقة ، يترسخ أكثر فأكثر وذلك كنتيجة للمعاناة في ظل السيطرة الاستعمارية ولاطباق « ابوية » المراكز القيادية النقابية في العالم ، والنقابية الاصلاحية الانتهازية ، وانتشار الاحزاب السياسية الافريقية الممثلة للبورجوازية الصغيرة .. يضاف الى ذلك كله خلق « النقابات الاصلاحية » التي تمثل تعارضاً حقيقياً مع مصالح الطبقة العاملة والحركة النقابية .

إلا أن البعض الآخر وعلى رأسهم فرانتز فانون كان يرى أن العالم الافريقي هو خليط من الفلاحين ، وإن المشكلة التي تفرض نفسها في افريقيا هي الاصلاح الزراعي وقد لاقت هذه المقولة ردأً شديداً . كتب يوسفوغيسي التالي : « لقد كان فرانتز فانون ضحية لهذه الرؤية . انه لم يدرك الوحدة التي تجمع بين البروليتاريا كقوة قائمة للثورة وبحكم مميزاتها الاساسية كطبقة (الطبقة الاكثر استغلالاً الاكثر ثورية ، الاكثر يقظة ، الاكثر تنظيماً ، الطبقة التي ترتبط بايديولوجية علمية وبرنامج سياسي يستجيب لمصالح الشعب) وبين الفلاحين الفقراء الذين يشكلون ثمانين الى تسعين بالمائة من السكان كقوة أساسية للثورة .

وبالمقابل فان فرانتز فانون يرى أن ثمة تعارض بين مصالح البروليتاريا والفلاحين مما هو خطأ فادح ، ذلك انه في عالم الانتاج الرأسمالي والتراكم المتزايد لرأس المال ، تبدو ظاهرة « البلترية » حاسمة . يقول فانون : يتبين للنقابات غداة الاستقلال أن المطالبات الاجتماعية تثير استنكار بقية الامة اذا ما أفصح عنها . إن العمال في الواقع هم المفضلون في النظام ، انهم يمثلون الفصيصة الاكثر يسرا في الشعب ، بينما تشكل أكثرية الفلاحين القوى الوحيدة الثورية تلقائياً .

إذا كان صحيحاً أن الحركة الفلاحية مهمة في النضال من أجل التحرر الأفريقي ومن وجهة نظر أنه بدونها أي بدون الحركة الفلاحية لا يمكن أن يحصل التقدم ، فإنه لمن الأكثر أهمية أيضاً بالنسبة لمستقبل المجتمع قاطبة أن يقود هذه الحركة حزب البروليتاريا وإلا فإنه من المتعذر بناء نظام وطني ديمقراطي شعبي يرسم طريقه إلى الاشتراكية ، إننا ننسى المصالح الحيوية للبروليتاريا وعملية الحلب الأساسية لمجمل النظام الرأسمالي إننا نضحى باسم التسهيلات والمشاكل الطارئة الصغيرة ، وهذا يقود إلى وضع مغامر إذ لا نعتبر إلا الحركة ونسى الهدف النهائي وهذا ما ذهب إليه الاصلاحى Bernstein إذ قال : «إن الهدف النهائي ليس شيئاً . إن الحركة هي الكل » .

وفي الواقع تشكل البروليتاريا مع البورجوازية الطبقتان الأساسيتان لعالم الانتاج الرأسمالي ، وكل الطبقات الأخرى هي طبقات وسيطة ثانوية من حيث أنها تصف في النهاية مع إحدى الطبقتين : البروليتاريا أو البورجوازية .

الفلاحون :

ينتمي أكثر من ٨٠٪ من السكان في أفريقيا إلى عالم الزراعة ، وهكذا فإن عدد الجماهير الفلاحية هام جداً ، ولكنها طبقة اجتماعية مشتتة وغير منظمة ، ولكي تلعب دوراً حاسماً في عملية التحول الاجتماعي ، فإن جماهير الفلاحين يجب أن تستفيد من إطار الطبقة العاملة ومن المثقفين الثوريين .

إن التركيب الاجتماعي في المناطق الزراعية هو على النحو التالي : الطبقات المسيطرة (بكسر الطاء) : ملاكوا الأراضي الاقطاعيون التقليديون ، ورجال الدين (المارابو) الذين يستغلون الفلاحين .

والجدير بالذكر أن هذا الاستغلال يكتسي طابعاً معقداً نظراً لطبيعة الايديولوجية الاقطاعية والدينية للأشكال التقليدية لتنظيم العمل المتواجدة في الريف والتي تخضع حالياً لرأسمال : انه يصبح من العسير أيضاً حصر الأشكال المستمرة للعمل بسبب الانعكاس الايديولوجي الكثيف الذي يغطي الطبيعة الحقيقية للعلاقات الاجتماعية .

ولذلك فإنه من الضروري تسليط الضوء على العلاقات الاجتماعية وعلى

الثلاث: وحل الدين والتقاليد لمعرفة الميكانيكية المستورة للاستغلال الاقتصادي معرفة علمية .

تحدث Jean Copans في دراسة عن السنغال حول تنظيم العمل الزراعي بين اوساط المريدين (اوساط الاقطاعية الدينية) والعلاقات بين الملاكين من رجال الدين في الريف (المارابو) وبين مريديهم فميز في العمل الجماعي والطوعي في حقول المارابو والمريدين بين ثلاثة فئات :

- العمل باعتباره نوعاً من تقديم العون كصيغة تقليدية خاصة .
- العمل باعتباره اجزاء وفقاً للصيغة المريدية .
- العمل كاستثمار اقتصادي .

إن هذه الانواع الثلاثة من العمل تتشابه في علاقة اقتصادية واجتماعية والاثنان الاوليان يمكنان من فهم طبيعة العمل الثالث ، وهذا مثال على تمفصل اساليب الانتاج المختلفة (بالاخص تبعية اسلوب من الانتاج للأساليب المسيطرة القديمة من الانتاج) التي تسمح بالاستثمار الاقطاعي - الرأسمالي بما فيه الكفاية . يأتي بعد ذلك البورجوازية الزراعية الصغيرة : وهي تمتلك رأس مال صغير وتقوم بزراعة الارض التي تمتلكها أو تؤجر ، وتضم في عدادها :

١ - المزارعون الكبار أصحاب المزارع الذين يستثمرون الاراضي الخصبة ويمتلكون أدوات تقنية ويستأجرون اليد العاملة ، وهم في الاعم الاغلب كبار الوجهاء في المنطقة .

٢ - الملاكون الزراعيون الصغار : وهم يمتلكون بعض الادوات والنعم ويقوم بالعمل معهم في الحقول افراد عائلاتهم ، ونجد لدى هؤلاء تطلعات عميقة ليصبحوا ملاكين كبارا .

إن جماهير الفلاحين الهائلة التي تتوضع في اسفل هذا السلم هي في طريقها الى البلترة (أي الى أن يصبحوا بروليتاريين) ، في حين يدخل رأس مال العالمي الى الارياض عن طريق تمويل البنك الدولي والمؤسسات الخاصة التي تنشئ وحدات زراعية - صناعية .

إن الفلاح الافريقي في وضع عام مخيف ، انه يعمل في قطعة أرض صغيرة أو يستثمر مبدئياً زراعة للتصدير ، إن مادة الحياة الاقتصادية تجبره على ذلك وهو في

هذه الحالة يدخل في السوق الرأسمالية الدولية حيث ينخفض باستمرار للقانون الصارم للتبادل غير المتكافئ ، إن ازدياد تكاليف الحياة وغلاء أسعار المنتجات المصنعة يضعه في ظروف معيشية غير سهلة ، هذا بالإضافة الى ان الفلاح يعتمد في العديد من المناطق الافريقية على الظروف الجوية في الزراعة يقول نكروما بهذا الصدد :

« إن محصوله ، (أي الفلاح) يكون جيداً إذا كان الطقس كذلك ملائماً ولكن الطقس السيء يمكن أن يخرب له المحصول وبسبب الخوف من ذلك فإنه يؤجر خدماته في الغرس والمزارع الكبيرة » .

إن هدف التعاونيات يجب ان يكون مساعدة الجماهير الفلاحية الافريقية العريضة وتتجاوز الاستثمار الفردي الصغير تدريجياً الى الزراعة الممكنة الكبيرة ، وزيادة انتاجية العمل ورفع مستواها المادي والثقافي ، فتخرج بذلك عن إطار خدمة مصالح البورجوازية الريفية والاحتكارات الرأسمالية لدولة الاستعمار الجديد .

إن التعاونيات بصورة عامة لم تغير إطلاقاً في علاقات الانتاج في الارياف ، وتبدو كمشاريع رأسمالية جماعية ، ولهذا فإنه ليس المستغرب أن نجد في افريقيا جزءاً هاماً من الفلاحين « على الخشب » بدأ مسيرته نحو البروليتاريا ، إن الجماهير الفلاحية تشكل قوة اجتماعية رئيسية في تحول افريقيا ، انهم الحلفاء الطبيعيون للبروليتاريا .



خاتمة القسم الثاني

لم يعد خافياً على أحد أهمية القارة الأفريقية من الناحية الاقتصادية بالإضافة إلى الجوانب الاستراتيجية ، بل إن تواجد بعض المواد الاستراتيجية مما أشرنا إليه في هذا الفصل ومما يتبين من الرجوع إلى الجدول الخاص باحتياطي بلدان أفريقية من الاحتياطي العالمي لمواد استراتيجية ، نقول أن تواجد هذه المواد الاستراتيجية في أفريقيا بنسبة عالية ، والسعي للسيطرة عليها واستثمارها بشكل جزءاً متماً لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية والغرب .

لقد أنهت حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣ القوى الاستعمارية إلى أهمية المواد الاستراتيجية والنفط وضرورة وضع ذلك في حساباتها بصورة أكثر كيلاً يشكل حظر تصدير هذه المواد عامل ضغط عليها تضطر معه إلى العدول عن استمرار سياستها العدوانية .

كما إن تزايد نفوذ القوى الاشتراكية والتحررية والتوجه للارأسالي في عدد من البلدان الأفريقية ، وتبني الاشتراكية العلمية في عدد آخر منها واعتبارها جزءاً من انظمتها السياسية والدستورية . . كل ذلك أصبح يشكل خطراً على المصالح الاستعمارية في القارة الأفريقية .

إن المواد الأولية الخام في أفريقيا تشكل مصدراً هاماً للصناعات في الغرب كما إن أفريقيا تشكل سوقاً سلعية واستهلاكية واسعة بالنسبة لما ينتجه الغرب ، سيما وأن الحركة التصنيعية في البلدان الأفريقية ما تزال في بداياتها الأولى نظراً للتخلف الحضاري والحرص الغرب على الاحتفاظ بالتكنولوجيا الحديثة دون نقلها للقارة الأفريقية .

إن غنى جنوب أفريقيا حيث يقوم نظام التمييز والفصل العنصريين (نظام الأبارتهايد) وإعادة زائير لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ، يفسر لنا حرص الغرب والولايات المتحدة على دعم النظام الأول ، ومحاولة انقاذ زائير من الوضع الاقتصادي المتردي ودعمها اقتصادياً وسياسياً .

إنه لمن الأهمية بمكان الإشارة الى ان السياسة الهجومية للرئيس ريغان سوف تدفع الدبلوماسية الأمريكية الحالية أكثر فأكثر الى تطوير الحضور الأمريكي في افريقيا وذلك لسببين اثنين احدهما محاولة وقف امتداد المد الاشتراكي والتحرري في القارة الافريقية ، وثانيهما محاولة السيطرة ما أمكن على اهم المواد الاستراتيجية والاحتفاظ بها فيكون ذلك بدوره عامل ضغط على حلفائه الغربيين في المستقبل ، بعد أن حاولت بعض الدول الغربية في الفترة الاخيرة أن تدافع عن مصالحها الاقتصادية .

نتيجة لهذه السياسات الاستعمارية في افريقيا وحالة التبعية الاقتصادية للغرب ، مما أشرنا اليه في أكثر من مناسبة ، فان الوضع الاقتصادي في افريقيا يتدهور بصورة اسوأ فاسوأ ، فثمة حاليا ٣٣ بلداً افريقياً من بين خمسين دولة في العالم يقل دخل الفرد فيها عن خمسمائة دولار في العام ، وما يكاد يبدأ عام جديد حتى تكون بعض البلدان الافريقية مهددة بالمجاعة . وينجم عن ذلك سوء توزيع الدخل على المستوى العالمي ، وعلى المستوى الداخلي .

ففي ١٩٧٢ ومن جملة سكان يبلغ عددهم ٣٤٥ مليون نسمة ، كان ٢٣٩ مليون بينهم أي ٦٩٪ يتمتعون بدخل سنوي اقل من ١١٥ دولار امريكي ، وكان ١٣٩ مليون من بينهم أي ٣٩٪ يتمتعون بمعدل دخل اقل من ٥٩ دولار امريكي . وعام ١٩٧٣ كان اجمالي الناتج الوطني للفرد يساوي ٢٥٠ دولار امريكي ، وكان ٦٩٪ من مجموع السكان يتمتعون بدخل اقل من ١١٥ دولار ، وفي البلدان التي يظهر فيها عدم تكافؤ الدخول ، بشكل ارفع فان ٢٠٪ من السكان الذين يشكلون الفئة العليا يمتلكون ٥٧٪ من الدخل الوطني في حين يمتلك ٤٠٪ من السكان الذين يشكلون الفئة الدنيا ٨,١٠٪ . وفي البلدان التي يظهر فيها عدم تكافؤ الدخول بشكل أخف فان ٢٠٪ من السكان المشكلين الفئة العليا يملكون ٤٥٪ من الدخل الوطني في حين يمتلك ٤٠٪ من السكان المشكلين الفئة الدنيا ١٨٪ . ويبقى الفارق كبيراً بين الدخول في المدن وفي الريف بسبب سوء الاستخدام السائد بشكل كبير في المناطق الريفية بصفة خاصة وبسبب ضالة الانتاجية في القطاع الزراعي والأهمية العددية لفئات ذوي الدخول الرفيعة والمتوسطة في المراكز المدنية ، فاجمالي الناتج

الوطني للفرد العامل في القطاع المدني يساوي تقريباً ستة اضعاف اجمالي الناتج الوطني للعامل في القطاع الريفي ، وبالنسبة للجماهير العريضة من الشعب فان مستوى الدخل الحقيقي يبقى نفسه تقريباً في القطاعين ، فعدم التكافؤ الشديد في توزيع الدخل له اثاره السيئة على التنمية الاقتصادية الافريقية . فهيكّل الاستهلاك بالنسبة للاغنياء والمستوى الضعيف لدخول الجماهير العريضة يخففان مستوى الطلب والانتاج وفرص العمل .



هوامش القسم الثاني

- ١ - كولين ليجوم «الجامعة الإفريقية» دليل سياسي موجز ، ترجمة احمد وسموود ، أنطوان ، ص ١٧٨ .
- د. عبد الملك عوده ، إصدار الدار المصرية للتأليف والترجمة . ص ١٧٨ .
- ٢ - من القرار الرابع من قرارات مؤتمر الجامعة الإفريقية الثاني . (مؤتمر مانستتر) .
- ٣ - من القرار الخامس من نفس المؤتمر .
- ٤ - ليوبولد سيدار سنغور ، محاضرة (بين الماركسية والإنسانية)
- ٥ - كولين ليجوم ، نفس المرجع السابق ، ص ١٢٦ .
- ٦ - Le modernisme, P.74.
- ٧ - ليوبولد سيدار سنغور ، محاضرة ألقى في جامعة أو وانيوم في الكونغو كينشاسا تاريخ ١٩٦٩ .
- كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٩ .
- ٨ - نفس المصدر السابق .
- ٩ - ليوبولد سيدار سنغور ، «كارل ماركس في إفريقيا» ، ص ١٠٤ .
- ١٠ - أحمد سيكوتوري (السلطة الشعبية) ، باللغة الفرنسية ، المجلد السادس عشر ، الطبعة الرابعة ، تشرين (أكتوبر) ١٩٧٧ .
- ١١ - نفس المصدر السابق .
- ١٢ - Un cours du Président Ahmed Sékou Toure tenu le 15 janvier 1969 au Congrès de l'U'GTAN, Tome III, P.266.
- ١٣ - نفس المصدر السابق .
- ١٤ - Le Quotidien Doko-Express N°1127, 5mai 1973 à L'occasion du Premier anniversaire de la mort de N'Krumah, sous le titre de «L'œuvre de N'Krumah.
- ١٥ - UN'Krumah Handbook of Revolutionary warfare New York 1969.P.29.
- ١٦ - إيريديس هي زوجة أرفيوس التي ماتت بلدغة ثعبان ، فتبعها زوجها إلى عالم أرواح الموتى ، حيث الإله بلوتو ، ليتوسط لديه بغية اصطحاب زوجها (إيريديس) إلى الأوفس ، فسمع له بذلك شرط ألا ينظر إليها حتى يجتاز عالم أرواح الموتى ، إلا أن أرفيوس نظر إلى زوجته ، نتيجة الإغراء الشديد ، ففقدتها إلى الأبد .
- ١٧ - يمكن الرجوع إلى كتابنا «مسيرة الوحدة الإفريقية» ، الصادر عن دار الكلمة للتشر في بيروت عام ١٩٨٢ ، حيث تحدثنا فيه عن الدعوات الفكرية المختلفة للوحدة الإفريقية .
- ١٨ - Jacqueline LAMARTINIER «Le Négrisme (Essai sur la négritude et son utilisation dans le contexte haïtien)» Une publication du Mouvement Haïtien de Libération (MHL). 1976.

١٩ - نفس المصدر السابق .

٢٠ - نفس المصدر السابق .

21- Ahmed Sékou TOURE. TOME X P.97.98.

22- Ahmed Séhou TOURE «Des Etats- Unis d'Afrique» TOME XXV, février 1980. P.88

23- Ibid. P.82

24- Discours de SENGHOR au Conseil Général de L'interafricaine Socialiste (18-19 mai 1981)

٢٥ - نفس المرجع السابق .

26- Le Soleil (Quotidien Sénégalais) Vendredi 22 mai 198

٢٧ - صحيفة الشعب الجزائرية الاثنين ٩ آذار (مارس) ١٩٨١ العدد 5396

٢٨ - ننصح بالرجوع الى كتابنا «مسيرة الوحدة الافريقية» الصادر عن دار الكلمة للنشر في بيروت عام ١٩٨٢ .

29- S. TOURE, Des Etats Unis d'Afrique.

30- K.N'KRUMAH, «Class Struggle in Africa», P.84

31- Ibid. P.58

٣٢ - من خطاب الرئيس عبد الناصر خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٦٤ .

٣٣ - كارل ماركس ، رأس المال ، المجلد الاول ، موسكو ، ص ٧٥١ .

٣٤ - لينين ، مجموعة المؤلفات ، المجلد الثاني والعشرون ، ص ٢٦٠ .

35- Boyo KANI. Bulletin d'Informations, N°19 Spécial 31 décembre 1981, Imprimerie Nationale

«Patrice Lumumba» - CONAKRY

٣٦ - نفس المصدر السابق .

37- Frank TENAILLE «Les 56 Afriques» P.C.M. 1979, P.82

38 Hervé BOURGES et Claude WATHIER «Les 50 A friques» 2 Le Seuil 1979 P.419.

٣٩ - من المادة العاشرة من الدستور الجزائري ٢٢ نوفمبر ١٩٧٦ .

٤٠ - المادة ١٢ من نفس الدستور .

41- Youssouf M'Bargane GUISSÉ, «Philosophie, Culture, et Devenir Social en Afrique Noire» Les

Nowelles Editions Africaines DAKAR 1979 P.90- 104.

٤٢ - نفس المصدر السابق .

٤٣ - المؤلف «إفريقيا والعرب» ص ٢١ .

٤٤ - نفس المصدر السابق ص ٢٢

٤٥ - نفس المصدر السابق ص ٢٣ .

ملاحظات على هامش القسم الثاني من الكتاب :

١ - اعتمدنا في هذه الدراسة بصورة رئيسية على مجلة «جون افريك» *Jeune Afrique Economique* في عددها رقم ١٢ الصادر خلال شهر ايلول من عام ١٩٨٢ ، مع الاشارة الى ان الأرقام والاحصائيات الواردة في العدد المذكور هي اخر ما تم نشره في الصحف والوثائق الرسمية الصادرة عن الدول المعنية او منظمة الامم المتحدة او البنك الدولي او غيرها من المؤسسات الدولية أو القارية ، حتى كتابة مقدمة الكتاب .

٢ - كما اعتمدنا ايضاً على المحاضرات المكتوبة للمعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للأمم المتحدة ومقره دكار ، علماً ان هذه المحاضرات تعود لعام ١٩٧٧ وهي آخر ما حصلنا عليه ، اذ كان الصديق الدكتور سمير امين ، الباحث والاقتصادي المعروف في الشؤون الافريقية والاقتصادية الدولية مديراً للمعهد المذكور .

٣ - ننصح بالرجوع خاصة الى كتابنا «مسيرة الوحدة الافريقية» الصادر عام ١٩٨٢ عن دار الكلمة للنشر في بيروت حيث تحدثنا في الكتاب المذكور بصورة مفصلة عن المنظمات الاقتصادية الافريقية الثنائية والمتعددة الاطراف ، وكذلك عن منظمة الوحدة الافريقية والتعاون الاقتصادي .

٤ - نشير ايضاً الى أننا اعتمدنا على كتاب *Yousouph M. GUISSÉ* الذي صدر عام ١٩٧٩ ، فيما يتعلق بطبقة العمال والفلاحين خلال عرضنا للتشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية في المجتمعات الافريقية ، وافدنا من كتابه بهذا الصدد ، سواء فيما يتعلق بالمعلومات التي قدمها حول العمال والفلاحين في إفريقيا ، او فيما يتعلق بتحليله العلمي لوضع هاتين الطبقتين .



القسم الثالث
إفريقيا
اجتماعياً
إفريقيا
سياسياً واقتصادياً واجتماعياً

أولاً : السكان
ثانياً - التربية والتعليم
ثالثاً - الصحة
رابعاً - العمل
خامساً - الأديان والمعتقدات الطبيعية



أولاً - السكان

تبلغ مساحة القارة الافريقية ثلاثين مليون كم^٢ وبذلك فهي تأتي في المرتبة الثانية في المساحة بعد آسيا (٤٤ مليون كم^٢) ، اما عدد السكان فيبلغ ٤٩٨ مليون نسمة وفقاً لآخر احصائيات منظمة الامم المتحدة في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ، في حين كان العدد خمسين مليوناً فقط عام ١٠٠٠ وحوالي ٤٦١ مليون عام ١٩٨٠ ، ومن المقدّر ان يزيد العدد عن ستائة مليون وربع المليون عام ٢٠٠٠ ، وبذلك يمكن القول ان نسبة زيادة عدد السكان في القارة الافريقية ستكون في المستقبل اعلى من اي نسبة بين سكان القارات ، فنسبة سكان قارة آسيا التي تشكل ٥٧,٥% من النسبة المئوية لسكان العالم سترتفع الى ٥٨,٢% عام ٢٠٠٠ ، بينما سترتفع نسبة سكان قارة افريقيا من ١٠,٥% الى ١٣,٢% خلال نفس الفترة الزمنية كما سترتفع عدد سكان امريكا اللاتينية من ٨,٥% الى ٩,٩% ، في حين ينقص عدد سكان اوروبا من ١١,١ الى ٨,٦% وسكان الاتحاد السوفيتي من ٦,١% الى ٥,١% وتبقى نسبة سكان المحيط ٠,٥% نفسها .

النسبة المئوية لسكان القارة الافريقية الى بقية مناطق العالم

المنطقة الجغرافية	النسبة المئوية عام ١٩٨٠	النسبة المئوية تقديراً عام ٢٠٠٠
قارة آسيا	٥٧,٥	٥٨,٢
اوروبا	١١,١	٨,٦
افريقيا	١٠,٥	١٣,٢
امريكا اللاتينية	٨,٥	٩,٩
امريكا الشمالية	٥,٧	٤,٧
الاتحاد السوفيتي	٦,١	٥,١
المحيطات	٠,٥	٠,٥

عدد السكان العالم عام ١٩٨٠ (بالآلاف) ٤٣٧٤١١٠

عدد سكان افريقيا عام ١٩٨٠ (بالآلاف) ٤٦٠٩١٥

عدد سكان العالم عام ٢٠٠٠ تقديراً (بالآلاف) ٦٢٥٤٣٧٧

عدد سكان افريقيا عام ٢٠٠٠ تقديراً (بالآلاف) ٨٢٨٠٠٠

تزايد عدد السكان في افريقيا منذ عام ١٩٦٨ بنسبة ٢,٦٪ ولا تتباين هذه النسبة كثيراً بين سكان الاقسام الجغرافية سوى ان افريقيا الشمالية قد سجلت رقماً نسبياً ازدياد عدد سكانها بنسبة ٢,٧٪ سنوياً ، في حين سجلت افريقيا الشرقية نسبة تزايد بمعدل ٢,٥٪ وافريقيا الغربية ٢,٥٪ وافريقيا الوسطى ٢,٤٪ ومن المتوقع ان ترتفع نسبة تزايد السكان في افريقيا في المستقبل حتى تصل الى معدل ٢,٧٪

وترجع نسبة هذا التزايد الى زيادة عدد الولادات الى مستوى عال ، وإلى انخفاض نسبة الوفيات ، فنسبة الولادات بلغت ما بين ٤٥ الى خمسين بالآلاف في عام ١٩٥٨ في جميع البلدان الافريقية في طريق النمو ، باستثناء الغابون ٣٢ بالآلاف ، ليسوتو ٣٨ وموريشس ٤٠ بالآلاف ، أما في عام ١٩٧٩ ، فقد سجلت الولادات انخفاضاً نسبياً باستثناء مصر اذا انخفض عدد الولادات من ٤٤ الى ٣٤ بالآلاف .

لذلك انخفض عدد الوفيات ما بين ١٩٥٨ و ١٩٧٩ سيما في البلدان الكثيفة السكان ، ففي مصر انخفض عدد الوفيات من ١٩ ، الى ١١ بالآلاف ، وفي المغرب من ٢٦ الى ١٢ بالآلاف ، وفي نيجيريا من ٢٦ الى ١٩ ، وفي زائير من ٢٥ الى ١٧ ، وفي اثيوبيا من ٣١ الى ٢٣ ، وفي تنزانيا من ٢٦ الى ١٧ بالآلاف .

والشعوب الافريقية هي شعوب فتية جداً ، فحتى الرابعة من العمر تبلغ نسبة السكان ١٧ بالمائة ، وما بين خمسة الى تسعة عشر عاماً حوالي ٣٦ بالمائة وما بين عشرين عاماً الى اربع واربعين عاماً حوالي ٣٣ بالمائة ، وما بين ٤٥ الى ٥٩ عاماً حوالي ٩٪ وما بعد السن الستين تبلغ نسبة السكان في افريقيا خمسة بالمائة ، وبمسيرة عامة فقد ازداد معدل الحياة من ٣٥ الى ٥٠ عاماً .

ازدادت ايضاً نسبة سكان المدن والحضر الى سكان القرى والارياف ، وتسجل التغيرات بصورة خاصة ارتفاعاً كبيراً في عدد السكان نتيجة الهجرة الداخلية اليها

بحيث تصل الزيادة منها الى ١٠٪ سنوياً ، وهناك حالياً ست عشرة مدينة افريقية يتجاوز عدد سكانها المليون نسمة هي الدار البيضاء ، الجزائر ، تونس ، القاهرة ، الاسكندرية الخرطوم ، اديس ابابا ، نيروبي ، دار السلام ، جوهانسبورغ ، دوربان ، الكاب ، ابيدجان اكرا ، لاغوس ، كينشاسا ، على ان بعض هذه المدن قد تتجاوز المليون نسمة بكثير فعدد سكان العاصمة لاغوس حوالي خمسة ملايين وكينشاسا اربعة ملايين ، والقاهرة اكبر المدن الافريقية قد تجاوزت سبعة ملايين نسمة ، ومن المحتمل ان يصل عدد سكان معظم العواصم الافريقية خلال عام ٢٠٠٠ الى مليون نسمة فأكثر : (دوالا ، داكار ، كوناكري ، لوزاكا:) وفيما يلي جدول يبين عدد سكان البلدان الافريقية خلال اعوام ١٩٧٠ ، ١٩٨٠ ، و ٢٠٠٠ تقديراً

اسم الدولة	عدد السكان عام ١٩٧٠	عدد السكان عام ١٩٨٠	عدد السكان تقديراً عام ٢٠٠٠
الجزائر	١٤٣٣٠	١٩٨٢٨	٣٦٦٦٣
مصر	٣٣ ٣٢٩	٤٢ ١٤٤	٦٤ ٥٨٨
ليبيا	١ ٩٣٨	٢ ٦٣٨	٤ ٧٣٧
المغرب	١٥ ١٢٦	٢٠ ٣٨٤	٣٥ ٩٠٤
السودان	١٥ ٦٩٥	٢١ ٤٢٠	٣٨ ٩٧٧
تونس	٥ ١٣٧	٦ ٥٦١	١٠ ٨٥٣
بنين	٢ ٦٨٦	٣ ٥٤٣	٥ ٩٢١
الرأس الأخضر	٢٦٨	٣٢٣	٤٣٢
غامبيا	٤٦٣	٥٦٣	٨٥٢
غانا	٨ ٦٢٨	١١ ٤٤٦	٢١ ١٦٤
غينيا	٣ ٩٢١	٥ ٠١٤	٨ ٤٥٥
غينيا - بيساو	٤٨٧	٥٧٣	٨٤٢
ساحل العاج	٤٣١٠	٥٥٧٩	٩ ٦١٧
ليبيريا	١ ٥٢٣	١ ٩٣٧	٣ ٢١٩
مالي	٥٠٤٧	٦ ٤٧٠	١١ ٢٥٧
موريتانيا	١ ١٦٢	١ ٤٢٧	٢ ٢٨١

اسم الدولة	عدد السكان عام ١٩٧٠	عدد السكان عام ١٩٨٠	عدد السكان تقديراً عام ٢٠٠٠
النيجر	٤٠١٦	٥ ٢٧٢	٩ ٥٦٨
نيجيريا	٥٥ ٩٧٣	٧٢ ٥٩٦	١٣٤ ٩٢٤
النمغال	٣ ٩٢٥	٤ ٩٨٩	٨ ١٧١
سيراليون	٢ ٦٤٤	٣ ٣٩٢	٥ ١٦٧
توغو	١ ٩٦٠	٢ ٥٩٦	٤ ٦٤٠
فولتا العليا	٥ ٣٨٤	٦ ٧٧٤	١٠ ٩٦٩
انغولا	٥ ٦٧٠	٧ ١٨١	١٢ ٤٦٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	١ ٦١٢	٢ ٠٠٤	٣ ٣٦٠
تشاد	٣ ٦٤٠	٤ ٤٧٣	٦ ٩١٢
الكونغو الشعبية	١ ١٩١	١ ٥٣٢	٢ ٧٢٠
هينيا - الاستوائية	٢٨٥	٣٣٩	٤٩٧
هايتي	٥٠٠	٥٤٦	٦٦٠
ساوتومي وبرنسيب	٧٤	٨٥	٨٨
كاميرون	٥٨٣٦	٧ ٠٨٨	١١ ٥٨٣
زائير	٢١ ٦٣٨	٢٧ ٩٥٢	٤٩ ٤٥٠
بوروندي	٣ ٣٥٠	٤ ٢٨٨	٧ ٢٨٠
جزر القمر	٢٧٠	٣٤٧	٤٧٥
اثيوبيا	٢٤ ٨٥٥	٣٢ ٥٢٢	٥٣ ٦٥٥
جيبوتي	٩٥	١١٩	١٨٧
كينيا	١١ ٢٤٧	١٥ ٦٨٨	٣١ ٠٢٠
مدغشقر	٦ ٩٣٢	٩ ٣٢٩	١٧ ٧٨٢
ملاوي	٤ ٣٦٠	٥ ٥٧٧	٩ ٥٤٠
موريشس	٨٢٤	٩٦٩	١ ٥٢٧
موزامبيق	٨ ٢٣٤	١٠ ٣٧٥	١٧ ٦٤٩
رينيون	٤٤٧	٥٤٨	٧٣٢
رواندا	٣ ٦٧٩	٤ ٨٦٥	٨ ٧٠٧
سنتل	٥٢	٦٦	١٠٢
الصومال	٢ ٧٨٩	٣ ٦٢٥	٦ ٥٤٤
زيمبابوي	٥ ٣٠٨	٧ ٤٩٥	١٥ ١٤٧
أوغندا	٩ ٨٠٦	١٣ ٢٢٢	٢٤ ١٦٠
تنزانيا	١٣ ٢٣٧	١٨ ٠٥٢	٣٤ ٠٤٥

اسم الدولة	عدد السكان عام ١٩٧٠	عدد السكان عام ١٩٨٠	عدد السكان تقديراً عام ٢٠٠٠
زامبيا	٤ ٢٩٥	٥ ٨٧٨	١١ ٥٦٥
بوتسوانا	٦١٧	٧٩٥	١ ٤٢٩
ليسوتو	١٠٣٤	١ ٢٨٤	٢ ٠٧٧
سوازيلند	٤٠٩	٥٤٣	٩٤١

(المصدر : منظمة الأمم المتحدة - دراسة ديمغرافية رقم ٦٠)



ثانياً - التربية والتعليم

ورثت معظم البلدان الأفريقية نظاماً تربوياً محدوداً لا ينسجم مع حاجاتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، ولا يخدم متطلبات التنمية والتقدم الاجتماعي ، ومع ذلك فإنه يمكن القول ان ثمة تقدم ملحوظ قد تم تحقيقه في مجال التعليم الكلاسيكي ، اذ وصل عدد طلاب المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية والجامعية عام ١٩٧٩ الى ٦٤,٥ مليون طالب وطالبة في حين كان عدد الطلاب في افريقيا عام ١٩٥٨ خلال نفس المراحل ١٤,٧ مليوناً فقط .

وهذا الازدياد الملحوظ تم بصورة خاصة في مرحلة الدراسة الابتدائية الا ان نسبة الازدياد تختلف بين بلد وآخر ففي عشرين بلداً افريقياً من بينها الكاميرون والرأس الأخضر ، والكونغو الشعبية والغابون ، وغينيا الاستوائية ، والجمهورية الليبية وكينيا ، وليسوتو ، ارتفعت نسبة الطلاب الى ٨٠٪ فأكثر ، بينما بقيت نسبة الازدياد في بلدان كاثيوبيا وفولتسا العليا ، ومالي ، وموريتانيا ، والنيجر والصومال ، بحدود ٢٥ بالمائة فقط .

تحتل إفريقيا الشمالية المرتبة الاولى في مجال التعليم ، فمن ٣,٣ مليون الى أكثر من ٨,٥ مليون طالب حالياً تليها افريقيا الغربية ١,٦ مليون ، فافريقيا الشرقية ١,٤ مليون .

اما مرحلة التعليم العالي فإن افريقيا الشمالية تحتل المقام الاول ايضاً ، وما يزال عدد الطلاب في استمرار حتى انه ليتجاوز حالياً مليون طالب ، يلي ذلك افريقيا الغربية ١٢٤ الف طالب جامعي ، فافريقيا الشرقية حوالي مائة الف ، فافريقيا الوسطى حوالي ٧٥ الف طالب جامعي .

ان المعلومات المتوفرة تشير الى ان افريقيا الشرقية تشجع الدراسة وتقدم من الوسائل لطلاب المرحلة الابتدائية أكثر من أي منطقة جغرافية أخرى ، وبالأخص كينيا ومدغشقر وأوغندا وتنزانيا ، وزامبيا ، ولكن المتخرجين في هذه المرحلة

لا يتسنى لهم الحظ المتابعة الدراسة بصورة كلاسيكية وتعاني نفس المشكلة بلدان في افريقيا الغربية هي ساحل العاج ، وغانا ونيجيريا .
أما بلدان افريقيا الشمالية فقد خصصت قسماً هاماً من استثماراتها في مجال التعليم الجامعي .
١٩٥٨ - ١٩٧٩ ارتفع سقف محو الأمية من ١٨٪ إلى ٣٠٪ إلا أنه ما يزال أمام البلدان الافريقية شوط طويل جداً لخفض نسبة الأمية بين الراشدين .
ارتفعت أيضاً نسبة التعليم بين الإناث بشكل نسبي وبسرعة تفوق سرعة النسب الإجمالية ، وهذه الظاهرة تفسر نوعاً من التقدم الاجتماعي ، والانخفاض الديمغرافي للمهومة الموجودة بين الذكور والإناث .



ثالثاً - الصحة

سجلت الفترة التي تلت الاستقلال بعض التقدم في مجال الوقاية العامة ومحاربة الاوبئة والأمراض وخفض نسبة الوفيات الا ان الوضع الصحي بقي خطيراً ومتدهوراً بسبب نقص عدد الأطباء والمرضات والمساعدین الصحيين ونقص الأدوية وعدم كفاية الموارد المخصصة لقطاع الصحة لبناء المشافي الصحية وتأمين الوقاية الكافية والاساسية بل ان الحصص المخصصة لهذا القطاع من خزانة كل دولة تعتبر متواضعة للغاية بالمقياس لتلك الاعتمادات المخصصة للدفاع والأمن والادارة العامة .

يمكن ملاحظة التقدم الصحي من خلال مقارنة عدد الأطباء في افريقيا بصورة عامة ما بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٧٩ ففي العام الأول كان ثمة طبيب واحد لكل ١٢٧ ألف افريقي ، بينما في عام ١٩٧٩ أصبح لكل ٦٤٠٠ شخص طبيب كما أصبح هناك سرير واحد لكل ٦٢٥ بينما كان لكل ٧٢٥ شخصاً سرير في المستشفى .

تأتي افريقيا الشمالية في المقام الأول من حيث الوعي الصحي والرعاية الطبية اذ ان الأرقام المسجلة عام ١٩٧٩ تدل انه لكل ٢٤٩٥ شخصاً طبيب في حين كان لكل ٥٠٢٩ شخصاً في افريقيا الشمالية واحد عام ١٩٥٨ ، في افريقيا الغربية أصبح لكل ١٣٧٥٥ طبيب بينما كان الرقم السابق ٤٠٣٦٩ وفي افريقيا الشرقية لكل ١٥٠٢٠ شخصاً طبيب بينما كان الرقم السابق ١٩٨٤٠ ، وهكذا يبدو ان الوضع الصحي مرض الى حد ما في افريقيا الشمالية فقط اذ كان منذ عام ١٩٥٨ على نحو افضل كما تطور أيضاً بصورة افضل اذا ما اخذنا بعين الاعتبار نسبة التطور بين عامي القياس اللذين استخدمناهما ١٩٥٨ و ١٩٧٩ .

حققت بعض البلدان الافريقية تقدماً ملحوظاً في الحالة الصحية ففي ليبيا بصورة خاصة ازداد عدد الأطباء عشرة اضعاف عما كان عليه الحال سابقاً فهناك طبيب لكل ٦١٧ شخصاً حسب احصاء عام ١٩٧٩ بينما تضاعف عدد الأطباء في مصر لكل ١٢٧٨ شخصاً طبيب .

تتوضع المشكلة الرئيسية للوضع الصحي في الريف الافريقي نظراً لفقدان الخدمات الصحية ، واذا وجدت في بعض المراكز الريفية فانها تكون اقرب الى الاستشارة والاسعاف العاجل ، مما يتطلب نقل المريض الى العاصمة او اقرب مدينة كبرى .

يتراوح متوسط عمر الانسان في افريقيا وفقا لارقام البنك الدولي عام ١٩٧٧ ما بين ٥٧ عاما (تونس) و ٣٩ عاما (اثيوبيا) وبين هذين الرقمين يتدرج متوسط العمر الافريقي اذ تلي تونس الجزائر (٥٦ عاما) فليبيا والمغرب ٥٥ عاما فمصر ٥٤ فكينيا واوغندا فزيمبابوي ٥٢ وفيما يلي جدول يبين متوسط عمر الانسان في كل بلد .

اسم الدولة	متوسط العمر أرقام عام ١٩٧٧	اسم الدولة	متوسط العمر أرقام عام ١٩٧٧
الجزائر	٥٦	نيجيريا	٤٨
انغولا	٤١	اوغنده	٥٣
بنين	٤٦	رواندا	٤٦
بوروندي	٤٥	السنغال	٤٢
الكاميرون	٤٦	سيراليون	٤٦
افريقيا الوسطى	٤٦	الصومال	٤٣
الكونغو	٤٦	السودان	٤٦
ساحل العاج	٤٦	تنزانيا	٥١
مصر	٥٤	تشاد	٤٣
اثيوبيا	٣٩	توغو	٤٦
غانا	٤٨	تونس	٥٧
غينيا	٤٤	زامبيا	٤٨
فولتا العليا	٤٢	زائير	٤٦
كينيا	٥٣	زيمبابوي	٥٢
ليسوتو	٥٠	ليبيريا	٤٨
كينيا	٥٥	مدغشقر	٤٦
مالاوي	٤٦	مالي	٤٢
المغرب	٥٥	موريتانيا	٤٢
موزامبيق	٤٦	النيجر	٤٢

رابعاً - العمل

لا توجد في معظم البلدان الافريقية سياسة خاصة بالعمل والنسبة المرتفعة للسكان القادرين على العمل (٦,١٪ سنوياً مقابل ٤,١٪ في العالم) خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠ قد زادت من خطورة مشكلة العمل خلال العقدین الاخيرين ، ويشغل أكثر من ٧٠٪ من السكان القادرين على العمل في الزراعة ، فالانتاجية العالية نوعاً ما والمستوى المنخفض للدخول في هذا القطاع قد أثاراً زيادة هامة للهجرة من الريف . وقد وصلت نسبة البطالة حوالي ١٠٪ وسوء الاستخدام ٣٠٪ وبالإجمال ٤٠٪ من السكان القادرين على العمل في افريقيا يعيشون في البطالة وسوء الاستخدام .

ونسبة نمو التعمير بلغت ٦٪ وهي نسبة مرتفعة جداً ، ولذا فإن البطالة مرهبة في المدن ، اذ ان ما لا يقل عن ٢٠٪ من السكان القادرين على العمل في المدن يعيشون في البطالة في حين يعتبر سوء الاستخدام أمراً منتشرًا في القطاع الزراعي . والنسبة السنوية لنمو الصناعة التحويلية تفوق قدرة الاستخدام في هذا المجال ، ولهذا فإن امكانيات توفير العمل في هذا القطاع ليست متوفرة لاستيعاب الزيادة الهائلة لحجم السكان القادرين على العمل بسبب قلة الجزء الذي تمثله مساهمتها في اجمالي الناتج الداخلي رغم الارتفاع النسبي لنسب النمو . ومن جهة أخرى فالتكنولوجيا تتطلب رؤوس أموال كثيرة وتخلق عدداً قليلاً من فرص العمل فهي اذن لا تتكيف مع أوضاع هياكل الاقتصادات الافريقية ، ونتيجة التوزيع والاستخدام السيئين للثروات الوطنية وقلة الاستثمار في الزراعة لم يكن بالامكان استغلال كل الطاقات وهو ما كان من شأنه ان يستوعب البطالة . إن مشكلة البطالة ، لا يمكن حلها بدون تحويل جوهري للاقتصادات في جملتها وبدون تغيير توجيهها وتوزيع الثروات الوطنية .



خامساً: الأديان والمعتقدات الطبيعية

مقدمة :

كنا قد اشرنا خلال حديثنا في القسم الاول من هذا الكتاب الى روح الانوعه والتسامح الديني كظاهرة عريقة ومتميزة للمجتمعات الافريقية ، وهذا ما يسميه بتواجد جميع الاديان والمعتقدات الطبيعية في البلد الواحد والقرية الواحدة والعائلة الواحدة احياناً .

ان الدينين الرئيسيين في افريقيا هما المسيحية والاسلام ، وهما لك بعض اليهود المتواجدين في جمهورية جنوب افريقيا بصورة خاصة ، واذا كنا لا نود ان نعتبر الوثنية ديناً مستقلاً قائماً بذاته ، خلافاً لما تذهب اليه الكتب والمؤلفات عن افريقيا باللغات الاجنبية ، فإن ذلك لا يقلل من اهمية حضور الوثنية ، او ما نود ان نسميه بالمعتقدات الطبيعية والتقليدية في افريقيا ، في القارة الافريقية ، بل انه يمكن التأكيد على ان عدد اصحاب هذه المعتقدات هم أكثر عدداً من معتنقي الديانات الثلاث الاسلام والمسيحية واليهودية .

ان ما يسترعي الانتباه هو ان المسيحية قد انتقلت الى افريقيا قبل النفوذ الاستعماري الاوروبي ، الا انها شهدت موجة من التوسع والامتداد مع المستعمر وبعده عن طريق حملات التبشير التي كان يقودها المستعمرون الاوروبيون . في حين ان الاسلام قد انتقل الى افريقيا عن طريق التجارة والحكام واصحاب النفوذ في بداية الامر ، الا انه ما لبث ان انتشر بين صفوف الجماهير الشعبية في الفترة اللاحقة ولعب دوراً اساسياً وهاماً في محاربة الاستعمار ومقاومة الحقبة المظلمة الاجنبية واذكاء الروح الوطنية بين صفوف المواطنين في البلدان التي تدين بالاسلام ، وما يزال الاسلام يشهد بعض الانتشار والتوسع على حساب الوثنية ، في حين ان المسيحية تشهد بعض الانحسار ولو الى حد بسيط جداً ، بعد خروج الاستعمار الاوروبي من بلدان القارة الافريقية ، ومرد ذلك ان المسيحية في بعض الدول الافريقية هي نتيجة لنشاطات كنائس اوربية او امريكية .

قد يكون من المناسب بهذا الصدد الإشارة الى ان الكنيسة الشرقية قد لعبت دوراً على نقیض ما هو عليه الحال في افريقيا السوداء قبل الاستقلال اذ كان للمسيحية في البلدان العربية دور ايجابي واساسي في بعث التراث القومي و احياء الروح العربية والنضال من اجل الاستقلال الوطني ، وفي سبيل قضية العرب المركزية القضية الفلسطينية بل انه لم يكن يرد في الحسبان خلال فترات النضال الوطني والاجتماعي التمييز بين سباق المواطنين نحو التضحية من أجل الواجب على اساس الانتماءات الدينية والمذهبية .

على اية حال فإنه لا يوجد في افريقيا السوداء بلد يعتنق جميع سكانه ديناً واحداً في حين تشكل إحدى الديانتين الاسلام أو المسيحية النسبة الساحقة لبعض البلدان الافريقية ، وبهذا الصدد يمكن القول ان الاسلام يشكل الاكثرية في معظم بلدان افريقيا الغربية ونيجيريا ، وان المسيحية تشكل الاكثرية في بلدان افريقيا الجنوبية والوسطى وباستثناء بلدان افريقيا الشمالية وجزر القمر ، تتواجد اقلية دينية مسلمة او مسيحية ذات اهمية في البلدان الافريقية في حين تبقى الوثنية متواجدة بنسبة كبيرة في جميع بلدان افريقيا السوداء .

ووفقاً لاحصائيات صحيفة «L'effort Camerons» الصادرة في كانون الاول ديسمبر ١٩٦٩ فإن عدد الوثنيين خلال العام المذكور هو ١٥٨ مليون وعدد المسلمين ٨٧ مليون وعدد الكاثوليك ٣٣ مليون .

كان البرتغاليون اول من اسمى الاديان الافريقية التقليدية فقالوا انها «عبادة اشياء الطبيعة» على اعتبار انها تمثل بالنسبة لهم الاجداد والالهة ، ثم ادخل البعض تسميات جديدة كـ «الوثنية» و «الطوطمية» و «الشرك» و «الحوية» وغير ذلك من الاسماء واذا كان من الصعب تصنيف جميع المعتقدات الافريقية تحت مبدأ واحد ، فإنه يمكن تصنيفها بصيغة عامة تحت مظلة «الوثنية» مما سوف نتحدث عنه بالاضافة الى بعض المعتقدات الطبيعية الافريقية الاخرى .

الوثنية :

تعرفها بعض المراجع الاكاديمية بأنها «الاعتقاد الذي يذهب الى ان الطبيعة محكومة بالارواح المتناظرة مع الارادة البشرية» ويرى Maurice Ahamhamzo Gléle

ان الدين الافريقي يتميز من جهة بالايمان بوجود كائن متفوق ماثل في طبيعة اخرى ، ولكنه منبع وهو الاول والوحيد الذي خلق ويحكم العالم ، ومن جهة اخرى يتميز الدين الافريقي بأن هذا الكائن المتفوق ذو صلات سرمدية ودائمة كنوع من المد المتصاعد بين العالم غير المرئي وعالم الانسان ، ثم ان هذا الكائن المتفوق يأخذ اساء عديدة فهو يسمي ما وولدي إدجافون ونيامين لدى باوولي والاشانتي ويسمى ماساوامبالي لدى البامبارا ، ونياميبي لدى الدوالا وهكذا .

وهذا الكائن المتفوق هو من السمو بحيث ان ارباب الطقوس لا يستطيعون الوصول اليه ، وهم لا يتهلون اليه مباشرة بسبب شدة الاحترام له ، ان «ماسادا مبالي» هو قوة خفية عن كل القوى المخلوقة ما عداها ، منيحة على البشر ، مسببة وقاطرة للوجود ، وتساعد الاله الارواح او الالهة الثانوية التي لا ترى ايضاً والمنوحة قدرات لا يملكها الانسان بحيث يمكنها ان تساعد بني البشر او على العكس تلحق بهم الاذية والضرر ، وفي جميع الحالات فإن الاجداد يشكلون الوساطة بين الانسان والله .

وبنفس الوقت فإن الله حاضر في كل شخص وشيء ، وانطلاقاً من ذلك يتوجب على الانسان ان يتصرف بالعدل والاخلاق في حياته وفي علاقاته الاجتماعية .

ووفقاً لاعتقادات افريقية فإن الانسان يشبه الالهة وهو قريب اليها ، ويشارك في الالهية ويتحول بعد الموت الى روح تحل في جسد آخر وهكذا ، كما يمكن ان تشفع للاحياء ، والموت هو عبارة عن عمر من العالم المرئي الى العالم السماوي غير المرئي ، عالم الاله والالهة ، مملكة الموتى امام اعين الادمى ، الموتى الذين يعيشون حياة ابدية .

كذلك تتميز المعتقدات الافريقية بصورة خاصة بالطقوس والاحتفالات التي تقام احياء لذكرى الاجداد والالهة المختلفة التي هي اقرب للانسان من الاله المتفوق (اله الالهة) الذي لا يهتم بما يحدث على الأرض .

ولكن على الرغم من ان هذه الاديان تقيم عناصر مشتركة ، الا ان الوضع الجغرافي واسلوب الحياة ، وحركة التطور الاجتماعي تحتل مكاناً اساسياً في تحديد الاله وصفاته وقدراته لدى الشعوب التي تعيش على الصيد وقطف ثمار الطبيعة كما

هي الحال لدى شعب (بوشيان) فان الحيوان المسمى «الترافير» يحمي من الجن .
ولدى الشعوب التي تعتمد على الماشية فإن الاعتقاد يذهب الى تقديس اله السماء
والاموات هم عبارة عن جثث حية متشابهة أحياناً مع الهة الارض وعالم ماتحت
الارض .

وفي غابات افريقيا الوسطى فإن السحر يلعب دوراً هاماً وكذلك ممارسة
الطقوس والالهة المتفرقة قد تكون ذكوراً او اناثاً ، اما في المناطق الجافة كما لدى
شعوب دوغون وبامبارا فإن اله النهر والمياه يلعب دوراً ذا اهمية خاصة فالماندي
(اسم اتنية) تقدم للنهر قرايين اذ يبدأ بالفيضان كي يسقي كل الاراضي الطيبة
المزراعة وفي المناطق الجافة يوجد اسياذ المطر «وتدخلها ضروري لهطول الغيث» .
تميز بامبارا بين اربعة عناصر هي الارض والنار والهواء والماء ، وعند
(دوغون) فإن النار والماء متممان لبعضهما وليسا في تناقض ، فالنار تمتص الماء
الموجود في السحاب الذي يهطل ثانية بحيث يشكل ذلك حركة الحياة .

على اية حال فإن الحديث عن الوثنية والالهة الافريقية يتسع لمئات الصفحات
وربما يصح اي تصور قد يخاله المرء في عالم الاساطير كنوع من الديانات والطقوس
الافريقية ويمكن الاشارة بهذا الصدد الى ان الديانات الافريقية السوداء والدين
اليوناني القديم تشترك في عدة نقاط ، فعند الايجيين نجد كرموز دينية الشجرة ،
والقرن ، والعمود والافعى ، والمخلوقات ذات النصفين الادمي والحيواني ،
وكذلك الامر لدى قدماء المصريين اذ كانوا يعبدون النيل .

نشير اخيراً الى ان الوثنية تتميز بأنه ليس لها مرجع «ديني» على مستوى الاقليم
او الامة او الدولة ، فكل عبادة طبيعية لها رئيسها الديني ، وعلى الرغم من ان
ممارسة بعض الطقوس الوثنية يشكل كابحاً دون التطور الاقتصادي والاجتماعي ،
فإن ذلك لم يعد يشكل اليوم مجابهة مع قرارات الدولة الحديثة .

وعلى الرغم من ان الوثنية تأتي في المرتبة الاولى في افريقيا السوداء فإنه
لا يوجد حالياً رئيس دولة افريقي وثني ، كما ان المثقفين الافارقة لا يعلنون عن
وثنتهم ويمجدون حرجاً في ذلك .

النظام الاجتماعي :

تتألف الجماعة وفقاً للمفهوم الاجتماعي الافريقي التقليدي من الاحياء والاموات الذين يتبادلون فيما بينهم وبصورة دائمة الخدمات والقوى ، فالاموات هم الرؤساء الحقيقيون ، حراس الاعراف ، اليقظون ، على سلوك النسل ، وهم الذين يكافؤون ويماقبون وفقاً لمدى الالتزام بالطقوس ، ويراقبون عن كثب مدى الاخلاص للتقاليد ، واحترام القدماء والموتى والقيام بالاحتفالات ويحرصون على النظام الاجتماعي والاخلاقي تدخل المحظورات في اطار تنظيم العام وعلى الجميع مراعاة ما جرى عليه السلف حتى بالنسبة للناحية المعيشية ، فعلى سبيل المثال فإن الرجال في الكاميرون الغربية لا يأكلون لحم الخنزير او السلحفاة او النمر ، وعلى النساء ايضاً ان تمسك عن لحم الكبش او التيس او القرد او لحم افعى البوا ، فإذا ما تم تناول احد المحظورات نزل غضب الاجداد بمن تناولها بصورة كوارث مختلفة كالمرض ، او الفلة السيئة ، او عقم النساء او الماشية ، ولا بد لوقف امثال هذه البلاوي او غضب الاجداد بالتالي ، من تقديم عطايا او قربان سواء عن طريق الاستغفار الشخصي كالصوم او اهانة النفس ، او تنفيذ العقوبات التي قد يفرضها رب العائلة ولو كان هنالك طرد الشخص من المجتمع .

ينظم الاجداد ايضاً العلاقات بين اعضاء الجماعة ، والجميع يعرف هذه القواعد والتقيد بالاعراف هو القاعدة الاساسية وكل نزعة فردية مدانة اصلاً . ان الترابط ، والنظام الجيد ، والمشاركة في حياة الجماعة واحتفالاتها ، والتساوي المطلوب الى حد ما في الظروف المادية ، واحترام الفرد كل هذه القيم امور مضمونة ، دواما صعوبة بواسطة القوى العليا الحذرة دوما ، وهكذا فإن المحكمة تفسر خضوع المرء للنظام ان عزلة الفرد امر غير معقول ذلك ان قوته الحية هي في علاقته الدائمة مع اجداده ومع اعضاء الجماعة والمصيبة الكبرى تحل اذ ينقطع الفرد عن سواء ، او تنقلص صلته عن طريق الاتصال بوجود ضعيف دون حماية ، او استناداً الى العدم .

وطبقاً للمفاهيم الافريقية التقليدية يأتي في اعلى درجات سلم القيادة والاحترام الاجداد القدامى الذين اوجدوا الشعوب ، ثم يليهم اجداد العائلة ،

فالمعمرون ، ثم تتابع درجات السلم على النحو التالي : الاب او اقدم شخص في العائلة وهو الوسيط بين الاحياء والاموات ويمتلك قوى حيوية انسانية ومادية او يقوم بالطقوس تجاه الاجداد والطبيعة ويسقط المطر ، وينبت الزرع ويسبب حمل النساء ، ويحفظ الصحة والنظام ، يليه في المرتبة الاقدم سناً وهكذا ، وعلى سبيل المثال فإن الشاب البيني (النسبة إلى دولة بنين) يركع على الأرض اذ يقابل جده ، وكذلك الاطفال فإنهم يخضعون لمعيار العمر ، اما النساء فإن لها منزلة خاصة على حدة ، وغالباً ما تكون هامة سيما في المناطق التي ينتسب فيها الاطفال الى الخؤولة .
يحمي كل عائلة اقدم افرادها سناً مع الاجداد ولكن ثمة ايضاً أهمية لبعض الاشخاص الذين يتشاهرون المسؤلية حول الجماعة بكاملها وهؤلاء هم الرؤساء السياسيون الدينيون ، الوسطاء الاكثر نفوذاً بين الموتى والطبيعة . ولدى الدوغون والهوغون (اسما اثنتين) فإن كاهن العائلة الاكثر نفوذاً يعين من قبل اقاربه القدامى او بإشارة خارقة من الطبيعة كأن يحط عصفور صغير احمر فوق الشخص المعني . يبتعد الكاهن الجديد عن الاحياء باعتباره اصبح نصف اله ، ويدير الحياة الدينية والاجتماعية للمجموعة ، وفي جميع الحالات فإن امره مطاع دون تردد لان نظام العالم بين يديه .

أما الملك في التنظيمات السياسية الأكثر تقدماً فإنه يمارس نفس سلطات الاختصاص لدى الطبيعة ، والصلة مع القوى الخفية ، ويتم اختياره من قبل الأصول والاجداد وإلا أنحبس المطر واعرضت الأرض عن العطاء ، وعلى الجماعة ان تتوجه في هذه الحالة على عجل لاسقاط مليكها ، وفي جميع الأحوال فان لتنصيب الملك طقوساً خاصة لدى كل اثنيه .

تتميز الميتولوجيا لدى اثنية الدوغون بغنى وسعة خيال شديدين ، وتحتل مقاما كبيراً في معتقداتهم ، فالاجداد المؤلهون يقسمون لثلاثة فئات : الجدد الأول وقد مات بشكل افعى ويمثل بقناع كبير يستبدل كل ستين عاماً باحتفال كبير يحضره الجميع وهو عبارة عن افعى طويلة من الخشب تنتهي برأس ضيقة ، ومن أجل حلول الروح في الخشب الجديد لا بد من تقديم كلب وديك قربانا لذلك ، وبنفس الوقت يتم تهديد المجتمع باعطائه قوى متعجة عن طريق شرب البيرة . الغشة الثانية وهم البينووهم الاجداد الأكثر بعداً وقد أصبحوا جناً وصلاتهم ما تزال قائمة ويميزها

الأحجار الخاصة التي تسقط من السماء ، الا انهم يحلون في بعض الاحياء الذي هم بمثابة رسلهم ، الفئة الثالثة وتسمى ليبي وهو الجلد الاكثر قدما والذي مات بصورة انسان وما يزال يعيش في الأرض بصورة أفعى .
ان الاجداد هم كالقوى الطبيعية والتميز بين قوى ما فوق الطبيعة والطبيعة ذاتها غير موجود في مفهوم الافارقة ، ان هناك نظاما وحيدا للاشياء .
التنجيم والسحر :

إذا كان الدين يخدم الجماعة فان السحر يخدم الأفراد كما يرى الافارقة اذ يضيف الى قدرات الفرد قوى اخرى غير تلك التي تصنعها الالهة والاجداد وهناك «السحر الأبيض» ومهمته حسن الطالع ، و«السحر الأسود» أي سوء الطالع ويستخدم كلاهما طرائق عديدة . فللسحر الأبيض اخصائيون يحملون اسماء مختلفة ويعتبرون منجمين شافين ، ودورهم هو استحضار جواب من عالم الغيب حول سؤال يطرحه الزبون كأن يسأل مثلا عن مدى نجاح مشروع او نوعية مرض ، ويحصل المنجم بواسطة طرائقه على الجواب فيترجمه ويعطي الجواب ، ثم يشير الى العلاج السحري أو الاجراءات الواجب اتباعها ، وبذلك فان المنجم لا يقف عند حدود العلاج وإنما يتناول الاجابة عن كافة مشاكل الواقع ، ولديه من الطلاسم والتعاويذ ما يكفي للشفاء ، وطرد الجن ، واسقاط المطر ، وجذب المعشوقة لعشيقها ، والانجاح في الامتحان ، وكل ما يتمناه الفرد .

تختلف طقوس التنجيم بين كل اثنى واخرى ، فاحيانا تلعب الوراثة دورها اذ يرث الابن اياه ، وأحيانا تعطي الطبيعة اشارة خاصة لمن تختاره الالهة أو الغيب مترجما له ، أما ماذا يستخدم من أدوات وأشياء فذلك ضرب من العجب والفنون فعند الماند ينغ على سبيل المثال يحمل المنجم (سانفسورو) حقيبة من جلد الماعز تضم جذورا وحبالا وائاء ترايبا به ماء وتمثالين من الخشب احدها رجل والاخر امرأة ، وحدا سكينتين معقوفتين ، وأربعة أجراس اسطوانية الشكل وطبقا ومحفظة من القواقع (كانت تستخدم سابقا كعملة نقدية) وقرني بقر مزخرفين ، وجلد كلب ، وكل هذه الاشياء يتم قذفها على الجلد بعد الابتهاال والتضرع . ثمة أيضا على سبيل

المثال على ريمّة الحساب وهي موجودة في بلاد الفون والميوربا وكذلك لدى بعض المسلمين في افريقيا الغربية .

انهم انواع السحر لدى الافارقة ما يتعلق باسقاط المطر أثناء الجفاف والقحط وهو منطلوب ديني من الاجداد والآلهة ، اذ يمكن ان تلزم ارادتهم بفعل اسقاط المطر بموافقة مختلفة ، فلدى (اللوندا) على سبيل المثال تُسقى المجرفة قبل العمل بها أو ترش الأرض بتربة غضارية حمراء أو بيضاء أو يصنع تمثال لرجل وامرأة ، أما لدى السوازي فان الملك هو الذي يقوم باسقاط المطر عن طريق «حجرة المطر» التي يخبئها بجنابة فائقة ، مضافا الى ذلك الماء الذي يقوم بنقله فتاتان عذراوان بخلق مستقيم وبعض القطع العظمية من لحم شاة ، وما تزال هذه الطريقة مستخدمة من قبل بعض الرؤساء الذين اعتنقوا المسيحية .

أما الاعتقاد «بضربة العين» فهو سائد أيضاً في المجتمعات الافريقية وتعتبر أي ضربة العين ، في عدد من البلدان أحد أسباب المرض والموت ، واذا كان من الواجب الاعتراف بذلك فانه يمكن دفع الأذى في صلوات كهذه بالعودة الى الآلهة .

على ان الذي يصيب بضربة العين قد لا يكون واعيا على حالته فالطفل المشوه والمريض والتوأم يمكن ان يكونوا اشرارا ، ولكن في أغلب الأحوال فان «الساحر» أو ذلك يضرب بالعين يؤذي الآخرين عن دراية وعلم بطرق تختلف هي الاخرى من بلد لآخر . فالاشانتي يعتقد ان دور السحرة وتأثيرهم محصور في قبيلتهم ، والعمة أو الخالة هي المتهمه غالبا بممارسة هذا الدور ، يمتص الساحر (ذكر أو انثى) بصورة سحرية دم ضحيته أو يمارس تعذيبه بأشكال مختلفة ويمكن حاليا وقف فعل الساحرة باجبارها على الاعتراف ثم تظهر من روحها الخبيثة التي كانت تلحق الشر والاذية بالآخرين وتعود الى حياتها العائلية وهذا الاعتقاد موجود لدى شعوب خليج غينيا .

يرى مامادو ضيا في كتابة «الاسلام والحضارات الزنجرية - الافريقية» ان العالم الافريقي التقليدي هو عالم منظم بتفكيره ذي الطابع المنطقي ، والمتمثل برؤيته الكلية وانه اذا لم يكن له شرف الوحي التوحيدي ، او مجرد ارض غامضة يعيش فيها الانسان الوجود الدائم للاله ، فان له أي العالم الافريقي ، نظرياته في نشوء الكون وفلسفاته التي بدا الانسان حديثا بالتعرف عليها .

ان السوسيولوجيا المعاصرة ترحب بالوثنية بين الأنظمة الدينية التي تتم

دراستها وان «الشرك» الافريقي يبدو أكثر فاكثر وحدانية متعددة ، وكطريق للوصول الى معرفة ما وراء النفس مما يتعذر التعرف عليه كلية .

وفي الواقع فان الاعتقاد التقليدي السائد في جميع انحاء افريقيا ينصرف الى الايمان باله واحد متفوق ، سيد الأرض والسماء ، خالق الانسان والحيوان والطبيعة فالروح عند الباولي (Baoulés) روح الادغال او روح الغابة ، ليسا سوى خلق وجود سام ، قوى قادر يسمونه نيمين (Niemen) وهذا الاله المتفوق خالق الوجود هو نفسه خالق الالهة فوق الطبيعة أي اوسو ayu - usu محرقة الطبيعة الواسعة مع الانسان ، ولدى البوربا والفون فان هذه الالهة ليست سوى انعكاس لصفات الاله السرمدي مالك السماء والأرض الغضوب الجبروت ، الذي لا يستطيع المرء التعرف عليه او رؤيته .

ولدى الديولا فان الالهة الثانوية «بيكين» تحتل مكانة كبيرة حيث يختص كل صنم بمعالجة مرض ما ، ولكن اله السماء سيد المطر يظل في المقدمة ، كطاقة ديناميكية حية ، نوع من الهواء يفسر الموت بانه ليس فناء وانما التحول الى حالة متقدمة .

ان الانثولوجيا الافريقية ومراحلها تتطلب دراسات جديدة .
يمكن في معرض الحديث عن الاديان التحدث عن الطواطم كما هو الحال لدى الديولا ، اذ يحتل الانسان مقاما متميزا بالنسبة للاجداد : الحيوان أو النبات ، أو الروح التي تنقسم الى قسمين هما الروح الخفيفة والروح الثقيلة .
يمكن ايضا التحدث عن المحظورات وذلك كوسيلة لالزام الفرد والمجتمع وكنظام لحماية الطبيعة : محظورات تتعلق بالصيد البري ، واخرى بالصيد البحري ، وقطع الأشجار ، وفي جميع هذه الحالات يبدو العامل الاقتصادي وراء الحظر وتصبح عبادة الصنمية اشبه بخدعة عامة أو كذبة حيوية إذا صح التعبير ، ودين البوربا كما يرى بعض الدارسين حديثا ، هو طريق شخصي يتطلب الحياة ضمن الجماعة ، والتسامح والمساواة بين الجنسين اذ تستطيع المرأة ان تصل الى ممارسة الطقوس الأكثر تعقيدا .

ان الميزة المشتركة لجميع الاديان الافريقية هي ان الطقوس تمثل الشيء الاساسي فلا يكفي ان يقدم الانسان ضحية ، وانما عليه ان يعرف كيف يضحي ،

وان يجري وراء الرجل المؤهل (الكاهن) الذي يعرف لغة الالهة ، ويتصل بالوسيط الروحي ويقول ما يجب قوله .

انه على الرغم من اختلاف التنظيمات الدينية وتعدد الالهة وتمايز الطقوس والعبادات فان مقاييس مشتركة تجمع بين هذه الأمور كلها كتقديس الاجداد ، وتقديم القرابين واللجوء الى التنجيم ، بحيث يشكل التنوع والاشتراك مهمة البحث عن التوازن بين الانسان والطبيعة .

وهذا التناقض ليس تناقضاً في التفسير ، ولكنه تناقض في التكامل والتبادل وحوار عن طريق الانتولوجيا ، انه يفسر وحدة الوجود ، ايا تكن روحية أو مادية ، وبصورة ابسط الثنوية (مذهب يقول بان الكون خاضع لمبدأين متعارضين هما الخير والشر التوفيقية : فالسما والأرض لا تتعارض مع الكون ، وإنما تتناسق كي يتنظم الكون ، والحياة والموت لا يتعارضان مع الانسان وإنما تتقارب لتؤكد استمرار وجوده عبر الانتقال من مرحلة لآخرى والعلاقة بين الانسان والاله الذي يعبد له ليست علاقة بين العبد والسيد ذلك ان الانسان يمد الصنم ، الاله بالقوة ، ويعطيه جزءاً منه ، هو جوهر روحه مقابل حمايته الفعالة له .

إن مسيرة التفكير الافريقي هي بالنهاية انسانية اصيلة وعلى ضوء ذلك يكن فهم نجاح الافريقي في حياته في الهجرة والرحيل من الغابات الى السهول ، وفي مناطق اقليمية ومناخية متباينة ، والالهة الافريقية حيث هي نفس الجوال العائلي . يمكن تقديم الاديان الافريقية على انها «وجود تم اختياره» وعلى أن الوثنية هي كلية تسامحية ، وحدة رؤى للعالم . ان الوثنية في الواقع ليست ديناً للتأمل الداخلي ، ولكنها دين للحياة كحركة ، كحيوية نحو الخارجي .



خاتمة الكتاب

حاولنا من خلال هذا الكتاب ، أن نضع صورة معبرة ، ما أمكن ، عن إفريقيا من النواحي السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وبطبيعة الحال ، فإن تقديم التفاصيل الدقيقة عن إفريقيا اليوم ، يحتاج إلى كتب ومجلدات .

إن الواقع المأساوي الذي تعيشه القارة الإفريقية ، يتطلب من الباحثين في البلدان ، التي تسير في طريق النمو ، مزيداً من الاهتمام ، والدراسة والمناقشة والحوار لأن هذا الواقع لا يخص إفريقيا وحدها ، وإنما ينعكس بشكل سلبي على بقية بلدان العالم . ثم إنه ما دامت هذه البلدان تعيش ، بشكل أو بآخر ، قليلاً أو كثيراً ، نفس الواقع المأساوي ، فإنه لمن الأهمية بمكان كبير أن تفيد من تجاربها فيما بينها ، وأن تحاول الخروج مما هي فيه من بؤس ووضع اقتصادي واجتماعي ، غير لائق .

لقد فتر دور الترابط الآسيوي - الإفريقي بعد السبعينات ، وهبت ألوانه ، وضعفت حركته ، بعد أن كان عاملاً أساسياً في أحداث التغيرات التي شهدتها القارة الإفريقية في الستينات .

كان لقاء باكو (عاصمة أذربيجان السوفيتية) عام ١٩٢٠ ، أول مؤتمر في التاريخ لشعوب الشرق حضره ممثلون عن عشرين شعباً من شعوب المستعمرات في آسيا وإفريقيا ، ويمكن اعتباره أنه قد شكّل اللبنة الأولى في جدار اللقاء الآسيوي - الإفريقي ، ونعتقد أن هذا الجدار قد أصبح حقيقة واقعة بقيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ بين القطرين السوري والمصري ، بقيادة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر .

إنه لمن نافلة القول التأكيد على أن الأسس الثقافية ، والتاريخية ، والاقتصادية ، قد شكلت خلفية هذا اللقاء ، ولكننا يجب ألا نغفل قط ، أن ظروف النضال في الامتداد الآسيوي - الإفريقي ، قد شكلت الإطار الدولي ، والمناخ الجيو - سياسي لقيام دولة الجمهورية العربية المتحدة من قطرين عربيين ،

أحدهما يشكل أحد مراكز الجذب الأساسية في القارة الآسيوية ، والآخر يشكل بدوره أحد مراكز الحركة الفاعلة في القارة الإفريقية أيام الزعيم عبد الناصر .
فإذا ما توفرت لدينا القناعة الكافية حول هذه النقطة ، استطعنا أن نتفهم تعاضل حركة التحرر الوطني في القارة الإفريقية بشكل خاص ، وتقديم دولة ج . ع . م مساهمة طيبة في خلق الأجواء المناسبة لاستقلال ثمانية عشرة دولة إفريقية ما بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٦١ .

لقد كان من الممكن أن تنتقل حركة التحرر الوطني الآسيوية - الإفريقية إلى مرحلة جديدة ، نتيجة انعقاد مؤتمر باكو الثاني عام ١٩٧٠ ، أي بعد خمسة عاماً ، من انعقاد المؤتمر الأول ، إلا أن عوامل عديدة قد حاكت دون إذكاء روح القرارات والتوصيات التي توصل إليها مؤتمر باكو الثاني .

وفي تصورنا المبني أن بعض هذه العوامل يعود إلى أن كثيراً من التجارب السياسية التي اعتبرت لفترة ما ، أنظمة ثورية قد سقطت ، أو ظهرت في النتيجة مطمئنة لمصالح الغرب . لقد تحدثنا بشيء من التفصيل بهذا الصدد حول نيكروما ، سيما أدبياته الفكرية إذ كان يمارس السلطة ، واكتشافه بعد سقوطه خطط أفكاره وتصوراتيه حول موضوع صراع الطبقات ، والاشتراكية وأسس الوحدة الإفريقية .

إنه لمن المؤسف حقاً ، أن بعض الأنظمة الأخرى ، التي تعتبر أنظمة ثورية ، قد حرفت طريقها ، وسارت في اتجاه معاكس لذلك الذي بدأته أثناء الاستقلال .

عامل آخر من عوامل فتور جذوة النضال الآسيوي - الإفريقي بعد السبعينات ، هو غياب الزعيم عبد الناصر ، الشخصية الشعبية الفذة ، التي كان صوتها يصل إلى أعماق القارة الإفريقية ، وأطرافها ، مما أفقد حركات التحرر الوطني سندها « الإفريقي » القادر على تقديم عون « الجوار » الذي تفتقر إليه في الحين المناسب ، ولكن دون أن يغيب عن البال أن هذا السند « الإفريقي » كان يستمد صلابته في الموقف ، وقدرة على اتخاذ القرار من الجماهير الآسيوية العربية ، ومن قوة الدعم المادي والمعنوي في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية وحركة التحرر الوطني .

إن هذا الوجه السلبي للصورة يجب ألا يغيب الوجه الإيجابي للتفصال الإفريقي ، الذي استطاع أن يبنى أنظمة جديدة ، تقوم على أساس الاشتراكية العلمية ، وتسدّ بعضاً من الفراغ الذي نجم عن ضعف الترابط الآسيوي - الإفريقي ، مما سبق أن أشرنا إليه .

إن ضرورات تقوية الصلات الآسيوية - الإفريقية على جميع الصعد ، ما تزال قائمة ، لأن الظروف التي فرضت هذه الصلات ما تزال نفسها هي الأخرى في إفريقيا فحصة الدخل الإجمالي على سبيل المثال في القارة الإفريقية هي ١٤٧ مليار دولار تمثل ٢,٧٪ من الإنتاج العالمي غير الصافي ، أما متوسط الدخل الفردي للشخص فهو ٣٦٥ دولاراً (يبلغ المتوسط في الولايات المتحدة الأمريكية ٦٦٢٥ دولاراً) ، ولكن الدخل القاري الإفريقي المذكور موزع بشكل غير عادل إذ أن قسماً كبيراً من هذا الإجمالي محصور في الدول الإفريقية المنتجة للنفط ، بالإضافة إلى أن حصة جمهورية جنوب إفريقيا من الدخل الإجمالي إياه هي ثلاثون مليار ، وهناك ٣٩ دولة تساهم بمقدار ثلاث مليارات فقط ، وذلك طبقاً لإحصائيات اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة في إفريقيا .

وإذا أردنا أن نكون أكثر صدقاً في طرح الأمور ، لتوجب علينا الأخذ بعين الاعتبار ، أن الأفارقة جنوب الصحراء غير قادرين وحدهم على الخروج مما هم فيه ، بمعنى أنهم لا يستطيعون بمفردهم تجاوز حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي تعيشه بلدانهم .

إن أزمة التنمية ، وعوامل عدم الاستقرار والتوازن ، تترسخ ، فما من شيء على الإطلاق يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية والغرب مستعد لتقديم مساعدات حقيقية للبلدان الإفريقية ، تمكّنها من استثمار ثرواتها ، ووضع مواردها في خدمة مصالحها الاقتصادية الوطنية الإفريقية .

وليس هذا فحسب ، بل إن الرساميل والشركات المتعددة الجنسية ، تتحكم أكثر فأكثر بأسعار المواد الأولية والحام المستوردة من إفريقيا ، وكذلك بأسعار المواد والسلع المصدّرة إليها . أما الحوار بين الشمال والجنوب ، فقد انقلب إلى مناظرات فكرية ، دون أي محاولة لتفهم الوضع الاقتصادي الدولي غير العادل .

▲ ▲ ▲

أهم مراجع الكتاب باللغات الأجنبية

- ADOTEVI, (JB).
«L, Apartheid et la Société Internationale»
Nouvelles Editions Africaines, Dakar, Abidjan, Novembre 1978.
- Académie de Sciences de l' URSS.
«Problèmes du Développement contemporain de l' Afrique».
Afrique, Recherches des Savants soviétiques. Moscou 1980.
- BENABDALLAH Abdelkader.
«Israël et les peuples Noirs, l'Alliance raciste Israëlo- Sud- Africaine»,
«Relations Politiques Economiques Militaires».
Les Editions Canada, Monde Arab, B.P 143 succursale C.D.N Montréal
H 35255, québec, Canada, 1979.
- B.O. NWABUEZE.
«Constitutions in the Emergent States»
Hurst, London 1973.
- BENOIST Joseph- Roger de.
«La Balkanisation de l' Afrique Occidentale Française».
Les Nouvelles Editions Africaines, Dakar, Abidjan, Lomé 1979.
- BELLONCLE Guy.
«Quel développement rural pour l' Afrique noire?».
Les Nouvelles Editions Africaines, Dakar, Abidjan, 1979.
- BIARNES P.
«L' Afrique aux Africains».
Librairie A. Collin, Paris 1980.
- CHALIAND Gérard.
«L'enjeu Africain», Stratégies des Puissances- l' Histoire Immédiate».
Edition du Seuil, Paris 1980.
- CORNIVIN M.
«Histoire de l' Afrique Contemporaine, de la 2 ème Guerre Mondiale à nos
jours».

Petite Bibliothèque, Payot 1978.

- DESCHAMPS Hubert.

«Les Institutions Africaines et Droit International Université de Dakar, 1971-1972.

- DESCHAMPS Hubert.

«Les Religions de l'Afrique Noire»

(Que Sais-je?), Presses Universitaires de France 1977.

- DESCHAMPS Hubert.

«L'Afrique Noire Précoloniale» Puf, (Que Sais-je?), 1976.

- D. GLAVROFF.

«Les Systèmes Constitutionnels en Afrique Noire»

Les Etats Francophones, Bib. Institut d'Etudes Politiques de Bordeaux, Pédou, Paris 1976.

- DIA Mamadou.

«Islam Sociétés Africaines et Culture Industrielle»

Les Nouvelles Editions Africaines 1975.

- DIA Mamadou.

«Islam et Civilisations Négro-africaines».

Les Nouvelles Editions Africaines, 1980.

- DESCHAMPS Hubert.

«Les Institutions Politiques de l'Afrique Noire».

Presses Universitaires de France (Que Sais-je?) Paris 1976.

- FALL Ibrahima.

«Sous-développement et Démocratie Multipartisme, l'Expérience Sénégalaise».

Les Nouvelles Editions Africaines, Dakar, 1977.

- GUISSSE Youssouph, Mbargane.

«Philosophie, Culture et Devenir Social en Afrique Noire».

Les Nouvelles Editions Africaines, Dakar, 1979.

- HAMON L.

«Les Nouvelles Constitutions Africaines».

La Documentation Africaine, Paris, 1965.

- Hervé BOURGES.

«Les 50 Afriques». (2. vol.) Seuil, 1979.

- Claude WAUTHIER.
«Les 50 Afriques (2. vol.) Seuil. 1979.
- LOPATOV Vladimir.
«URSS- Afrique: Confiance, Compréhension, Mutuelle Coopération».
Editions de l' Agence de Presse Novosti, 1982.
- LAMARTINIERE Jacqueline.
«Le Noirisme, Essai sur la Négritude et son Utilisation dans le contexte
haïtien».
Une Publication du Mouvement Haïtien de Libération (MHL) 1976.
- Jeune Afridue.
«Annuaire de l' Afrique et du Moyen- Orient». 1979- 1980.
- Maurice Ahanhanzo GLELE.
«Religion, Culture et Politique en Afrique Noire, Collection Politique
comparée, Economica, présence Africaine Paris 1981.
- P.F GONIDEC.
«Les Systèmes Politiques Africains»
(2 ème édition) Bibliothèque Africaine et Malgache, Paris-. -.
- POPOV Youri.
«L' Ecolitique Marxiste et la réalité Africaine» (précis d' économie politique),
Editions de l' Agence de presse Novosti, Moscou, 1973.
- POPOV Youri.
«Economie Politique et Problèmes de l' Afrique»
(l' ABC de l' économie Politique et Problèmes de l' Afrique»
(l' ABC de l' économie politique), Editions de l' Agence de presse Novosti,
Moscou, 1982.
- TENAILLE F.
«Les 56 Afrique en droit International».
Bibliothèque de droit International sous la Direction de Charles ROUSSEAU,
Paris, librairie générale de droit de jurisprudence, R. PICHONS et R.
DURAND- AUZIAS, 20 et 24, rue Soufflot, 1971.

▲ ▲ ▲

REVUES ET JOURNAUX

- Jeune Afrique
- Afrique- Asie
- Afrique Histoire (le magazine trimestriel de l'histoire Africaine).
- Le Monde
- Le Mois en Afrique, Paris
- l'Ouest Africain, Dakar
- Politique Africaine, Paris
- Moroya, Conakry
- Le Soleil, Dakar



المحتويات

الإهداء	صفحة
.....	٥
مقدمة
.....	٧
تمهيد
.....	١٣
 القسم الأول 	
إفريقيا : سياسياً
.....	١٥
مقدمة :
.....	١٩
أولاً - الاتجاه الليبرالي الغربي
.....	٢٠
١ - المبادئ العامة
.....	٢٠
٢ - الحقوق الأساسية
.....	٢١
٣ - مبدأ تعدد الأحزاب
.....	٢٢
٤ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
.....	٢٦
ثانياً - التوجه الاشتراكي
.....	٢٨
١ - في المبادئ العامة
.....	٢٩
٢ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
.....	٣٠
٣ - الحقوق السياسية
.....	٣١
ثالثاً - التوجه الإفريقي
.....	٣٥
١ - الدعوة إلى الوحدة الإفريقية
.....	٣٥
٢ - الشعور بالمسؤولية الجماعية
.....	٣٦
٣ - حرية الاعتقاد والدين
.....	٣٧
٤ - حق المرأة في الإنجاب دون زواج شرعي
.....	٣٨
رابعاً - دور الجيش في الحياة السياسية
.....	٣٩
١ - تفسير الظاهرة
.....	٣٩
٢ - مراحل الانقلاب العسكري
.....	٤١

٤٤	١٣ - الانقلابات العسكرية في إفريقيا
٥٤	٤ - حالة الغزو البرتغالي لغينيا
٥٨	١٤ - نظام الفصل العنصري في جمهورية جنوب إفريقيا
٥٨	الخلفية التاريخية
٥٩	١ - تعريف الأبارتهايد
٦٠	٢ - تطبيق سياسة الأبارتهايد
٦٣	٣ - القوى التي يستند إليها النظام العنصري
٦٨	٤ - القوة العسكرية لنظام بريتوريا
٧٠	معلومات عامة عن جمهورية جنوب إفريقيا
٧١	معلومات عامة عن ناميبيا
٧٣	مختارة القسم الأول
٧٧	هوامش القسم الأول

القسم الثاني

٨١	إفريقيا : اقتصادياً
٨١	أولاً - موقع الاقتصاديات الإفريقية
٨١	١ - الإنتاج الزراعي والمواشي وصيد الأسماك
٨٥	٢ - إنتاج المراتب الأولية والمعادن
٨٧	٣ - الطاقة
٩٤	ثانياً - الوضع الإنتاجي العام
٩٤	١ - الناتج الوطني (الخام)
٩٥	٢ - استخدام الثروات الوطنية
٩٨	٣ - مشاكل قطاع الزراعة
١٠٠	٤ - الصناعات التحويلية والاستغلال المنجمي والطاقة
١٠٣	ثالثاً - التجارة الخارجية
	رابعاً - المشكلات الاقتصادية - الاجتماعية
١٠٦	في المجتمعات الإفريقية
١٠٦	مقدمة

١٠٨	مجتمع إفريقي بدون طبقات
١١٣	دحض الاتجاه :
١١٤	عودة إلى نيكروما :
١١٥	حول الزنوجة
١١٧	مفهوم الطبقة لدى سيكوتوري
١١٩	الافريقية الاشتراكية
١٢٠	الاشتراكية الإفريقية
١٢٥	معاهدة برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥
١٢٧	انتشار الفكر الاشتراكي العلمي في إفريقيا
١٣٣	الطبقات الاجتماعية في إفريقيا :
١٣٣	الطبقات الاجتماعية قبل دخول الاستعمار
١٣٥	الطبقات الاجتماعية في إفريقيا حالياً :
	البورجوازية الإفريقية (البورجوازية الكبيرة ، البورجوازية
	الكومبرادورية ، البورجوازية البروقراطية السياسية ، البورجوازية الوطنية ،
١٤٥	البورجوازية الصغيرة في المدن الإفريقية)
١٤٥	البروليتاريا
١٤٧	الفلاحون
١٥٠	خاتمة القسم الثاني
١٥٣	هوامش القسم الثاني

القسم الثالث

إفريقيا : إجماعاً

١٥٩	أولاً - السكان
١٦٤	ثانياً - التربية والتعليم
١٦٦	ثالثاً - الصحة
١٦٨	رابعاً - العمل
١٦٩	خامساً - الأديان والمعتقدات الطبيعية :
١٧٠	الوثنية

١٧٣	النظام الاجتماعي
١٧٥	التنجيم والسحر
١٧٩	خاتمة الكتاب
١٨٢	أهم المراجع
١٨٦	محتويات الكتاب

صدر للمؤلف باللغة العربية :

- ١ - النقابيات : «موجز عن الحركة النقابية في العالم والوطن العربي والقطر السوري» ، دمشق ، ١٩٦٩
- ٢ - تطور النظم السياسية والدستورية في سورية (١٩٤٦ - ١٩٧٣) دار النهار - بيروت ، ١٩٧٩
- ٣ - إفريقيا والعرب ، دار الحقائق ، بيروت ، ١٩٨٠
- ٤ - سيرة الوحدة الإفريقية ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ١٩٨٢ (الطبعة الأولى ، الطبعة الثانية)
- ٥ - الأنظمة السياسية في البلدان العربية ، دمشق ١٩٨٥

قريباً للمؤلف :

- العلاقات الدولية
- أفكار للمناقشة حول الوحدة والديمقراطية والاشتراكية

ان الكتابة عن افريقيا باللغة العربية هي بمحد ذاتها خدمة للقارئ العربي ، فيما نعتقد ، بل ان مايشجعنا على ذلك هو تشابه بعض الظروف والاحوال والتجارب الاقتصادية - الاجتماعية بين بلدان عربية ، واخرى افريقية ، وكذلك مأساة التجزئة والانقسام التي يعيشها العالم العربي ، والقارة الافريقية .

انني اكتب عن القارة الافريقية اذ اعيش منذ عدة سنوات على ارض هذه القارة ، وهذا بدوره يتيح لي وفرة المراجع ، وسهولة الحصول عليها ، وكذلك امكانية مشاهدة الاحداث ومعاشتها ، والتدقيق فيها ، مع الاتصال بالثقافتين الافارقة في بلدانهم ، مما لا يمكن ان يتوفر لي الجوداته ، اذ اقيم في وطني وبين اهلي .

لقد تناولت في كل من كتيبي السابقة موضوعا معيناً بذاته يعبر عنه عنوان كل منها : « افريقيا والعرب » ، و« مسيرة الوحدة الافريقية » ، و« افريقيا وحقوق الانسان » وهذا الاخير باللغة الفرنسية ، اما الكتاب الحالي فقد هدفت من ورائه الى ان اضع امام القارئ العربي صورة شاملة ما أمكن ، ومعاصرة عن افريقيا اليوم .

